



المرجع : 2018/.....

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان :

دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف

دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " إدارة مالية"

إعداد الطالب: _____

إشراف الأستاذ(ة): _____

- أمال عسكري

- بدرة زواغي

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المراكز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة -	مزهود هشام
مناقشها	المراكز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة -	حريز هشام
مشرفا ومقرا	المراكز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة -	واضح فواز

A large, stylized, black calligraphic inscription in Persian script. The text is arranged in a dense, flowing composition with varying line heights and widths. The characters are bold and expressive, with many vertical strokes and horizontal flourishes. The overall effect is one of artistic expression and traditional craftsmanship.

دُعَاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يَحْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا لِمَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا هَاكَتَسَبَتْ وَبِنَا لَا تَوَاحَدُنَا إِنْ نَسِيْنَا
أَوْ أَخْطَانَا وَبِنَا وَلَا تَحْمِلْنَا إِنْرَأَيْنَا إِنْرَأَيْنَا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الظَّيْنِ مِنْ قَبْلَنَا وَبِنَا وَلَا تَحْمِلْنَا
مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَلَا عَمَّتْ عَنَّا وَلَا تَفَرَّ لَنَا وَارْجَعْنَا إِنْتَ مُولَانَا فَانْصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الظَّاهِرِينَ.

(سورة البقرة: الآية 286)

اللَّهُمَّ انْفَعْنَا بِمَا عَلِمْنَا وَبِسْرِ لَنَا سَبِيلَ الْعَلَةِ يَا رَبِّهِ عَلِمْنَا أَنَّ نَعْبُدَ النَّاسَ لَهُمْ وَعَلِمْنَا أَنَّ
نَحْاسِبَ أَنفُسَنَا قَبْلَ أَنْ نَحْاسِبَ نَحْنُنَا. عَلِمْنَا أَنَّ التَّسَامُعَ هُوَ أَكْبَرُ مَرَاتِبِ الْقُوَّةِ وَإِنَّ الْأَنْتِقَاءَ
أُولُو مَظَاهِرِ الْعَنْفِ.

اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنَا نَصَابَهُ بِالْغَرُورِ إِذَا نَبَدَنَا وَلَا بِالْيَأسِ إِذَا أَخْفَقْنَا وَلَا كُرْنَا إِنَّ الْإِنْفَاقَ

هُوَ التَّجْرِيَةُ الَّتِي تَسْبِقُ النَّجَاحَ

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْطَيْتَنَا نِعَمًا فَلَا تَأْخُذْ تَوَاضُعَنَا وَإِذَا أَعْطَيْتَنَا تَوَاضُعًا فَلَا تَأْخُذْ

أَعْذَارَنَا بِكَرَامَتِنَا

عَلَيَّ اللَّهُمَّ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللَّهِ وَصَدِيقِهِ الْأَذْيَارِ وَسَلَّمَ قَسْلِيْمَا كَثِيرًا

شكرا

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدًا كثيرة طيبها مباركه فيه، هل، السموات والأرض على هذه النعمة الطيبة والنافعه ونعمه العلم والمعرفة والبصيرة ونسال أن يوفقنا بما يحبه ويرضاه .

والصلوة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير الخاص والثناء الخالص إلى الأستاذ المشرف فواز واضع كما لا ننسى تقديره شكري إلى كل من مدني بيت المساعدة وساهم معه في تحليل ما واجهني من الصعوبات، وأخر بالذكر كل من الأساتذة :
ريغي مشاه، هشري فريد، لطوش جمال، كما لا ننسى أن نخص بالذكر الأستاذ حبور محمد الوهابي من بنك الجزائر لولاية ميلة.

كما نتوجه بالشكر إلى أستاذة محمد العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية الذين انتفعنا بما قدموه لنا من منافعهم العلمية طوال فترة دراستنا في المركز الجامعي عبد الحفيظ وبالصوفة - ميلة -

وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

الصفحة	المحتويات
-	البسمة
-	الدعا
-	الشكر والتقدير
-	إهدا
I_III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
	المقدمة العامة
أ_ب	أولاً: إشكالية الدراسة
ب_ج	ثانياً: فرضيات الدراسة
ج	ثالثاً: أهمية الدراسة
ج	رابعاً: أهداف الدراسة
ج	خامساً: مبررات اختيار الموضوع
ج	سادساً: صعوبات الدراسة
د	سابعاً: المنهج المستخدم في الدراسة
د	ثامناً: حدود الدراسة
د_و	تاسعاً: الدراسات السابقة
و	عاشرة: هيكل الدراسة
	الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي
-	تمهيد
8-2	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي
3-2	المطلب الأول: نشأة البنك المركزي
5-3	المطلب الثاني: تعريف وخصائص البنك المركزي
8-5	المطلب الثالث: أهداف البنك المركزي ومتطلبات نجاحه
22-9	المبحث الثاني: أساسيات البنك المركزي
13-9	المطلب الأول: هيكل وميزانية البنك المركزي

17-14	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي
22-17	المطلب الثالث: أدوات البنك المركزي
26-23	المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي
23	المطلب الأول: تعريف استقلالية البنك المركزي
25-24	المطلب الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي
26-25	المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي
27	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف
	تمهيد
40-28	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
32-28	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه
36-32	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف ونظرياته
40-36	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
45-41	المبحث الثاني: بنية واليات سوق الصرف
42-41	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وأنواعه
43-42	المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف
45-43	المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف
51-46	المبحث الثالث: البنك المركزي وأسعار الصرف
47-46	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
49-47	المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف
51-49	المطلب الثالث: البنك المركزي وسعر الصرف
52	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف -دراسة حالة بنك الجزائر - (2000-2016)	
تمهيد	
80-54	المبحث الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية
57-54	المطلب الأول: تعريف بنك الجزائر وهيكله التنظيمي
62-58	المطلب الثاني: الإصلاحات النقدية في الجزائر
80-62	المطلب الثالث: السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر
93-82	المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لدور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)
87-82	المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالتوسيع النقدي وأسعر الصرف في الجزائر
90-87	المطلب الثاني: معدلات الفائدة الاسمية والحقيقة في الجزائر
92-90	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالتضخم (استقرار الأسعار) في الجزائر
93	خلاصة الفصل
97-94	الخاتمة العامة
96	نتائج الدراسة
96	الاقتراحات
97	أفاق الدراسة
104-98	قائمة المراجع
-	 الملخص باللغة العربية
-	 الملخص باللغة الانجليزية
-	 الملخص باللغة الفرنسية

فهرس

الجدائل والأشكال

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
13	استعراض وتحليل ميزانية بنك الجزائر	1
26	مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثمانية دول من خلال معايير محددة	2
32	المصروفات التقاطعية لأسعار صرف العملات	3
68-67	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (1990-2014)	4
70	معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر (1994-2015)	5
72	الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري (1987-1991)	6
78	تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي (2000-2015)	7
80	تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015)	8
82	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2016)	9
83	تطور الكتلة النقدية M1 خلال الفترة (2000-2015)	10
85	تطور سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار (2000-2016)	11
88-87	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	12
91	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	13

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	اثر عمليات السوق المفتوحة على العرض النقدي وتحقيق التوازن	1
20	التغير في منح الائتمان نتيجة التغير في سعر التضخم	2
33	أنواع سعر الصرف	3
38	اثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي	4
39	اثر التغير في سعر الفائدة على سعر الصرف	5
40	التضخم عامل مؤثر في سعر الصرف	6
45	عمليات سوق الصرف	7
79	تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي (2000-2015)	8
80	تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015)	9
83	تطور الكتلة النقدية M_1, M_2 خلال الفترة (2000-2016)	10
85	تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 - 2016)	11
88	تطور معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي	12
91	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015)	13

مقدمة

عامة

تمهيد

لقد عرف الاقتصاد الحديث بأنه اقتصاد السوق الذي يرتكز أساساً على حرية المبادرة والمنافسة وعلى الملكية الخاصة للمؤسسة، حيث يلعب الجهاز المركزي دوراً هاماً في تنمية وازدهار الدول ولكن يكون تسيير هذا القطاع فعالاً، فلابد من الارتكاز على نظام بنكي سليم، فإذا كان الجهاز المركزي يعد أهم القطاعات الحديثة نظراً لدوره الرئيسي في مجال الاقتصاد، فإن البنك المركزي يمثل المحور الأساسي لهذا الجهاز.

وقد حظيت البنوك المركزية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الأساس الذي تسعى له جميع السياسات الاقتصادية للبلدان المختلفة، ويعودي البنك المركزي هذه المهمة من خلال تطبيقه لسياسة نقدية ملائمة لمعالجة الأزمات والاختلالات لأي دولة إذ تتعكس أثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولاً إلى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في إرساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وتعود فكرة عمليات الصرف لعدم وجود عملة واحدة تستعملها دول العالم، الأمر الذي ألم تواجد مجموعة من العملات يتم تحديد سعرها إما إدارياً عن طريق السلطات المختصة أو حسب قاعدة العرض والطلب وهو ما يعرف بسعر الصرف وذلك بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

يعتبر سعر الصرف همة وصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الأخرى، فهو يمثل القيمة الحقيقة للعملة المحلية ومدى تنافسيتها في الأسواق الخارجية من خلال صادراتها ووارداتها وقد شرعت الجزائر منذ سنوات 1990 على غرار نظيراتها من الدول النامية في تغيير النهج الاقتصادي، وهذا من خلال لجوئها إلى مؤسسات بريتون وودز بغرض إبرام أول اتفاق للتعديل الهيكلاني اتفاق تتعهد بموجبه الجزائر بمواصلة الإصلاحات الهيكلية وبالتالي انتقال الاقتصاد الجزائري من المخطط إلى اقتصاد السوق.

وعلى هذا الأساس لجأ بنك الجزائر إلى تقليل المخاطر الناشئة عن السوق النقدية وهذا من خلال إجراء تعديلات هامة على سعر الصرف وتنظيم آليات التمويل وفق قواعد تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الخسائر المحتملة الناتجة عن تخفيض قيمة العملة.

إشكالية الدراسة:

إن الجزائر من بين العديد من الدول التي تسعى إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتكييفه بمختلف الظروف و التحولات الاقتصادية الناشئة في الأسواق المحلية والأجنبية، لذا فهي تركز في بادئ الأمر على المحافظة على سعر صرف عملتها من خلال مختلف الطرق والسياسات التي يتبعها بنك الجزائر من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

وهذا ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

كيف يتحكم البنك المركزي في استقرار سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2016 ؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي نقوم بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

-هل يستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر ؟

-هل يستخدم البنك المركزي معدل إعادة الخصم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر ؟

-هل يستخدم البنك المركزي معدلات الفائدة في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال ؟

-هل يستخدم البنك المركزي معدل التضخم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يتحكم البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2016) عن طريق تخفيض قيمة العملة.

الفرضيات الفرعية:

ومن الفرضية الرئيسية يمكننا صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

- يستخدم البنك المركزي معدل إعادة الخصم في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

- يستخدم البنك المركزي معدلات الفائدة في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

- يستخدم البنك المركزي معدل التضخم في التأثير على استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

ثالثا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه سعر الصرف على العديد من اقتصاديات الدول، من خلال التدخلات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل المحافظة على استقراره.

رابعا: أهداف الدراسة

يكمن الهدف من هذه الدراسة فيما يلي:

- تسلیط الضوء على البنك المركزي في اقتصاديات الدول خاصة النامية لما لها من أهمية بالغة في النظام النقدي والمصرفي.

- دور سعر الصرف في تحقيق النمو على مستوى الاقتصاد الوطني ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه على المدى الطويل.

- إبراز الدور الكبير الذي يقوم به بنك الجزائر لتخفييف من التقلبات المستمرة في سعر صرف الدينار و العمل على تحقيق استقراره.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

- الميل الشخصي والرغبة في معالجة الموضوع.

- كون الموضوع يدخل ضمن الاختصاص (إدارة مالية).

- محاولة تبيان كيفية تحكم البنك المركزي في استقرار أسعار صرف العملة الوطنية.

سادسا: صعوبات الدراسة

من المعروف لدى العامة انه لا يوجد عمل دون أن تواجهه العديد من الصعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهتها في بحثنا هذا:

- عدم توفر الإحصائيات في شكل سلسلة زمنية واحدة وهذا مما أدى بنا للجوء إلى أكثر من موقع لإتمام السلسلة الزمنية.

- ضيق الوقت.

سابعا: المنهج المستخدم

من أجل الإمام بجميع جوانب موضوع الدراسة ومن أجل الوصول إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على العديد المناهج وتمثل أساسا في:

المنهج الوصفي: اعتمدنا على هذا المنهج كون أغلبية أجزاء هذه الدراسة عبارة عن جوانب نظرية .

المنهج التاريخي: وقد استعملنا هذا المنهج في سرد مختلف التطورات الحاصلة في أسعار الصرف واهتمام التعديلات الهيكلية التي قام بها بنك الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000-2016.

المنهج التحليلي: بالنسبة إلى هذا المنهج فقد خصص للجانب التطبيقي من البحث، وذلك من أجل تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بكل من أسعار الصرف والوضعية النقدية لبنك الجزائر.

ثامنا: حدود الدراسة

من الناحية الزمنية التي تغطيها الدراسة التحليلية فقد تم حصرها خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2016 وقد اخترنا هذه الفترة لقيام الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية هذا خاصة بعد إلغاء قانون النقد والقرض 10/90 بموجب الأمر الرئاسي 11/03 والذي جاء بالعديد من التعديلات خاصة فيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف. أما من الناحية المكانية فقد أجرينا دراستنا على بنك الجزائر.

تاسعا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: والتي قام بها خليفة عزي و جاءت تحت عنوان **سعر الصرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، (1985-2008) دراسة مقارنة**، وجاءت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير حيث أنجزت سنة 2012 جامعة المسيلة. وتهدف هذه الدراسة إلى إزالة الغموض الذي يكتنف الدينار ومدى تأثيره على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تسلیط الضوء على خطوات انتقال سعر الصرف من نظام التثبيت إلى نظام التعويم. ومن النتائج التي توصل إليها:

- يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم أمراً في غاية التعقيد، سواء أكان هذا التحول منظماً أم غير منظم. كما أن له عدة شروط يجب أن تتوفر في الدولة العازمة على التحول، منها: كفاية احتياطيات الصرف، وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف، وأن يكون هذا الأخير يتسم بالعمق وعلى درجة كافية من السيولة والكافأة لاكتشاف وتحديد سعر الصرف ووضع معدل مستهدف للتضخم، و اختيار التوقيت المناسب لتحرير حساب رأس المال.

- نجحت الجزائر في تحقيق تحول تدريجي من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار، حيث امتدت عملية التحول حوالي عشرة سنوات (1987-1996) مروراً من الانزلاق التدريجي، التخفيض الصريح، إلى جلسات التثبيت إلى نظام التعويم المدار.

- رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل الانتقال من نظام التثبيت إلى التعويم المدار ومحاولة تحسين رصيد ميزان المدفوعات، إلا أن ذلك لم يكن له أثر على الصادرات خارج المحروقات وكذا ميزان الخدمات وميزان رأس المال. والنتائج الإيجابية التي شهدتها ميزان المدفوعات الجزائري في السنوات الأخيرة تعود في الحقيقة لارتفاع أسعار النفط وليس الإجراءات والإصلاحات.

- الدراسة الثانية: وهي الدراسة التي قام بها اكشن لونيس، وقد جاءت تحت عنوان: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**، وجاءت هذه الرسالة استكمالاً لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، وقد أنجزت سنة 2010 بجامعة الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابলاته في الجزائر خلال فترة الدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن السياسة النقدية تعمل على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي وذلك باستعمال الأدوات غير المباشرة. تظهر أهمية وفائدة هذه الدراسة من خلال اعتبارها مرجع مهم خاصة فيما يتعلق بمتغير السياسة النقدية بالإضافة إلى إتاحة التطلع إلى العديد من المصادر.

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها من عدة جوانب سواء من حيث المتغيرات الدراسية بالإضافة إلى فترة الدراسة والهدف من الدراسة.

- الدراسة الثالثة: قام بها بربري محمد أمين، جاءت تحت عنوان **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ضل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر** - جاءت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه حيث أُنجزت سنة 2011 ، بجامعة الجزائر 3، وتهدف إلى تشخيص وتقدير مراحل تطور نظام صرف الدينار الجزائري وتغيرات بيئته الاقتصادية، ومن جهة أخرى القيام باختبار مدى مساهمة الدينار الجزائري في التأثير على النظام الاقتصادي. ومن النتائج المتوصّل إليها:

- يمكن للبنوك المركزية التأثير على أسعار الصرف بالتدخل المباشر في أسواق الصرف، ويتم التدخل من خلال قنوات متنوعة والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين: القنوات المباشرة والتي ترتكز على حجم وكثافة عمليات التدخل، والقنوات غير المباشرة التي تعتمد على أهمية استجابة الأسواق وكيفية تغير التوقعات والمراكز النسبية للقطاع الخاص.

- إن التوجه الحديث لأنظمة الصرف إلى التعويم هو ناتج عن النضج المالي وعمق الأسواق والهيكل التكنولوجي والمؤسسية، وأثبتت الدراسات الميدانية أن هذا النظام يتلائم مع النمو الاقتصادي والتضخم المتدني، ومن جهة أخرى نجد أن البلدان النامية تقصصها هذه الشروط ولكن ثمة نوع من هذه الترتيبات يبدو أنه طريق واعد يمكن أن تسلكه في أثناء رحلتها نحو التعويم والمسمى "التعويم المدار أو الموجة".

- استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل تبنيها خطوات تدريجية لتعديل نظام صرف الدينار الجزائري بأن تقربه من قيمته الحقيقة وتقليل ذلك الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف

ال حقيقي، مع المساهمة في تقليل أثار التضخم المستورد، بالإضافة إلى مساعيته لتجهيزات النظام النقدي الدولي الذي يدعوا إلى التعويم.

عاشرًا: هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظريين وآخر تطبيقي وقد لخصت هذه الفصول كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للبنك المركزي.

حيث تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنك المركزي وهذا من خلال نشأته، مفهومه، خصائصه إضافة إلى أهدافه ومتطلبات نجاحه، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أساسيات البنك المركزي وهذا من خلال التعرف على هيكل وميزانية البنك المركزي، أهم وظائفه، بالإضافة إلى مختلف الأدوات التي يتعامل بها، فيما تطرقنا في مبحثه الأخير إلى استقلالية البنك المركزي من خلال المفهوم، الأهمية، بالإضافة إلى معايير استقلاليته.

الفصل الثاني: بعنوان الإطار النظري لسعر الصرف.

حيث تضمن هذا الفصل أيضًا ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم وأنواع سعر الصرف، وظائفه ونظرياته، بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى بنية واليات سوق الصرف من خلال مفهومه وأنواعه بالإضافة إلى عمليات سوق الصرف واهم المتعاملين فيه، أما في المبحث الثالث فقد خصص إلى العلاقة التي تجمع بين البنك المركزي وأسعار الصرف وهذا من خلال اعتماده على أنظمة صرف معينة بالإضافة إلى فرض سياسة للرقابة على الصرف الأجنبي.

الفصل الثالث: خصص لدراسة حالة بنك الجزائر.

قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول ماهية بنك الجزائر، والإصلاحات النقدية التي قام بها بالإضافة إلى تطورات السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة وصفية تحليلية دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف خلال الفترة (2000-2016).

الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي

تمهيد:

يلعب الجهاز المركزي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وقد ازدادت هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة لتأثيرها بالتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي. إن التوازن في النشاط الاقتصادي يتوقف على التوازن في التدفقات الحقيقة والنقدية، وأي اختلال في هذه التدفقات يؤدي إلى حدوث أزمات مالية مما يتربّع عنها ظهور أزمات على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ولتفادي هذه الاختلالات وجب وجود سلطة تحكم الكتلة النقدية، وجهاة مترئسة للجهاز المركزي، حيث تتمثل هذه الأخيرة في البنك المركزي والذي يقع في قمة الهرم المركزي.

ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى نشوء البنك المركزي لتوحيد جهة إصدار النقود والتحكم بها من خلال قيام البنك المركزي بسياسة نقدية تتسمج مع السياسة الاقتصادية العامة للبلاد وتهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ماهية البنك المركزي.
- أساسيات البنك المركزي.
- استقلالية البنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في البلاد، كما تختلف البنوك المركزية عن البنوك الأخرى من حيث أهدافها حيث أنها لا تسعى إلى تحقيق الأرباح بقدر ما تهدف إلى تقديم النقد اللازم لمختلف البنوك ومنها القروض وتنقي ودائعها.

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر، ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض، وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنك، ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلباً على الاقتصاد، الأمر الذي استدعي وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المالي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد، وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة، ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت المعاملات المصرفية أكثر تعقيداً، ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل الصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقود، فكانت نشأة البنك المركزي، ومن هنا فإن إنشاء البنك المركزي إنما جاء للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها¹، وعلى هذا الأساس يسمى هذا المصرف بنك الإصدار أو البنك الوطني ونجم عن تركيز الإصدار في يد بنك واحد، إن أصبحت مسألة تنظيم إصدار العملة وضمان تحويلها إلى ذهب أو فضة أو الاثنين معاً أهم وظائفه الأساسية، وبمرور الوقت كنتيجة لتطور العمل المالي توسيع وظائفه وأغراضه لتناول تنظيم الإصدار والإشراف على الائتمان على حد سواء.²

وعادة ما ينشأ البنك المركزي كبنك تجاري هام تمنحه الدولة سلطة الإصدار، كما حدث في السويد عام 1668 وبنك إنجلترا 1694 وبنك فرنسا 1800 وقد قامت هذه البنوك منذ نشأتها بإصدار البنوك وتولي الأعمال المصرفية للدولة جنباً إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية مباشرة وظيفتها الأساسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعيته ومعدله.

¹-أميمة طوقان، دور البنك المركزي في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المالي في سوريا في ضوء التجارب العربية العالمية، 2005، ص 2، 1.

²- محمد الفاتح محمود بشير المغاري، نقود وبنوك، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 105.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل، كما أسلفنا، في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تموي دعمتها الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك الصندوق الدوليين، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينيات، راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية، وقد فرض هذا الواقع خصوصاً في الدول النامية على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجوزات الموازنات العامة للحكومات، وأن تلجأ إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السمعي كالصناعة والزراعة.

وبعد السير في هذا الاتجاه لأكثر من ثلاثة عقود، أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج، حيث أدى التوسيع النقدي المبالغ فيه إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين ومن ثم الإضرار بالنمو الاقتصادي، ومن ناحية ثانية أدت الإجراءات الانتقائية لسياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية، الأمر الذي انعكس سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي، وخلاصة القول، أن هذا النهج فشل في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، بينما ساهم في زيادة معدلات التضخم وقد أدى في نهاية المطاف إلى أزمات مالية عميقة في كثير من دول العالم النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية، ولا يخفى على حضراتكم، أن دولنا العربية لم تكن في منأى عن مثل هذه النتائج السلبية.

وقد أملى ذلك تغييراً ملحوظاً في دور البنك المركزي منذ أوائل الثمانينيات، حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سلية ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى، وضمن هذا الإطار، انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس سياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم، أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ سياسة النقدية.

وبالنتيجة، فقد أصبحت سياسة النقدية، ورغم مرورها بالعديد من التحولات، ترتكز على الاستقرار النقدي ونقصد هنا الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) والاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف)، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.¹

المطلب الثاني: مفهوم البنك المركزي وخصائصه.

يحتل البنك المركزي موقع أساسى في النظام النقدي والمصرفى لأنّه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي والمصرفى والتوجيه والرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساعدة الذاتية في عمل هذا النظام، نظراً لأهمية هذا الجانب في اقتصاديات كافة الدول في الوقت الحاضر.

¹ - رشيد العصار ورياض الحلبي، *النقد والبنوك*، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص105.

أولاً: مفهوم البنك المركزي.

قبل التطرق إلى مفهوم البنك المركزي لابد أولاً من تعريف البنك بصفة عامة:

1- تعريف البنك:

يمكن تعريف البنك من وجهة نظر الكلاسيكية: يمكن القول إن البنك هو مؤسسة تعمل ك وسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتتميّهه، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.¹

2-تعريف البنك المركزي:

بالرغم من إطلاق مختلف التسميات على البنك المركزي، على أنه عموماً يعدّ شخصية معنوية وتقنية وواحد من المصالح العامة التي تتوصل الدولة بواسطتها إلى الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية في البلاد، ويعد من المؤسسات العامة استناداً على العناصر الأساسية لها وهي الاستقلال القانوني والاستقلال المالية والاستقلال الإداري، مع بقاء قدر من الارتباط العضوي بينه وبين الدولة (باعتبارها الشخص القانوني العام الممثلة للشعب).²

يعرف البنك المركزي بأنه المصرف الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المالي، ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقة والأصول النقدية إلى أصول حقيقة، وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة.³

كما يعرف على أنه: بنك البنوك أو بنك الدولة وشيخ المصارف، وهو مملوك للقطاع العام و ليس للقطاع الخاص أي دور فيه، والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المالي في أي دولة، وبعد مسؤولياته في عملية إصدار وتنظيم العملة وبحفظ الاحتياطي من العملات الأجنبية ويقوم بإدارتها كما أن له دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية.⁴

ومن مجمل هذه التعريفات نستخلص التعريف الشامل للمصرف المركزي حيث يتمثل هذا الأخير في:

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006، ص13.

² بان صلاح الصالحي، دور البنك المركزي في مالية الدولة ، كلية القانون، جامعة بغداد، ص 4.

³ رشيد العصار ورياض الحلي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 103.

"مؤسسة نقدية تقع في قمة الجهاز المصرفى حيث تتولى عملية الإصدار النقدي وتدبر شؤون النقد والائتمان، بما يحقق المصلحة العامة للاقتصاد، وتوكل إليه العديد من المهام كالرقابة على الائتمان وتسيير الشؤون النقدية للحكومة، بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة".

ثانياً: خصائص البنك المركزي

للبنك المركزي جملة من الخصائص تميزه عن غيره من البنوك، من بين هذه الخصائص نذكر ما يلى:¹

- البنك المركزي لا يتعامل مع الجمهور، ولا يقبل الودائع منه، كما لا يمنحه تسهيلات ائتمانية.
- يتعامل فقط مع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، والدولة والمؤسسات العامة ويعمل بنكاً للبنوك التجارية وبنكاً للحكومة، ويقدم لها القروض عند الحاجة وبعد الميلاد الأخير لها عند حاجتها للسيولة.
- يختص وحده بسلطة إصدار النقد القانوني وي العمل على المحافظة على استقرار قيمة العملة.
- يعمل وكيلًا مالياً للدولة دون غيره من البنوك.
- يشرف على الجهاز المركزي، ويوجهه بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- البنك المركزي هو هيئة وحيدة النظام النقدي والمصرفي، ولا تتنافسه أي مؤسسة أو أي هيئة أخرى على القيام بوظائفه أو أدواره.
- البنوك المركزية هي أغلبها مملوكة للدولة وقد تكون في بعض الدول على شكل شركة مساهمة تمتلك فيها الدولة الجزء الأكبر من أسهمها ضماناً للسيطرة عليها والتحكم فيها، فالبنك الفيدرالي الأمريكي مملوك للبنوك الائتمان عشر المكونة للنظام الاحتياطي الفدرالي، والبنك الوطني السويسري مملوك بنسبة 62% للمقاطعات في حين أن البنك المركزي لاستراليا، بلجيكا، الشيلي، المكسيك، تركيا، واليابان هي على شكل شركات مساهمة تمتلك فيها الدولة على الأقل 50% من الأسهم.
- هو مؤسسة غير ربحية، أي لا يهدف إلى تحقيق ربح من خلال أنشطته وعملياته.

¹ محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وإنعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحتات عباس-سطيف، ص.5.

المطلب الثالث: أهداف البنك المركزي ومتطلبات نجاحه

يمكن القول إن البنك المركزي هنا يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد أن نحدد مجموعة من العوامل والشروط لنجاحها.

أولاً: أهداف البنك المركزي

- حدد قانون البنك المركزي الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها بما يلي:¹
- تنظيم إصدار النقد والصكوك.
 - ضمان قابلية التحويل واستقرار سعر الصرف.
 - تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق سياسة العمل للدولة.
 - العمل على الاستقرار النقدي.
 - العمل كبنك للحكومة.

كما تتشابه أهداف الرئيسية للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم وكذلك فهي تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه المصارف مسؤوليتها يختلف من بلد آخر نوعاً ما لأنه يتأثر بعوامل مختلفة منها:²

- مرحلة النمو الاقتصادي للبلد.
- حجم الموارد المالية المتاحة .
- مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال.
- طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد في صورة عامة .
- ترتيب الهيكل الائتماني السائد في البلد .
- نوع النظام النقدي الذي يعمل المصرف المركزي في ضلله.

وقد اختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظيفة يقوم بها المصرف المركزي ومهما تكن هذه الوظيفة فإنها في الوقت الحاضر تعتبر من ابرز أهداف المصرف المركزي هي:

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- العمل على تحقيق مستوى عالي من الاستخدام للعملة.

¹ محمد منير هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، 2010، ص 79 .

² زياد رمضان محفوظ جوده، الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص ص 174،173.

» العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً: متطلبات نجاح البنك المركزي

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية والمؤسسية تتعلق بهذه البنوك المركزية وتطورها ونوعية مواردتها البشرية، وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك، كما يتطلب نجاح البنوك المركزية توافر مجموعة من الشروط الموضوعية يمكن إدراجها على النحو التالي:

1-الاستقلالية: تعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياساته النقدية دون الخضوع لاعتبارات أو التدخلات السياسية، ولكن لا تعني الاستقلالية بـأي حال من الأحوال -الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وإنفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يتم الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة.

وعلى ذلك، فإن البنك المركزي يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطية وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتلاحم بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

2-المصداقية: المصداقية ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، ويقصد بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون تهاون، ولا تثبت المصداقية عبر الزمن حيث تتأكد المصداقية بـأن يكرر البنك المركزي اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً مماثلة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف.

ومما لا شك فيه، إن اكتساب البنك المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته -الجهاز المالي- مثلاً-تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع، كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فعالية وتسريع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقيتها.

3-الشفافية: تعني شفافية السياسة النقدية اطلاع الجمهور-وبشكل واضح وفي أوقات منتظمة -على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، حيث إن الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكنهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص، سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور-الوحدات الاقتصادية، في ضوء ذلك-من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

4-المسئولة: كلما تمكّن البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مسأله على سياساته والنتائج التي تتمخض عنها، وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه أما الجهات

التي يكون فيها البنك مسؤولاً أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان، بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية، وذلك وفق الآية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.¹

¹ السيد متولي عبد القادر، *اقتصاديات النقد والبنوك*، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2010، ص ص 56، 57.

المبحث الثاني: أساسيات البنك المركزي

باعتبار أن البنك المركزي يمثل قمة الهرم المصرفي فهو يقوم بعده وظائف منها عملية الإصدار والتي تعتبر أهم وضيفة يقوم بها بالإضافة إلى وظائف أخرى، واعتماده على عدة أدوات كسياسة إعادة الخصم وكذا قيامه تحليل ميزانيته.

المطلب الأول: هيكل وميزانية البنك المركزي

يشتمل البنك المركزي على هيكل تنظيمي الذي يحتوي على مجموعة من الجان، وكذا هيكل الميزانية التي سيستعرض فيها تحليل الميزانية.

أولاً: الهيكل التنظيمي

إن الذين كتبوا قانون الاحتياطي الفدرالي أرادوا أن ينشروا قوة عبر خطوط إقليمية بين القطاع الخاص الحكومة وبين العاملين في المصارف و رجال الإعمال و الجمهور، إن هذا الانتشار الأول للقوة قد نتج عنه التطور نظام الاحتياطي الفدرالي ليشمل الكيانات الآتية:¹

أ_ بنوك الاحتياطي الفدرالي.

ب_ البنوك الأعضاء .

ج_ مجلس حكام نظام الاحتياطي .

د_ لجنة سوق المفتوحة الفدرالية .

أ. بنوك الاحتياطي الفدرالي:

إن كل مقاطعة من المقاطعات الائنة عشر لها بنك الاحتياطي فدرالي رئيس والذي ربما يكون له فروع في المدن الأخرى في المقاطعة، إن أكبر ثلث بنوك فدرالي حسب معيار الأرصدة هي في مدن نيويورك شيكاغو وسان فرانسيسكو، وهذه البنوك ثلاثة مجتمعة تحتفظ بأكثر من 50% من الأرصدة لنظام الاحتياطي الفدرالي، إن البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لديه حوالي 25% من الأرصدة هو البنك الأكثر الأهمية ضمن مجموعة البنوك الاحتياطي الفدرالي. إن كل واحد من بنوك الاحتياطي الفدرالي هو مؤسسة شبه عامة جزئيا قطاع الخاص جزئيا قطاع حكومي مملوكة من قبل البنوك لتجارية الخاصة في المقاطعة والتي هي الأعضاء في النظام الاحتياطي الفدرالي، وهذه البنوك الأعضاء قد اشتربت في بنك الاحتياط الفدرالي كل في مقاطعته كما إن للحصص المدفوعة من قبل ذلك محدودة بالقانون لتكون

¹ محمد صالح القرishi، اقتصاديات النقد والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 167، 173.

6% إن البنوك أعضاء تنتخب ست مدراء لكل بنك مقاطعة وثلاث مدراء الآخرين يتم تعيينهم من قبل الحكام. هؤلاء التسعة بعضهم مع بعض الآخر ليعينون رئيس البنك. هذا التعيين خاضع مصادقة مجلس الحكام.

إن بنوك الائتي عشر ل الاحتياطي الفدرالي تقوم أو تؤدي الوظائف الآتية:

- 1-تصفية الشيكات.
- 2-إصدار عملة جديدة.
- 3-سحب العملات المتضررة من التداول.
- 4-إدارة و منح القروض المخصومة للبنوك في مقاطعتهم.
- 5-تقييم الاندماجات المقترحة و تطبيقاتها للبنوك من أجل توسيع نشاطاتها.
- 6-تعمل بوصفها طبقة عازلة بين مجتمع الأعمال و نظام الاحتياطي الفدرالي.
- 7-فحص شركات البنوك في ما يتعلق بها وكذلك البنوك التي أجزيت من قبل الولايات وأصبحت أعضاء.
- 8-جمع بيانات حول حالات الإعمال المحلية.
- 9-استعمال مادتها من كادر أو نخبة من الاقتصاديين المهنيين للقيام ببحوث تتعلق بإجراء السياسة النقدية.

ب_ البنوك الأعضاء.

إن كل البنوك القومية البنوك التجارية التي أجزيت من قبل دائرة العلمية مطلوب منها أن تكون أعضاء في نظام الاحتياطي الفدرالي، إن البنوك التجارية التي أجزيت من قبل الولايات غير مطلوب منها أن تكون أعضاء في نظام الاحتياطي الفدرالي ولكن بإمكانهم أن يختاروا الارتباط بذلك النظام، حاليا هناك 37 من البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في نظام الاحتياطي الفدرالي حيث تناقصت النسبة من قيمتها 49% في عام 1947.

إن هذا التناقص في عضوية الاحتياطي الفدرالي كانت تمثل اهتماما رئيسا لمجلس الأحكام إن واحد من الأسباب هو أن هذا التناقص يقلل سيطرة الاحتياطي الفدرالي على عرض النقود، مما يجعل من الصعوبة على نظام الاحتياطي الفدرالي أن يجري أو ينفذ سياسة نقودية.

ج . مجلس حكام النظام الاحتياطي الفدرالي:

على رأس نظام الاحتياطي الفدرالي سبعة أعضاء في مجلس الحكام يكون مقرهم الرئيس في واشنطن المقاطعة وكل حاكم من هؤلاء يتم تعيينه من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويصادف على التعيين من قبل مجلس الشيوخ، ومن أجل تقييد سيطرة الرئيس على النظام الاحتياطي الفدرالي وعزله عن الضغوط السياسية الأخرى، فإن الحكام يمكنهم أن يخدموا مدة من الزمن غير قابلة للتجديد وهي 14 سنة زائدة جزء من فترة أخرى، إن الحكام معظمهم اقتصاديون محترفون مطلوب أن يأتوا من مختلف مقاطعات الاحتياطي الفدرالي لمنع مصلحة أو مصالح مقاطعة واحدة أن تكون أكثر تمثيلاً من غيرها في البلد. ويتم اختيار رئيس المجلس من بين الحكام السبعة ويخدم لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد.

د . لجنة السوق الفدرالية المفتوحة:

إن هذه اللجنة تجتمع ثمانية مرات في السنة عادة تقريرياً كل شهر ونصف، وتصنع قرارات تتعلق بسلوك أو إجراءات عمليات السوق المفتوحة التي تؤثر في عرض النقود ومعدلات سعر الفائدة، تتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء من مجلس الحكام ورئيس بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

ثانياً: ميزانية البنك

1- هيكل الميزانية: تسمى مطلوبات (الترامات) البنك المركزي كالعملة الورقية والاحتياطات البنكية المطلوبة أو التعاقدية والاحتياطات البنكية الحرة بـ"النقد الاحتياطي" أو "النقد الأساس" و تستطيع البنك المركزي أن تتحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل أو في سعر الصرف أو أن تؤثر عليها سعر العملة داخلية وخارجية - وذلك باستغلال احتكارهم بتزويد البنوك التجارية من احتياطات العملة المحلية إلى الحد الذي تكون فيه تلك البنوك وزبائنها بحاجة إلى هذه الاحتياطات، فإذا كانت ميزانية البنك تتمحور على أساس المطلوبات - يعرض النقد الاحتياطي فقط لتلبية الطلب - يكو البنك المركزي في موقف قوي حيث بإمكانه تحديد الشروط الالزمة لتحديد الطلب، وعلى النقيض من ذلك إذا كانت ميزانيته تتمحور على أساس الأصول (الموجودات) فسيكون هناك عادة فائض في المعروض من السيولة النقدية في السوق ويصبح دور البنك المركزي كمزود محتكر للسيولة ضعف.¹

2- تحليل ميزانية البنك المركزي

إن عمليات البنك المركزي شبيهة بعمليات البنوك التجارية باستثناء عملاء البنك المركزي هم الحكومة و البنوك التجارية، وتتقسم ميزانية البنك المركزي إلى جانبي الموجودات والمطلوبات، فجانب الموجودات

¹ سايمون غراري و نك تاليوت، *العمليات النقدية*، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك إنجلترا المركزي، 2006.

يمثل استخدام أموال البنك وت تكون من جميع حقوق البنك المركزي على الحكومة والبنك التجاري بالإضافة إلى الموجودات الثابتة، أما جانب المطلوبات يمثل موارد البنك حيث تتألف من حقوق الدائنين على البنك المركزي وهي تمثل مصادر أموال البنك.

ويمكن تلخيص موجودات ومطلوبات البنك المركزي كالتالي:

أ-جانب الموجودات: وهي تمثل استثمارات موارد البنك المركزي وتألف من:

✓ **الموجودات الأجنبية:** تلف من الذهب الذي يحتفظ بها البنك المركزي لدعم العملة الوطنية وحقوق السحب الخاصة والنقد الأجنبي والودائع لدى المصارف الأجنبية والاستثمارات الأجنبية في سندات وأذونات الخزينة الأجنبية.

✓ **الديون على الحكومة:** وتشمل قيام البنك المركزي بشراء سندات وأذونات الخزينة وأوراق حكومية وسلف .

✓ **الديون على البنوك المرخصة:** وتمثل تسهيلات إعادة الخصم والسلف المباشرة والتسهيلات للبنوك المتعترة.

✓ **الديون على المؤسسات المالية الأخرى:** وتشمل الديون المقدمة للبنوك المتخصصة كبنك الإنماء الصناعي ومؤسسة الإقراض الزراعي.

✓ **الموجودات الأخرى:** تشمل كل الموجودات التي لم تدرج في النقاط السابقة.

ب-جانب المطلوبات: ويشتمل جانب المطلوبات على ما يلي:

✓ **النقد المصدر:** وتشتمل على الأوراق النقدية المصدرة والمسكوكات المساعدة خارج الجهاز المركزي.

✓ **ودائع البنوك المرخصة:** وتشمل ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتتضمن الاحتياطي الإلزامي والفائض وودائع بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى شهادة الإيداع الصادرة من قبل البنك المركزي.

الودائع الحكومية: وتمثل بالودائع الحكومية لدى البنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة ومسك حسابات الحكومة وقبول ودائعها.

✓ **المطلوبات الأجنبية:** وتشمل حقوق الأجانب عند البنك المركزي وتتضمن ودائع هيئات ومؤسسات دولية وودائع الاحتياطي المخصص من حقوق السحب الخاصة واستخدام موارد صندوق النقد الدولي.

✓ **حساب رأس المال والاحتياطات والمخصصات:** وتألف من الموارد الذاتية للبنك المركزي وتشمل على رأس مال المدفوع والاحتياطات، مما يعني أن البنك المركزي شأنه مثل بقية البنوك المركزية لا يعتمد على

موارده الخاصة في استثماراته وإنما يعتمد على بصورة أكبر، وتعتبر ميزانية البنك المركزي متوازية من الناحية المحاسبية أي أن جانب الموجودات يساوي جانب المطلوبات.¹

جدول رقم 1: استعراض و تحليل ميزانية البنك المركزي²

الخصوم /المطلوبات/الجانب الأيسر	الأصول/الموجودات/الجانب الأيمن
1-عملة المصدرة في التداول.	1-شهادات الذهب أو السبائك الذهبية وحقوق
2-الاحتياطات المصرفية"ودائع البنوك التجارية وأرصدتها لدى البنك المركزي" الاحتياطات الفائضة.	السحب الخاصة و العملات والنقدية القابلة للتحويل أوراق مالية بالصندوق.
3-الاحتياطات المصرفية"ودائع البنوك التجارية وأرصدتها لدى البنك المركزي" الاحتياطي الإلزامي.	2-ودائع البنك المركزي لدى المؤسسات النقدية الأجنبية
4-ودائع الحكومة والقطاع العام.	3-سندات وأذونات خزانة وأوراق مالية حكومية أجنبية.
5-ودائع المؤسسات النقدية الأجنبية.	4-سندات وأذونات خزانة وأوراق مالية حكومية محلية.
6-نقد وشيكات تحت التحصيل أوراق دفع.	5-قروض منحها للحكومة.
7-رأس المال والاحتياطات .	6-قروض للبنوك التجارية.
8-خصوم أخرى.	7-قروض للمؤسسات و الهيئات العامة.
	8-نقد وشيكات قيد التحصيل أوراق القبض.
	9-أصول أخرى.

المصدر: حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسيع النقدي في البنوك، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2010 ص 224.

¹-هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقد والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 190-192.

²-حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسيع النقدي في البنوك، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 224.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

رغم تعدد واختلاف النظم الاقتصادية و المالية التي تحكم البنوك المركزية إلا أنها في أي نظام مصري تقوم بوظائف عديدة، لكن يمكن تلخيصها وإجمالها فيما يلي:

أولاً: بنك الإصدار

كان يطلق على البنك المركزي حتى القرن العشرين بنك الإصدار، حيث تفضل الدولة الحديثة منح سلطة الإصدار إلى مؤسسة نقدية واحدة هي البنك المركزي عن أن تقوم نفسها بمواصلة هذه السلطة أو منحها لعدد من المؤسسات النقدية و ذلك للأسباب التالية:

1. توحيد جهة الإصدار يؤدي إلى توحيد أوراق البنك. وبالتالي تسهيل التعامل وزيادة الثقة في النقود الورقية، المصدرة من جهة غير الحكومة.
2. توحيد جهة الإصدار يؤدي إلى قدرة هذه الجهة في التحكم في الائتمان، وذلك عن طريق التحكم في حجم النقود المصدرة.
3. توحيد جهة الإصدار في مؤسسة نقدية واحدة يساعد الحكومة على المشاركة في الإرهاص المتولدة عن نشاط الإصدار وكذلك الحصول على قروض بطريقة سهلة.¹

نظم الإصدار: هي العمليات التي يعتمد عليها البنك المركزي لتنظيم عملية إصدار النقود المتداولة في السوق، حيث تتمثل في:

أ-نظام الغطاء الذهبي الكامل: وفقاً لهذا النظام يتوجب على البنك المركزي في حالة إصداره لأوراق النقد المتداولة يجب توفره على غطاء ذهبي كامل، أي أن هذا النظام يقييد حرية البنك المركزي في إصدار النقود الورقية بحجم الذهب الموجود في خزانته ويكون الاحتياطي الذهب المقابل للنقد المصدرة يعادل 100% من قيمتها. وهذا التقييد حتى في حالة الرواج الاقتصادي وارتفاع النشاط الاقتصادي، وزيادة الطلب على النقود فان المصرف المركزي لا يستطيع إصدار النقود ما لم يتتوفر لديه رصيد ذهبي كافياً أمام الجمود الذي تتميز به هذه الطريقة فقد ابتعدت معظم الدول عنها وتخلى عنها بالكامل، عندما تخلت هذه الدول عن قاعدة الذهب وتحولت إلى طرق أخرى للإصدار أكثر مرونة.²

ب-نظام الإصدار الجزئي: يعد هذا النظام أكثر مرونة من نظام الغطاء الذهبي الكامل في زيادة العرض النقدي وقد سار "بنك إنجلترا" على هذا النظام منذ إصدار قانون بيل عام 1844، ويقوم هذا النظام على

¹ - حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، *الاقتصاديات النقد والمصارف*، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان 2011، ص ص 132، 133.

² - احمد زهير شامية، *النقد والمصارف*، ط1، دار زهران، عمان، 2010، ص ص 312، 313.

تحويل الجهة المصدرة للنقد وهي البنك المركزي إصدار النقود الورقية إلى حد معين من الإصدار بالأوراق المالية كالسندات الحكومية، أو العملات الأجنبية وغير ذلك وما زاد عن هذا الحد المعين يتم إصداره بخطاء ذهبي يقابلها، كما أن نظام الإصدارالجزئي هذا قد يكون نسبياً وذلك بان يتم تحديد نسب معينة للخطاء حسب كل نوع من أنواع الأغطية هذه كما تحدد نسب معينة للخطاء بالذهب، وللخطاء بالعملات الأجنبية، وبالسندات الحكومية.¹

ج-نظام خطاء الذهب النسبي: طبقاً لهذا النظام فالقانون ينص على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الخطاء لكن يعطيه أهمية أقل من تلك الأهمية التي تحتلها في النظام السابق فيسمح القانون لمصرف الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة معينة من قيمتها، ويغطي المتبقى من الأوراق النقدية بموجودات محددة، كما يتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة حيث انه يؤدي إلى تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي إلى حد كبير وفي نفس الوقت يضع حدوداً لعدم الإشراف بدرجة كبيرة في إصدار النقد وبالتالي يؤدي إلى ثقة الجمهور في النقد.²

د-نظام الحد الأقصى للإصدار: يضع المشرع بموجب هذه القاعدة حد أعلى يمكن لمصرف المركزي إصداره من النقود الورقية، ولا يكون هناك أي ارتباط بين كمية النقود الورقية المصدرة وكمية الذهب ويراعي المصرف المركزي الحد الأعلى للإصدار الذي حدده المشرع ولا يجوز لمصرف المركزي أن يتجاوزه، وتميز هذه الطريقة أنها أكثر مرونة من الطرق السابقة.³

ه-نظام الإصدار الحر: يسمح بموجب هذا النظام لمصرف المركزي بإصدار النقود حسب ما يقدره المصرف من احتياجات النشاط الاقتصادي لأي كمية من النقود، وتخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزي ولا يرتبط ذلك برصيد ذهبي أو بأي اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي إلى النقود، ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في البلاد المختلفة لأنه يحقق أقصى درجات المرونة، ويمكن المصرف من تأدية دوره ومارسة مسؤولياته في توجيه النشاط الاقتصادي.⁴

¹ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث، عمان الأردن، 2006، ص ص 301، 300.

² - ذكرياء الدوري ويسرى السمرائي، البنك المركزي والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 38.

³ - احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 314، 315.

⁴ - ذكرياء الدوري ويسرى السمرائي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ثانياً: بنك الحكومة

يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة، وأصبحت الحكومات تحفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية و تقوم الأخيرة بتنظيم المدفوعات الحكومية.¹

يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة قروض قصيرة الأجل كلما ادعت الحكومة إلى ذلك.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك

إن البنك المركزي يتعامل مع البنوك عامة، والتجارية خاصة، كما تتعامل الأخيرة مع الأفراد والمشروعات، دون أن يخلق أي منافسة بينهما ويرجع ذلك إلى أن البنوك التجارية تقوم بإيداع ودائعها لدى البنك المركزي.

وعليه تمثل الخدمات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية فيما يلي:

1_ تحفظ البنوك التجارية بودائعها وأرصدتها لدى بنك المركزي: وقد تقوم البنوك التجارية بإيداع أرصدتها من تقاء نفسها، أو بقوة القانون، وكان أن الأصل أن البنوك التجارية تقوم بإيداع أرصدتها الفائضة عن الحاجة في البنك المركزي من تقاء نفسها، وكانت هذه الأرصدة تمثل نسبة عالية تصل في بعض الأحيان إلى 50% من مجموع خصومها، وبذلك كانت تحفظ بنصف مواردها تقريباً في حالة خاملة، والهدف من ذلك هو ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية، وحمايتها من الخطر نقص السيولة في الظروف الطارئة، كما أن هذه النسبة تمثل أداة من أدوات الرقابة على الائتمان على البنوك التجارية.

2_ البنك المركزي هو المقرض الأخير للبنوك التجارية: إذا يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان والقروض للبنوك التجارية إذا ما احتاجت لذلك، فإذا قامت ظروف تؤثر في السمعة المالية لهذه البنوك، أو قدرتها على الاستجابة لطلبات السحب، أو واجهتها أزمة سيولة فالبنك المركزي يتدخل ويوفر لها السيولة الضرورية.

3_ إعادة خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك التجاري بإعادة خصم الأوراق التجارية و أذونات الخزانة إذا اقتضى الأمر ذلك من البنوك التجارية، فيكون البنك المركزي مستعداً لإعادة خصم هذه الأوراق إذا طلب منه البنك التجاري ذلك، فالبنك التجاري يسعى من وراء عمليات الخصم تحقيق الربح، بالرغم من كونها تقلل من درجة سيولته، لأن سيولة الأوراق التجارية أقل من سيولة النقود القانونية.

¹ ناظم نوري الشمرى، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 174.

4. المقاصة: يقوم البنك المركزي بمقاصة الحسابات بين البنوك التجارية بواسطة غرفة المقاصة*، الذي يشرف عليها البنك المركزي ويتم فيها تسوية الحسابات بين البنوك التجارية بعضها وبعض، وذلك عن طريق الترحيل من حساب لأخر من حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزي.¹

رابعاً: وظيفة الرقابة على الائتمان

إن الوظيفة الأخرى للبنوك المركزية ذات الأهمية في النشاط الاقتصادي تتمثل في الرقابة على الائتمان المصرفى، أي الرقابة على نشاط البنوك التجارية نظراً لما تساهم به تلك البنوك في جزء معين من العرض الكلي للنقد المتداول، حيث تقوم المصارف التجارية بتهيئة الأموال وتوجيهها في مجالات الاستثمار وما لذلك من اثر في المساهمة في عملية البناء والأعمار.

ونظراً لما تلعبه هذه البنوك من تأثير في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في عرض النقد، لذا فقد تم إخضاعها لمراقبة البنك المركزي، بحيث أصبحت احدى المهام الأساسية للبنوك المركزية هي الرقابة على نشاط البنوك التجارية، لذا يسمى البنك المركزي ببنك البنوك.

ولكي يكون البنك المركزي قادراً على القيام بمهامه الرقابة على حجم وسياسة الائتمان التي تمارسها البنوك التجارية، فإن ذلك يتوقف على العوامل التالية:

1. الصالحيات الممنوحة للبنك المركزي ومدى سيطرته على النشاط البنوك التجارية.
2. درجة الاعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير لذاته البنوك.
3. نوع العمليات الاقراضية التي تقوم بها البنوك التجارية.²

المطلب الثالث: أدوات البنك المركزي

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفى مجموعه من الأدوات وتنتمى في:

أولاً: الأدوات الكمية

وتسمى أيضاً بالأدوات الغير مباشرة وتنتمى فيما يلى:

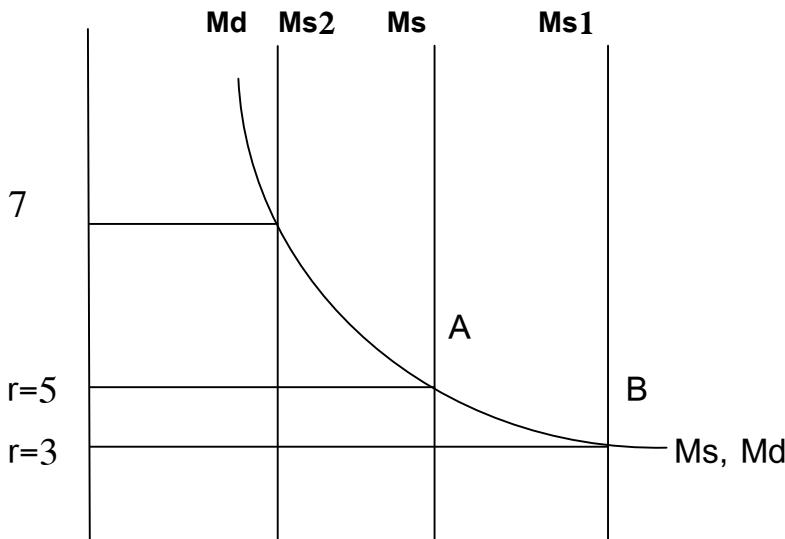
¹ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحبى الحقوقية، بيروت، 2008، ص266-270.
² - محمد حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصادي الكلى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 207.
* هي السوق التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي بيع وشراء السندات الحكومية فإذا كان هدفه هو زيادة كمية النقود في السوق فإنه يعتمد على الشراء، أما إذا كان هدفه العكس فإنه يعتمد على عمليات البيع وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة ولكن هذا يتطلب سوق مالي نشط .

* 2-سياسة السوق المفتوحة

يمكن للسلطة النقدية أن تأثر على حركة وأداء النشاط الاقتصادي وفقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتقليل من حدة التقلبات والاختلالات الاقتصادية، فإذا أرادت السلطة النقدية إتباع سياسة توسيعية فإنها تقوم بالتوسيع في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفية المتاح وبالتالي زيادة قدرة المصارف على منح القروض وتمويل الاستثمارات وذلك عن طريق شراء البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية أو أية أوراق أخرى في السوق المفتوحة، أما في حالة انتهاج السياسة النقدية سياسة انكمashية فان عملية بيع البنك المركزي للأوراق الحكومية أو أية أوراق أخرى تعمل على خفض الاحتياطات المصرفية وبالتالي انخفاض حجم الكتلة النقدية وارتفاع معدلات العائد على رأس المال، الأمر الذي يؤدي بالمصارف إلى خفض حجم القروض الممنوعة للاستثمارات كنتيجة إلى انخفاض حجم الاحتياطات لمصرفية لدى البنوك.

تهدف سياسة السوق المفتوحة للتأثير في سيولة البنوك التجارية والبنك المركزي أي على مستوى السوق النقدي ككل، غير أن آلية السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي لا تحصل دوماً بسهولة لأن التوسيع والانكمash في عمليات الائتمان لا تحكمها المتغيرات النقدية فقط بل تدخل اعتبارات أخرى مثل العامل النفسي والمتمثل في رغبات المستثمرين، وكذلك مدى تطور السندات الحكومية، وأذونات الخزينة¹. والشكل التالي يوضح عمليات السوق المفتوحة في عرض النقد والتوازن في سوق النقد:

الشكل رقم 1: اثر عمليات السوق المفتوحة على عرض النقد وتحقيق التوازن



المصدر: سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص 98.

¹ - أسماء حرشوش، فعالية السياسة النقدية وأثرها على استقرار الطلب على النقد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن يوعلي الشلف، 2014-2015، ص 23.

حيث: Ms يمثل عرض النقود

Md يمثل الطلب على النقود

أ يمثل سعر الفائدة

حسب الشكل عند النقطة A يتحقق التوازن ما بين Ms و Md عند مستوى سعر الفائدة $i=5$. وعلى سبيل المثال عند رغبة البنك المركزي بزيادة العرض النقدي من Ms_1 إلى Ms_2 فإنه سيعمل على شراء الأوراق المالية وبالتالي ارتفاع أسعارها وانخفاض أسعار الفائدة وهذا بحكم العلاقة العكسية بينهما، الأمر الذي يجعل الأفراد يحاولون تخفيض مالديهم من أرصدة نقدية وهذا عن طريق زيادة الطلب على السندات وبالتالي ارتفاع أسعارها وانخفاض أسعار الفائدة إلى مستوى $i=3$ الذي يحقق التوازن في السوق النقدية.

وأما في حالة انتهاج سياسة انكمashية، فالبنك المركزي سيقوم من خلال دخوله للسوق المفتوحة ببيع الأوراق المالية لامتصاص الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه انخفاض عرض النقدين إلى Ms_2 وحدوث فائض في الطلب النقدي وإقبال الأفراد على بيع السندات أو الاقتراض لإعادة الأرصدة النقدية إلى المستوى المطلوب، ونتيجة لذلك يرتفع سعر الفائدة الذي يعني زيادة كلفة الاحتفاظ بالنقود وتستعيد السوق النقدية توازنها عند سعر فائدة المرتفع $i=7$.¹

*سياسة معدل إعادة الخصم

تحديد سعر الخصم لدى البنك المركزي والتغير في السعر يؤثر على حجم الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي تقليل حجم الائتمان، فإنه يرفع معدل الخصم وهذا الارتفاع يؤثر سلباً على قدرة المصارف على منح القروض، وفي نفس الوقت هذا الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة لوجود علاقة طردية بين السعرين، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية إلى الامتناع عن اللجوء إلى البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة التي يحتاج إليها عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها وبالتالي نقل السيولة المتداولة لديها، أما إذا أراد البنك المركزي زيادة كمية الائتمان فإنه يخفض معدل الخصم وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدي، مما يشجع الأفراد و المشروعات على الاقتراض، بالإضافة إلى إقبال البنوك التجارية على خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها.²

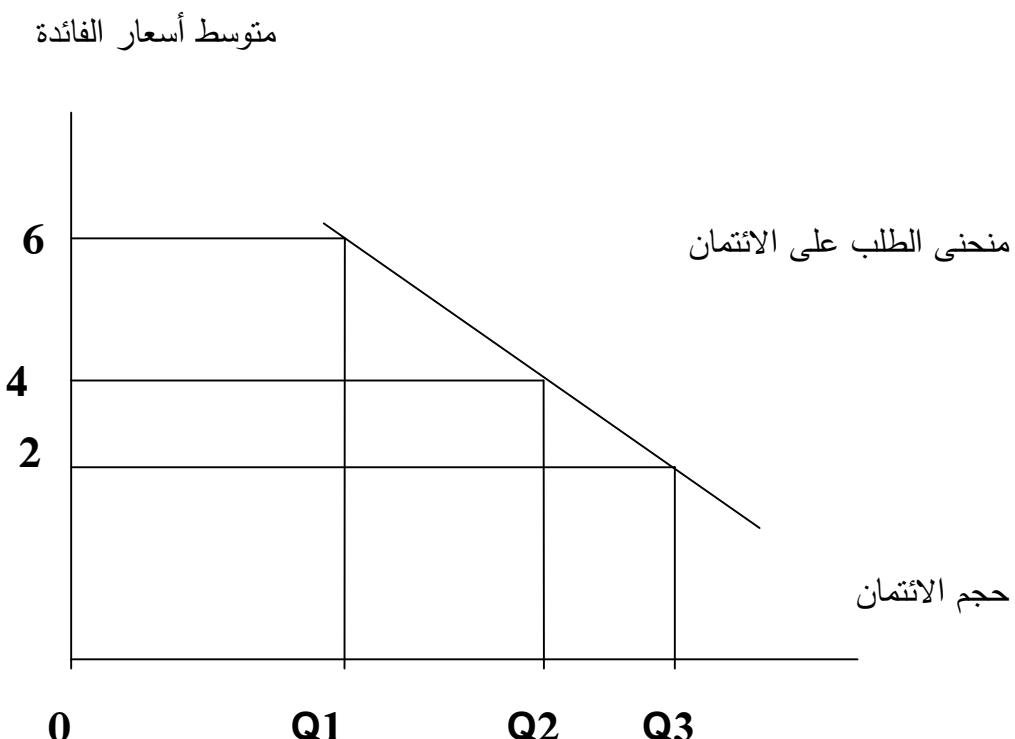
حيث تقوم فعالية هذه السياسة على عدة عوامل أهمها:

¹ - سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص 98.

² - منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدى مساعدة، النقود والبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 229.
* معدل الخصم هو عبارة عن الثمن الذي يتلقاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية وأنواع الحكومة للبنوك التجارية والكمبيالات، أو نظير القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية.

- مدى اتساع السوق النقدية عموماً وسوق الخصم على وجه الخصوص، حيث تتطلب هذه الأداة توفر سوق نقدية متطورة للتعامل في أدوات الدين قصير الأجل، التي يقبل البنك المركزي الإقراض بضمانها عن طريق إعادة خصمها.
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية فعندما يكون لدى البنوك التجارية السيولة الكافية تستطيع الاعتماد على التمويل الذاتي، وبالتالي تقل رغبتها في إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وبالتالي يقل اللجوء إلى البنك المركزي كمصدر أول وأخير للإقراض، تبعاً لهذا كله تقل فعالية هذه السياسة وقد تصل إلى الفشل والعجز في تحقيق أهداف السياسة النقدية.
- درجة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة إلى سعر الفائدة، حيث يتطلب نجاح هذه السياسة قوة هذه المرونة ولا تتحقق دائماً في كل الظروف، فارتفاع أسعار الفائدة مثلاً في فترات التضخم لا يتبع دائماً انخفاض الطلب على القروض والعكس.¹

الشكل رقم 2: التغير في منح الائتمان نتيجة التغير في سعر الخصم



المصدر: سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 101.

¹ - بقق ليلى أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وعوقياتها الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2014-2015، ص 17.

من خلال الشكل لنفترض أن الاقتصاد في حالة تضخم نقدى الأمر الذي يجعل البنك المركزي إلى رفع كلفة الائتمان للتقليل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، للأفراد لدى تعلم البنوك على رفع سعر الفائدة من 4% إلى 6%， وهذا بسبب ارتفاع سعر البنك مثلاً بمقدار 3%， سينخفض الائتمان المصرفي إلى Q1 عندما كان Q2 ويحدث العكس في حالة انتهاج سياسة نقدية توسعية وهذا برفع سعر البنك مثلاً بنسبة مما يؤدي إلى زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان إذ يرتفع إلى Q3.¹

*3-سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري، الإلزامي)

عند قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإجباري على الحسابات الجارية تغير قدرة البنوك التجارية على استغلال هذه الحسابات في تحقيق الإيرادات السهلة، كما أن رفع نسبة الاحتياطي على الاستثمارات يؤدي هو الآخر إلى زيادة التكلفة على البنوك لضياع فرصة تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها، ويؤدي ذلك في مجموعه إلى التأثير في حجم التكاليف لدى البنوك بصفة عامة واضطرارها إلى رفع سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوعة للمستثمرين أو خفض سعر الفائدة الدائنة على الودائع المحافظ بها، ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالاستثمار والادخار، والعكس في حالة تخفيض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني.²

✓ تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيراً مباشراً وفعلاً على سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية التي تسعى لتطبيقها.

✓ كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم، حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لعمليات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي، إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في حالة الكساد فان تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض لانتشار حالة الكساد، لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى لتشجيع زيادة الطلب على القروض، إذا فعاليتها ترتبط بمدى فعالية ومرنة الجهاز النقدي واستجابة الجهاز الإنتاجي لنتائج التغيرات المعمدة من طرف السلطة النقدية وبالتالي فهي أداة فعالة جداً وأقل تكلفة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأدوات السابقتين.³

¹ سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

² حسين كامل الفهيمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006، ص 17 .

* وهي السياسة التي يتبعها البنك المركزي وذلك بإلزام كل بنك تجاري الاحتفاظ بجزء من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي وهذه السياسة تعتبر وسيلة تؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

³ - اكسن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 56 .

ثانياً: الأدوات النوعية (الكيفية)

إلى جانب الأدوات الكمية يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكيفية تتمثل في:

1_ سياسة تأثير القروض: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطوير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا تتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبغي من سعي السلطة النقدية التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.¹

2_ السياسة الانتقائية للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.²

3_ الحد الأقصى لسعر الفائدة: عندما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل فترات آجالها يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة أرباحها وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حد أقصى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها.³

¹-أبرير محمد، السلطة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 51.

²- أكسن لونس، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 65.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حضيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

يتمثل مفهوم استقلالية البنك المركزي في منح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياساته النقدية من ناحية أخرى، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطاً بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.¹

فلكي تكون البنوك فعالة فإنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية في أربع نواحي:²

1- الاستقلال الإشرافي: يكون حاسماً في إنقاذ القواعد وإدارة الأزمات بوضع قوانين تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصياً عما يقومون من إجراءات، وهو ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل كما أن دفع مرتبات ملائمة يساعد البنك المركزي على جذب الموظفين الاكفاء والاحتفاظ بهم ويبطئ قبول الرشوة، هذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

2- الاستقلال المؤسسي: يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وادوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وشفافية في عملية اتخاذ القرار.

3- استقلال الموازنة: مطلوب حتى لدى البنك المركزي حرية تقرير وتعيين الموظفين وتدربيهم وما يحتاجه لدفع مكافآتهم.

ومنه فالاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة وفي تطبيقها.

¹- عباس قويدر وإبراهيم عبد الله، استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية-بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، 2004.

²- بحصي مذوب، استقلالية البنك المركزي بين القانون 10/90 والأمر 11/30 المركز الجامعي، البريد الإلكتروني:

www.jadoub2000@yahoo.fr.

المطلب الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي.

ترجع أهمية استقلالية البنك المركزي إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها.

وترجع أهمية هذا الأخير إلى تحديد مدى التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار حتى في ظل قيود أقل على منح تسهيلات الإنمائية للحكومة، ويتفق ذلك على ما يراه البعض بأن القيود القانونية على منح تسهيلات الإنمائية للحكومة تصبح غير فاعلة إذا لم يتبع البنك المركزي باستقلاله الفعلي من الناحية العلمية.

ويبدع هذا الموقف ما صرخ به محافظ البنك المركزي الهندي قائلاً إنه : قد لا تتمتع البنوك المركزية باستقلالية كبيرة من الحكومة، ومع ذلك تستطيع أن تنجح في تحقيق استقرار الأسعار، إذا ما كانت تلك البنوك ملتزمة بتحقيق هذا الهدف بمفردها، لذا فالاستقرار الأسعار أضحي هدفاً تطمح الدول إلى تحقيقه في الأمد الطويل.

وبناءً على ذلك فإن كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم، وهو ما يتوافق مع عدد كبير من البنوك المركزية في العالم نحو تبني استهداف التضخم كمحور للسياسة النقدية، ولا ينبغي أن يفهمان استقلالية البنك المركزي ضمن تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار.

إن معظم حكومات الدول النامية تلعب دوراً هاماً في التأثير على الجهاز المصرفي، خاصة في ما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة وصياغة السياسة الإنمائية والنقدية والإقراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام ومواجهة عجز الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية ويرفع من معدلات التضخم التي يقابلها ارتفاع أسعار الفائدة.

أدت تلك النتائج إلى المطالبة بضرورة منح البنوك المركزية درجة أكبر من الاستقلالية، تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في المعروض النقدي لتحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي، لذا يتعين عليها. حكومات الدول النامية دعم استقلالية بنوكها المركزية وذلك من خلال:

ـ إسهام البنوك المركزية في تحقيق عملية التنمية بمفهوم وأسلوب متطوريين.

ـ تحرير الأسواق المالية وعولمتها في ظل الدور المتزايد للمؤسسات الاقتصادية.

تجدر الإشارة هنا، أنه يجب أن لا تفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن نهائياً تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يكون سبباً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سعيها إلى المحافظة على استقرار

الأسعار، ذلك أن التضخم في حقيقة الأمر ظاهرة نقدية اقتصادية كلية متعددة الأسباب خاصة في الدول النامية لأن تحديد مسار التضخم فيها يكون من خلال عدة عوامل هيكيلية، مالية ونقدية.¹

المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي

يمكن لنا أن نوجز أهم المعايير التي تقيس بها مدى استقلالية البنك المركزي من عدمه وهي:²

- سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك والهيئة الفاصلة بين الطرفين في حال الاختلاف بشأن هذه السياسة.
- مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية.
- مدى التزام البنك بشراء أدوات الدين الحكومية المباشرة.
- مدى التزام البنك بمنح التسهيلات الإنتمانية للحكومة ومؤسساتها.
- سلطة الحكومة في تعيين وعزل معاذقي البنك المركزي وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتيهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم.
- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
- مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات.
- مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي.
- مدى مساعدة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.

¹ عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2008، ص 65.

² عياش قويدر وإبراهيم عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص ص 59، 58.

جدول رقم 2: مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثمانية دول من خلال معايير محددة

استقلالية الميزانية	وسائل السياسة النقدية	صلاحية قاطعة و كاملة في المجال النقدي	المهام والأهداف	المهام الدول
نعم	نعم	مقسمة	متعددة	الولايات المتحدة الأمريكية
نعم	نعم	نعم	واحد	ألمانيا
ل	مقسمة	مقسمة	متعددة	اليابان
لا	مقسمة	لا	لا	المملكة المتحدة
لا	مقسمة	لا	لا	بلجيكا
نعم	نعم	لا	لا	إيطاليا
لا	نعم	مقسمة	واحد	هولندا
نعم	مقسمة	لا	لا	فرنسا

المصدر: عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص 59.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت من خلال هذا الفصل الإمام بجميع الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي الذي هو عبارة عن مؤسسة مركبة نقدية تشرف على عمل الجهاز المركزي وإدارة الكتلة النقدية وفقاً لما يتسم به من خصائص ومميزات منحه الوحدة، الاستقلالية، ضمان الدولة و العمل تحت إشرافها بهدف توجيه السياسة النقدية عن أدائه لجملة من الوظائف لعل أبرزها الإصدار النقدي الذي يمنحه سلطة خلق وتدمير النقود القانونية كما يعمل لصالح الدولة عن طريق إدارتها لحساباتها المصرفية، و إدارته لبنوكها المختلفة بين الخاصة وال العامة عن طريق الرقابة على الائتمان وتحقيق الموازنة في الميزانية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

لسعر الصرف

تمهيد:

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: وهي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة أو بيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضاً.

حيث تعد أسعار الصرف الأجنبي في غاية الأهمية في العلاقات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف، من أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة وصيغ متعددة تتماشى واستعمالاتها، هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم في مختلف أسواق الصرف التي تحدد فيها أسعار صرف العملات.

وسننطرف في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية سعر الصرف.
- ماهية سوق الصرف.
- البنك المركزي وأسعار الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من القضايا الاقتصادية المعاصرة الحديثة الذي يسعى إلى الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، بهدف تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد هذا ما يبرز أهميته في عالمنا المعاصر، في كيفية تحديده ومعرفة متغيراته المستقبلية، وقد اختلفت الآراء والنظريات المفسرة له واهم العوامل التي تؤثر فيه.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه

سنحاول عرض المفاهيم الأولية المتعلقة بسعر الصرف أي تعريفه والتعرف على الأنواع المختلفة له.

أولاً: تعریف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه:

✓ إن سعر صرف أية عملة إنما يعني قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية (أو جزء منها)، أو يعني بتعبير آخر نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية.¹

كما يمكن أن نعرفه بأنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.²

✓ هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.³
وإنطلاقاً من مجمل التعريف السابقة الذكر يمكن إجمالها في تعريف شامل وفق ما يلي:

"يقصد بسعر صرف العملة عدد الوحدات من عملة معينة وطنية الواجب الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى أجنبية، أو هو نسبة أو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، وبهذا الغرض تعتبر إحدى العملاتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقطي لها أو هي النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم.

ثانياً: أنواع سعر الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى عدة أنواع منها:

١_ سعر الصرف الاسمي:

يعزز سعر الصرف الاسمي الثاني على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف

¹ - pricall، الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 346.

² - الطاهر لطوش، *تفقيات البنوك*، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 96.

³ سوزي عدلي ناشد، مجدى محمود شهاب، *أسس العلاقات الاقتصادية الدولية*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 126.

هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية (التعريف المستعمل) ونرمز له ب E ، فمثلاً في حالة الدولار والدينار الأردني يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار ب $\text{d}/\$$ (دولارات للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب في E حيث $E = 1$.

يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً وهذه التغيرات تسمى تدهوراً أو تحسناً. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية. باستعمال التعريف الأول، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E).¹

2_ سعر الصرف الحقيقي:

تحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر أيضاً من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي - مؤشر سعر الصرف الحقيقي - الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاري، يجمع بين كل من التقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاصل معدلات التضخم التي تقيس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.

إن مؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي بين مستوى القدرة التنافسية للأسعار سلع الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار، وبالعكس أي أن انخفاض هذا المؤشر يدل على ارتفاع القدرة التنافسية للأسعار الدولة وبالتالي زيادة أرباحها، أو إراداتها.²

3_ سعر الصرف الفعلي:

هو عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، وبما أن المعاملات تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف واحد وإنما هناك سعر صرف فعلي لل الصادرات وآخر للواردات.

3-1 سعر الصرف الفعلي لل الصادرات: هو عدد الوحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولاراً واحداً، أخذاً بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية رسوم إضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات المتعلقة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

¹ عيسى محمد الغزالي، *سياسات أسعار الصرف*، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، 2003، ص. 1.

² مروان عطوان، *الأسواق النقدية و المالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال*، ط. 4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 08.

3-2 سعر الصرف الفعلي للواردات: هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات، مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية والفائدة على الودائع، الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.¹

4- سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الأجل:

يقصد بالسعر الفوري (الآن) للصرف عملية بيع وشراء السلع والأوراق المالية والصرف الأجنبي والأسهم وتسليمها فورا، والصفقة الفورية هي عبارة عن عملية مباعدة أو مشتركة بسعر معين في هذه اللحظة ولكن التسليم يكون نافذا بعد يومي عمل في غالبية الأحوال، لذا باستطاعتنا القول أن سعر الصرف الآني هو سعر الصرف في السوق بناءا على حجم الطلب والعرض.²

في حين سعر الصرف الأجل هو عملية بيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم الاستلام في موعد لاحق في المستقبل، ويتم الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر ويتخذ التاجر موضع التسليم الأجل عند شراء عملة لا يتصف سعرها بالثبات وذلك لتقليل الربوة والمخاطر التي تحيط بأعمالهم التجارية، ومن أكثر المعاملات شيوعا تلك التي تتم بين البنوك وتكون مدتها ثلاثة أشهر أو ستة أشهر.³

5- سعر الصرف التوازنی:

هو تعريف لسعر الصرف متوقف على التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازنی يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو وبالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستوى التوازنی، بالإضافة إلى الصدمات الحقيقة تؤثر على المستوى التوازنی، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى ومن ثم تفسير مجرى، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازنی على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازنی.⁴

6- أسعار الصرف التقاطعية:

يتم في إطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الأجنبية، وقد عرفت هذه التعاملات تطورا كبيرا وهذا نتيجة للخسائر والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، حيث اتخذت هذه التعاملات عدة صيغ وشكلت فيما بعد أسواق سميت بالأسواق الآنية والآجلة بالإضافة إلى المستقبلية.

¹ - محمد علة، اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 59,60.

² - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 149.

³ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 127.

⁴ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقد والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

وترتبط هذه التعاملات والتحولات بسعرين أولها، سعر البيع والأخر سعر الشراء لكل عملة مقابل عملات أخرى، كما ترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازي للبيع وشراء عملة مقابل عملة أخرى وتنقى بعائد العملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح.¹

مثال:

الجدول رقم 03: المصفوفة التقاطعية لأسعار صرف العملات.

العملة المباعة	ارو	دولار	دينار
ارو	1	0.7253	0.0095
دولار	2.2481	1	0.0912
دينار	107.1253	83.362	1

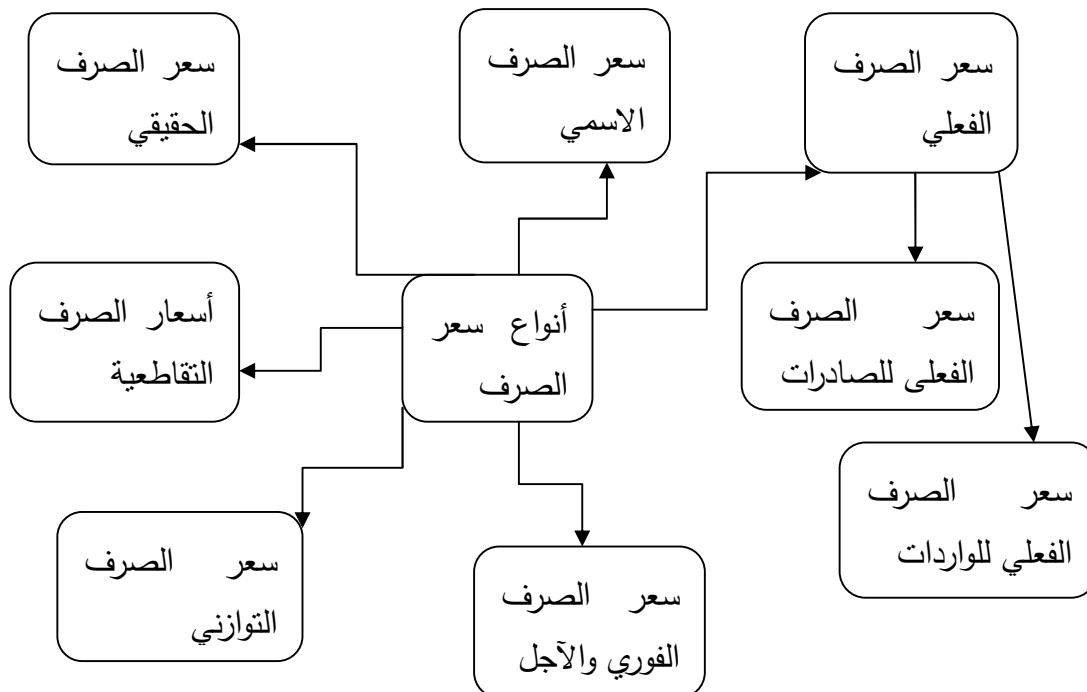
المصدر: من إعداد الطالبتين.

إذا افترضنا أننا نتعامل بثلاث عملات وهي: الدينار الجزائري، الدولار و الاورو وبالتالي فان كل عملة سيكون لديها سعران صرف مع العملات الأخرى، ومنه سيكون لدينا 6 أسعار صرف وهذا المجموع يخضع لقاعدة $(n-1)$.

من المصفوفة أعلاه يمكننا قراءة أن 1 دينار يباع ب 0.0912 دولار و يباع ب 0.095 اورو، نبقي في نفس المصفوفة فإن 1 دولار يباع بمقابل القيمة 0.0912 ب 83.362 دينار و 0.7253 اورو.

¹ - منهوم بلقاسم، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013، ص 15.

الشكل 03: أنواع سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف ونظرياته:

سوف نتناول في هذا المطلب أهم وظائف سعر الصرف، وأهم النظريات المفسرة له.

أولاً: وظائف سعر الصرف

هناك عدة وظائف أبرزها الآتي:¹

1 _ **الوظيفة القياسية:** يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المشابهة في الدول الأخرى بعد معرفة أسعار الصرف المتبادلة.

2 _ **الوظيفة التطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية، و الدولة تقوم بمنح أسعار الصرف ملائمة لهذه القطاعات عند الاستيراد والتصدير، مثل منح الصناعات الغذائية تلك الأسعار.

¹ رائد مكاحلية والمهرى بن عرفة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم، دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990_2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016_2017، ص 3,4.

3 الوظيفة التوزيعية: عند حدوث انخفاض في سعر عملة قيادية، فإن الدولة الشريك لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد، وهي حالة ارتفاع أسعار صرف العملة القيادية فإن الدولة الشريكة سوف تدفع المزيد من هذه العملة ثمنا لاستيراداتها.

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه يوجد العديد من الأنواع لسعر الصرف، والتي تختلف طريقة تحديدها حسب كل نوع، وحسب ما تعكسه، بالإضافة إلى أن سعر الصرف له عدة وظائف قياسية وتطويرية وتوزيعية تسمح بالوصول إلى الأهداف التي تزيد الدولة تحقيقها.

ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات التي تهدف إلى تفسير كيفية تحديد أسعار الصرف، وسوف نحاول إيجاد نظرية تفسر بدقة سعر الصرف.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسيل Gustav Cassel، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقدير سعر كل عملة بالنسبة للأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القيمة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة، وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعامل (الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي)، وتنتمي صياغة هذه النظرية وفق أشكال مختلفة أهمها: الصيغة المطلقة والصيغة النسبية، الصيغة النقدية.

1-1 الصيغة المطلقة: يتحدد سعر الصرف بحسب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشرى الأسعار في بلدي العملتين.

فإذا كان : رمز سعر الصرف هو: E

مؤشر الأسعار المحلية هو: P

ومنه نستنتج المعادلة التالية¹: $E = P/P^* \leftarrow P = P^* \cdot E$

1-2 الصيغة النسبية: انطلاقاً من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة، بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
- ✓ حرية انتقال العملات بين الدول.

¹- دوحة سلمى، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 31,32.

✓ إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين. وتقرر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازنی بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات

$$\ln \frac{e_t}{P_t} = \ln \frac{P_t^*}{P_t} - \ln \frac{P_t^*}{P_t}$$

ومنه نحصل على التغير النسبي في سعر الصرف و كذلك الفرق بين التغيرات النسبية للأسعار المحلية

$$D\frac{e_t}{P_t} = D\frac{P_t^*}{P_t} - D\frac{P_t^*}{P_t}$$

حيث أن: D هو المعامل التقاضي.

3_1 الصيغة النقدية: لقد انطلق النقاديون من مبدأ التفرقة بين السلع المترادف بها دولياً والسلع غير القابلة للمترادف في تفسيرهم لتعادل القوة الشرائية، فكان انطلاقاً من مفهوم سعر الصرف الحقيقي والذي

$$TCR = \frac{P_t^*}{P_t} = \frac{P_{tT}}{P_{tN}}$$

حيث أن: P_{tT} ، P_{tN} هي الأسعار المحلية للسلع القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة على التوالي، وتشير t إلى الزمن.

قيمة سعر الصرف $e_t = \frac{P_{tT}}{P_t}$ ، فان قيمة e_t تتحدد فقط من نسبة مستويات الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية وذلك إذا كان TCR ثابت.¹

2_ نظريات أخرى:

1_ نظرية تعادل معدلات الفائدة:

تعد من المحددات الأساسية لسعر الصرف فهي تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني و سوق الصرف، حيث يجب أن نشير أيضاً إلى أهمية الأسواق الآجلة التي تتوافق مع نظرية تعادل القدرة الشرائية، وهذا حسب كروجر حيث يفرض أن معدل التضخم يساوي الصفر.

في الواقع أن تباين معدلات الفائدة بين دولتين يساوي نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية، وبذلك خلال الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 فعندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، قامت إنجلترا في جولية 1961 باتخاذ إجراءات عددة من بينها الرفع في سعر الخصم من 5% إلى 7% فتتجزء عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.²

¹ - عبد الرزاق بن الزاوي و إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستوى التوازن في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد 10، 2012، ص 86.

² - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازن في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

2_2 نظرية الكمية (كمية النقود):

يعتبر ريكاردو أول من أشار إلى هذه النظرية ويتلخص محتواها إلى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الصادرات.¹

2-3 نظرية كفاءة الأسواق:

والمقصود هنا بكفاءة السوق المالية مدى العلاقة بين أسعار الأوراق المالية وخاصة الأسهم وبين المعلومات المتاحة والمتوفرة لدى جمهور المتعاملين، سواء كانت هذه المعلومات تاريخية أو عامة أو خاصة، أي قدرة السوق على عكس أية معلومات جديدة عن الأوراق المالية المتداولة على سعر هذه الأوراق، بمعنى آخر قدرة السوق على تقييم الورقة المالية بقيمتها الحقيقية، وان تصل جميع المعلومات إلى المستثمرين داخل وخارج السوق في الوقت نفسه وبين النوعية والكمية وبين كلها منخفضة، وهذه العلاقة يجب أن تؤدي إلى تحقيق العادل للورقة المالية محل التداول، والسوق الكفاءة هو الذي يجعل تخصيص وتوجيه الموارد المالية المتاحة إلى المجالات الأكثر ربحية.²

2-4 نظرية ميزان المدفوعات:

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما توجد في تحديد الصرف وملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار، ومن تم فان الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك "سعر الصرف التوازنـي".

وإذ تتلخص هذه النظرية في أن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، كما يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها، كما يعتبر ميزان المدفوعات عامل مستقل أما سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات) .

غير انه يؤخذ على هذه النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، والسؤال هنا يطرح نفسه هو يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان التصور هو أن التوازن في ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس في تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية فان

¹ - بحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازنـي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص ص 53، 54.

² - دريد كامل آل شيب، الأسواق المالية والنقدية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2012، ص ص 71، 70.

ذلك يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل، وباعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث أنه من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أم هو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي؟¹

2_5 نظرية مستوى الإنتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة، يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار إن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما كانت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين صرف العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقييم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة وإلا انعدم أو احتل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقة، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية.²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم المطلب إلى عوامل تؤثر في سعر الصرف الاقتصادية، وعوامل تؤثر في سعر الصرف غير الاقتصادية.

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

إن من يتبع الأحداث الاقتصادية المختلفة يجد أنها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته منه:³

1- كمية النقود: لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فيردمان M. Friedman على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة "عرض النقد وتغيرات الأسعار والناتج"

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار يازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 25، 26.

² سمايلي فوزي، اقتصاد معدلات الصرف، البريد الالكتروني، Fr-Emerging à yahoo.32 ص.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 161، 164.

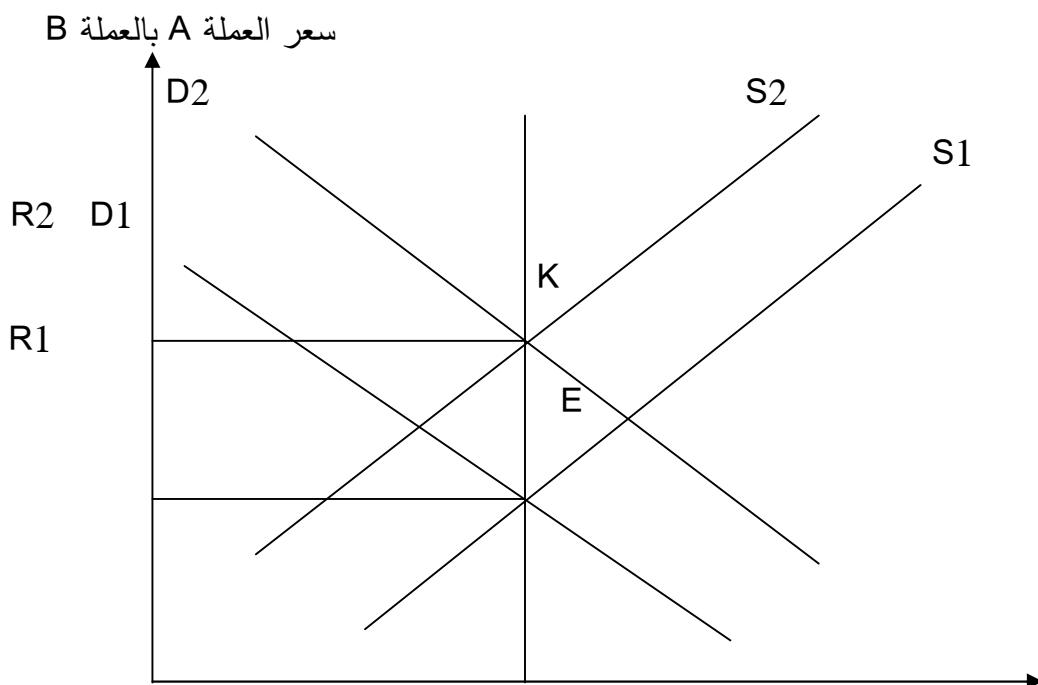
إذ يرى فيردمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسى التغيرات في كمية النقود، لوحدة واحدة من الناتج (Stock of Money per Unit of output) وحركات الأسعار أيضاً، وقد أشار إلى أن ما يفسر

صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً في حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار سوف تميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريباً.

- تغيرات كمية النقود التي ترغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم.

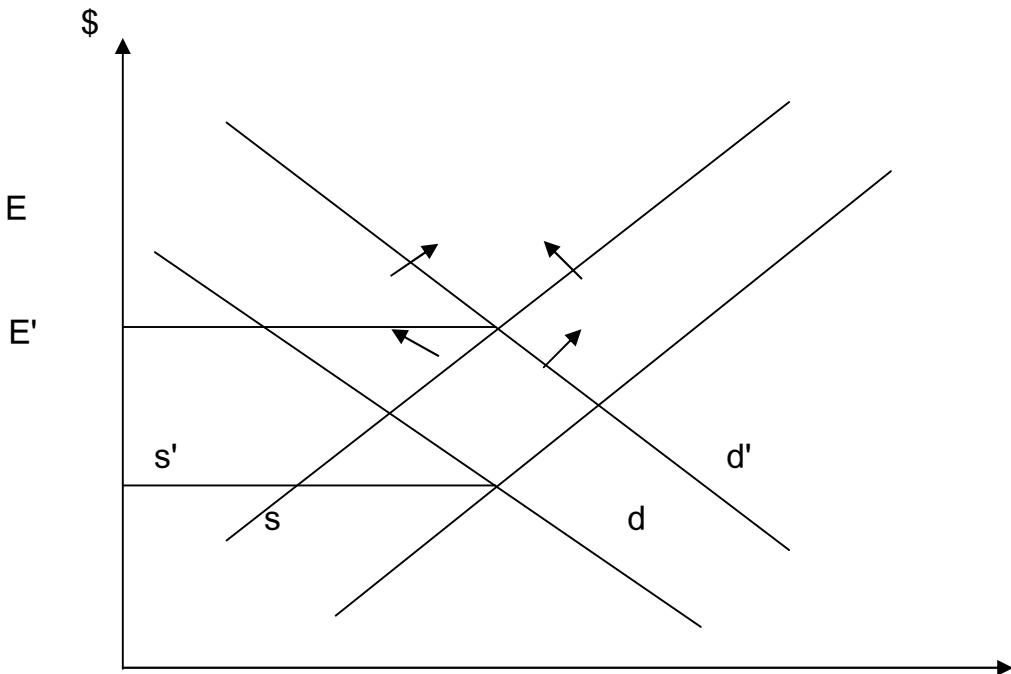
الشكل رقم 04: أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 162.

2- **معدل الفائدة:** لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض عن معدلاتها في ألمانيا، ينتقل منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية d' وينتقل منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى s .

الشكل رقم 05: أثر التغير في سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 122.

ومنحنى العرض والطلب هي زيادة سعر صرف العملة مثلاً A مقابل B من E إلى E' ، ومن الجدير بالذكر أن هناك حالتين افتراضيتين متطرقتين لسلوك سعر الفائدة والثالثة واقعية وهي:¹

الحالة الأولى: في الاقتصاديات المغلقة تماماً، وفيها يحسب سعر الفائدة الاسمي بحاصل جمع سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع، ويتوقف سعر الفائدة الحقيقي على ظروف السيولة.

الحالة الثانية: هي حالة الاقتصاد المفتوح تماماً، ففي حالة التوازن ستتساوي أسعار الفائدة الاسمية الداخلية وأسعار الفائدة العالمية مضافاً إليها المعدل المتوقع لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وعلاوة المخاطر.

الحالة الثالثة: وهي الحالة الأكثر واقعية، هي وضع الاقتصاد الذي يكون بين الحالتين السابقتين إذ تؤثر عوامل الاقتصاد المفتوح والمغلق على تحركات أسعار الفائدة الداخلية وعليه فإن سعر الفائدة الاسمي

الداخلي يتوقف على:²

- مستوى السيولة في الاقتصاد.

- التضخم الداخلي المتوقع.

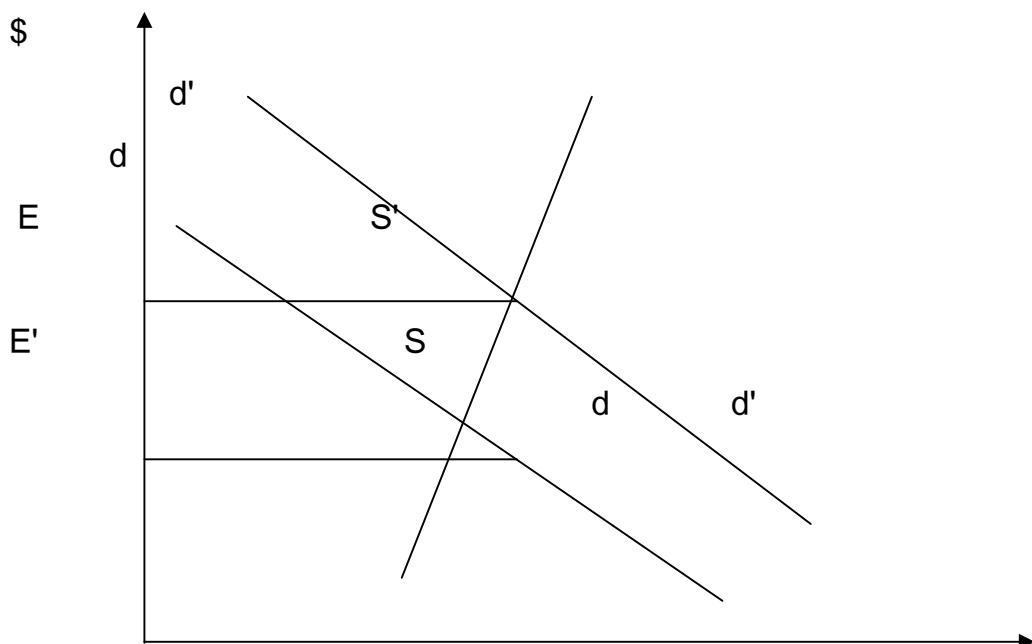
¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق ذكره، ص 66.

² المرجع السابق، ص 67.

- المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف مع أية علاوة للمخاطر.

3- التضخم: لنفرض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية إلى d' ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى s' وينخفض سعر الصرف إزاء هذه التطورات إلى المستوى E' .

الشكل رقم 06: التضخم عامل مؤثر في سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 123.

حيث أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي، مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

ثانياً: العوامل الغير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

- 1-الاضطرابات والحروب: حيث تلعب الاضطرابات والحروب دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد سيكون في وضع حرج نسبياً، وتفقد البلد الثقة في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.
- 2-الإشاعات والأخبار: وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثير سعر الصرف بذلك الإشاعة يعتمد على تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابة المتعاملين فيه.
- 3-خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحدي إذا كان من الضروري تعديلها أو إيقافها على ما هي عليه، وعليه فإن أسعار الصرف تتأثر بهؤلاء المتعاملين وخبرتهم.¹

¹ - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص .53

المبحث الثاني: بنية وأليات سوق الصرف

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى العملات الأجنبية من أجل تسوية معاملاتهم المختلفة، مما يتطلب توفر مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، وهذه المراكز تعرف باسم أسواق الصرف وستتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف بالإضافة إلى مختلف وظائفه والأطراف المتعاملة فيه، ثم مخاطر أسعار الصرف وتقنيات تغطيتها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سوق الصرف وأنواعه

يعمل سوق الصرف على توفير العملات المختلفة التي يطلبها المتعاملون الاقتصاديين في أي وقت وفي أي مكان، وتحتفل الأسواق باختلاف أسعار المطبقة في أسعار الصرف.

أولاً: مفاهيم حول سوق الصرف

وهنا يتم تناول تعريف سوق الصرف وخصائصه :

1_ تعريف سوق الصرف

✓ يعرف سوق الصرف بأنه " المكان الذي تباع فيه وتشتري العملات الوطنية للدول المختلفة أحدهما بالأخرى، أي هو المكان الذي تباع و تشتري منه العملات الأجنبية والمكان الذي تتم فيه مبادلة الصرف الأجنبي بيعاً وشراء".¹

✓ كما يعرف على انه "هو السوق الذي تتبادل فيها عملات مختلف الدول وتحدد فيه استعار الصرف الأجنبي، وتبادل العملات الأجنبية في البنوك و المؤسسات".²

من خلال ما سبق نستنتج أن: " هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي".

2_ خصائص سوق الصرف

تتميز الأسواق الأجنبية بالخصائص التالية:³

-تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم.

-بالرغم من السيولة الضخمة والاتساع الجغرافي فإن سوق العملات الأجنبية لديها القدرة على أن تخضع الأسواق المالية العالمية الحديثة لسلطتها.

-رغم الانتشار المتزايد للمشترين في أسواق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم إلا أن اغلب الصفقات تتم في طوكيو ولندن ونيويورك.

¹ - دريد كامل أل شبيب، *المالية الدولية* ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 29 .

² عبد الكريم جابر العيساوي، *التمويل الدولي*، ط 2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 273.

³ - علة محمد، مرجع سابق ذكره، ص ص 70، 71.

- تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة فالصفقات كبيرة وتتفد بكثرة.
- تجري الصفقات في السوق الأجنبي في كل ساعات النهار والليل وتشتمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

ثانياً: أنواع سوق الصرف

تتنوع أسواق الصرف الأجنبي بتتنوع الأسعار المطبقة في عملية الصرف فنجد:

1- سوق الصرف العاجل (الاتي): هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملات على أن تتم تلك العملات بحد أقصى لا يتعدي يومين من تاريخ الاتفاق على العملية، وهو ما يعرف بسوق الصرف الحاضر، وهو سعر الصرف الذي تتم به تلك المعاملات بسعر الصرف الحاضر.¹

2- سوق الصرف الأجل: هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملات على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مسبقاً (البيع والشراء لأجل) واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكون عادة نمطية وهي لمدة شهر وشهرين، ثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة.²

سوق الصرف الآجل يلجم إليها ثلاثة أصناف رئيسية لتقادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل مهم المتعاملون في الأسواق الخارجية من سلع وخدمات وذلك من أجل التغطية، مدراء المحافظ المالية الذين يمارسون عمليات المراجحة المغطاة على سعر الفائدة ومعدل خال من مخاطر الصرف الأجنبي، المدراء والمحافظ المالية الذين يقبلون تحمل مخاطر المضاربة عن طريق اتخاذ مواقف مكشوفة بالعمليات الأجنبية ويحدد السعر الأجل لعمليتين بدلالة علاقته بالسعر العاجل لتلك العميلتين من خلال إضافة علامة إلى سعر الصرف العاجل أو طرح (خصم) من هذا الأخير

ومنه فان: $\text{السعر الأجل} = \text{السعر العاجل} + \text{العلامة}.$

$\text{السعر الأجل} = \text{السعر العاجل} - \text{الخصم}.$

المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف

تتمثل أهم عمليات سوق الصرف فيما يلي:

1- المضاربة: تقوم الضاربة في سوق الصرف على أساس التخمينات المستقبلية لأسعار العملات، حيث أن المضارب لا يهمه أن يقع في الخطر أم لا بل فإنه يقبل عليه أحياناً عدماً، فهو يسعى فقط إلى الاستفادة من إمكانية حدوث تغيرات في سعر الصرف العاجل لأحد العملات.³

¹ - محمد صفت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010، ص 267.

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص 35.

³ - بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات الخارجية الجزائرية، رسالة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012_2013، ص 33.

أي هي عملية شراء وبيع العملات بقصد الاستفادة من فروق بين السعر الأجل يوم التعاقد والسعر الآتي يوم الاستحقاق.¹

2- **تسوية المدفوعات الدولية:** من بين أهم الوظائف التي يؤديها سوق الصرف الأجنبي أنه يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الآجلة لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان وهي الحالات التغرايفية والحوالات المصرفية والكمبيالات وأيا كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإن الدولة تقيم مقاصة بين مختلف العملات.

3- **التحكيم (المراجحة):** تهدف عملية المراجحة في الأسواق الصرف على استغلال الانحرافات في أسعار عملة من العملات على مستوى الأسواق في زمن معين، حيث يحاول الشخص الذي يلجأ إلى التحكيم بخلاف المضارب لاستخراج ربح يستفيد منه من الفارق الموجود في أسعار الصرف حتى يتحقق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق، وبالتالي يشتري في الأسواق التي تكون فيها تكلفة الشراء ضعيفة ويبيعها في سوق أخرى يكون فيها السعر مرتفع.²

4- **تحديد أسعار صرف العملات المختلفة:** يتم تحديد أسعار الصرف للعملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب والتي تكون هي نقطة التوازن.

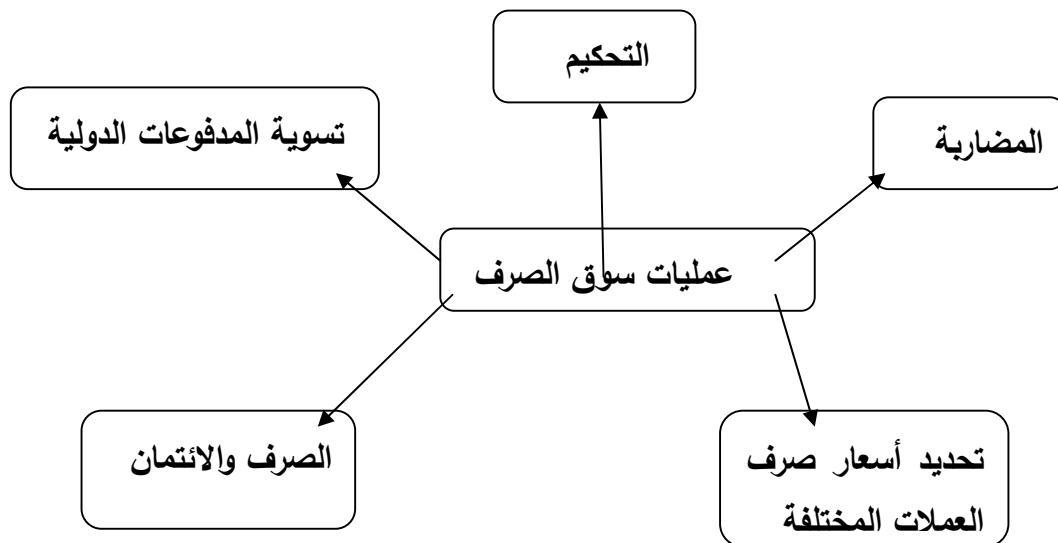
5- **الصرف والائتمان:** أن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك فهي تقدم قروضها للمصدر والمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء فضلا عن تمويلها لتحركات رأس المال الطويل الأجل والقصير.³

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37،38 .

² - سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963- 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009 ، ص 50 .

³ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الشكل 7: عمليات سوق الصرف



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف

تتمثل هذه الأطراف في:

1-البنوك المركزية: من المعروف إن من وظائف البنك المركزي الرئيسية إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتدخل البنوك المركزية مشترية أو بائعة للعملات الأجنبية، لتوجيه سياستها النقدية وللحافظة على سعر صرف عادل لعملتها المحلية، وبالتالي فهي تدخل بائعة للعملات الأجنبية عندما يكون هناك طلب متزايد على العملة الأجنبية كما تدخل مشترية للعملة الأجنبية عندما يكون هناك طلبا متزايدا على شراء العملة الوطنية.¹

2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص.²

3-الزبائن: لا يتدخلون مباشرة في سوق صرف، بل يكون تدخلهم بواسطة البنك أو وسطاء الصرف، يتمثلون أساسا في المؤسسات الصناعية والتجارية، البنوك الصغيرة، مؤسسات الاستثمار المالي والأفراد، بالنسبة للتجمعات المؤسسات الصناعية أو التجارية الكبرى والتي لها نشاط كبير في التعاملات في الصرف تخصص لها غرف صرف خاصة لدى فرعها المالي، من أجل التدخل مباشرة في سوق الصرف، لكن ابتداء من التسعينيات بعض هذه التجمعات أصبحوا متعاملين مهمين في سوق الصرف، وكذا مؤسسات الاستثمار مثل: صناديق المعاشات، ومؤسسات التأمين...الخ، إلى جانب الأفراد الذين يملكون

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 36،37 .

² 2018/02/20 تاريخ الاطلاع: <http://www.onefd.edu.dz>

ثروة كبيرة من العملات الصعبة لأن مسيري هذه الأخيرة يقومون بتوظيفها خارجياً من أجل تنوع المخاطر التي يتعرضون لها وكذا تعظيم مرودية استثماراتهم.¹

4- الوسطاء: يعتبر هؤلاء الوسطاء محترفين مستقلين يلعبون دوراً مهماً في أسواق الصرف سواء لدورهم في الوساطة أو كمقدمي معلومات هذا من جهة، وبفضل الحجم الكبير لاتصالاتهم يمكنهم جمع أوامر الشراء أو البيع لعدد كبير من البنوك من جهة أخرى، فهم يعلمون زبائنهم بأحسن الأسعار التي يمكنهم الشراء أو البيع بها لمختلف العملات الصعبة المتداولة، ففعاليتهم تقدر بمدى سرعتهم في إجراء العمليات ومصداقيتهم وهم الصفتان الضروريتان لأداء هذه المهنة.²

5 - الشركات: وهي التي تحتاج إلى تحويل بعض المقبولات والمدفوعات من عملة إلى أخرى.

6- المؤسسات المالية غير المصرفية: مثل شركات التأمين.³

7- السماسرة: تدخلهم ليس إجباري ولكن يسهل عملية تكامل الأوامر.⁴

أي يلعبون دوراً أساسياً في سوق الصرف كوسطاء ماليين إذ يجمعون أوامر الشراء وبيع العملات لمختلف العملات، فلهم دورهم في تسهيل عملية تكامل الأوامر، إذ من المستحيل على كل بنك أن يكون على علاقة مستقرة مع البنوك الأخرى، فالسرعة والثقة هما قاعدينا هذه اللعبة الصعبة ويسمحون بتأمين المنقولات بسرعة وبمعلومات مؤكدة .

8- المضاربون: يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات صلة بالعملة وبالبنوك، ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق الصرف ويمكن أن نميز بين مضارب المرتبط بالزيون، ويتمثل دوره في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه ومضارب مرتبط بالسوق تتمثل مهمتهم في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير من أجل تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.⁵

¹ شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 14.

² المرجع نفسه، ص 14.

³ مورخاي كرياني، تعریب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، *الاقتصاد الدولي* " مدخل للسياسات، دار المریخ للنشر والتوزیع، الرياض ، 2007 ، ص 267.

⁴ بخراز يعدل فريدة، *تقنيات وسياسات التسيير المصرفی*، ط4، دیوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عکنون - الجزائر، 2008، ص 127.

⁵ السعید عنانی، *أثار تقلبات سعر الصرف وتدابیر المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2005 - 2006*، ص 06.

المبحث الثالث: البنك المركزي وأسعار الصرف

يتعين على البنوك المركزية التدخل في سوق النقد لتوفير العملات والمحافظة على استقرارها من خلال الاعتماد على أنظمة الصرف وسياسة الرقابة على الصرف وتقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظم الصرف.

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

عرف سعر الصرف العديد من التطورات فخضع إلى العديد من الأنظمة تمثلت في:

1-نظام الصرف الثابت: ويعني سعر الصرف الثابت أن تقوم الدولة المعنية بثبيت سعر صرف عملتها إزاء العملات الأخرى، وهذا يعني أن تتدخل الدولة من خلال مصرفها المركزي لحفظ على هذا السعر الثابت من خلال البيع والشراء للعملات الأجنبية لحفظ على معدل ثابت وضمن مجال ضيق للتباطؤ في الأسعار، ويتوقف ذلك على ما يمتلكه البنك المركزي من أرصدة الاستقرار الرسمية الحكومية (OSB)، وفي خضم التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي لثبيت سعر صرف عملتها فقد ينتشر التضخم من بلد إلى آخر.¹

ومن بين الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني سياسة أو نظام الصرف الثابت:²

*تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف والذي يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج.

*تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الصادرات والواردات بصفة نسبية.

*سعر الصرف الثابت يضع قيود على البنك المركزي مما يؤثر سلبا على مجريات الاقتصاد.

2-نظام الصرف المعموم: حيث يترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن و بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير.³

ولهذا النظام أنماط عديدة منها:⁴

¹- عبد الله إبراهيم نور الدين، أثار تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا ، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي-(مجلد 37 العدد 1)يناير-مارس 2016 ، ص217.

²- المرجع نفسه، ص ص 217، 218.

³- نشأت مجید حسن الونداوي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 82، 2010، ص 114 .

⁴- المرجع نفسه، ص ص 114، 115 .

التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف وفق عوامل العرض والطلب، حيث أن التعويم الحر لا يحتاج إلى وجود احتياطيات من النقد الأجنبي لدى السلطات المحلية، وغالب البلدان لا تحذى تطبيق نظام التعويم الحر بصفة مطلقة.

التعويم في إطار نطاق محدد: في هذا النمط يسمح لسعر الصرف الاسمي بالنقل والتحرك في حدود نطاق محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات.

سعر الصرف الزاحف: في هذا النوع يتم تعديل سعر الصرف بين فترة وأخرى على أساس ما يحدث من تغير في مؤشرات معينة كمعدلات التضخم أو وضع ميزان المدفوعات، أو حصول عجز في ميزان المدفوعات، حيث يتم تحديد حدود دنيا حدود عليا لتطبيق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي، و البلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة تحاول تطبيق هذا النمط.

3-نظام الرقابة على الصرف: ظهرت الرقابة على الصرف في نطاق واسع بعد العرب العالمية الثانية، وبمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير على القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف أي تتدخل في ظروف العرض والطلب، حتى يكون ذلك ممكنا فان الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيود، بل تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها لسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، و على كل من يرغب في الحصول على العملات الأجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات مع الخارج أن يطلب من هذه السلطة الترخيص له بذلك ثم يشتري منها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن في ظل الرقابة على الصرف أن يكون هناك تعدد في أسعار الصرف، فإذا ما رغبت الدولة مثلا في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية فإنها تقوم في هذه الحالة ببيع العملات الأجنبية الضرورية للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض بالعملة الوطنية.¹

4-نظام استقرار أسعار الصرف: شهدت فترة الثلثينيات عدم استقرار أسعار صرف العملات المختلفة، فتقلب الأسعار وما ترتب عنه من تحركات لرؤوس الأموال بين مختلف المراكز المالية بحثا عن الأرباح المتاحة واستناد حركة المضاربة، كل هذا اثر سلبا على حجم التجارة الدولية ونموها لذلك كان من أهم أهداف صندوق النقد الدولي تجنب حدوث تقلبات صرف العملات لمختلف الدول وبالتالي إرساء نظام صرف ثابت، ولتحقيق هذا المسعى وإضفاء الاستقرار على نظام الصرف ثم اقتباس بعض خصائص نظام معيار الذهب من خلال تحديد أسعار ثابتة لجميع عملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي الذي كان بدوره مرتبط بالذهب بسعر ثابت، حيث كان على هذه الدول إخبار الصندوق بأسعار صرف

¹ - شقيري نوري ومحمد عبد الرزاق التحتيطي وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012 ، ص ص 166,167 .

عملاتها بالنسبة للدولار، بمعنى تحديد سعر التعادل لكل عملة مقابل الدولار الذي يعتبر عملة قابلة للصرف بالذهب ولكي تستقر أسعار التعادل بصفة مستمرة نصت الاتفاقية على أن يسمح بثقل سعر صرف أي عملة صعوداً أو نزولاً بما يزيد عن 1% عن سعر التعادل ويتم التحكم في سعر الصرف بتدخل البنك المركزي لكل دولة بشراء أو بيع كميات من عملته لاحفاظ على استقرارها.¹

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف

يعلم البنك المركزي على فرض رقابة صارمة على أسعار الصرف من خلال العديد من الوسائل.

1_مفهوم الرقابة على الصرف:

ويقصد بها وضع قيود تتضم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى عملات أجنبية أخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة، إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تتصل على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في دال البلد إلا لمن له تراخيص بذلك من البنك المركزي.

وتتميز سياسة الرقابة على سعر الصرف بما يلي:

* عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى، إلا في ظل القواعد المنضمة التي تضعها الدولة.

* إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد معينة.

*ينجر عن هذه السياسة وجود في الغالب أكثر من سعر صرف وبالتالي أكثر من سوق الصرف الأجنبي.²

2_وسائل الرقابة على الصرف:

يمكن التمييز بين نوعين من وسائل الرقابة على الصرف:

1-وسائل الرقابة المباشرة: هي وسائل يستخدمها البنك المركزي وهي تقييد من كميات و استخدامات الصرف الأجنبي، وتتمثل في:³

التدخل المباشر: يقصد به قيام الحكومة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لثبت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي.

¹-السعيد عنانى، مرجع سبق ذكره، ص18.

²-محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد40، 2005، ص242.

³-موري سميه، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص46.

ب-تقييد الصرف الأجنبي: يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة لدى البنك المركزي للدولة الذي يقوم بتخصيصها طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة، ومن أهم الوسائل المتبعة لتقييد الصرف الأجنبي:

***التخصيص طبقاً للأولويات:** تخصيص كل كميات الصرف الأجنبي المتاحة لدى البنك المركزي لتمويل الواردات الضرورية.

***أسعار الصرف المتعددة:** يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار صرف منخفضة لشراء العملات الالزمة لدفع قيمة الواردات الضرورية وتجديد أسعار صرف مرتفعة إلى جانب الصادرات.

***الحسابات المجمدة:** تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة لدى البنك المركزي.

ج-الاتفاقيات المقاومة: تعني الاتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حساباً للدولة الأخرى بينكها المركزي وبعملتها المحلية، حيث تتم تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم فيما بينها على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف هذه الاتفاقيات بالاتفاقيات الثانية.

د-الاتفاقيات الدفع: هي صورة من صور الاتفاقيات الثانية لكنها تشمل إلى جانب المعاملات بالسلع معاملات الخدمات مثل: رسم الشحن، خدمة الديون.... الخ.

2-وسائل الرقابة الغير مباشرة:

وهنا يمكن التمييز بين مجموعة من الوسائل غير المباشرة منها:¹

ا-القيود الكمية: وتشمل تقييد وحضر الواردات، حصص الاستيراد، سياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف كل هذه القيود إلى الحد من الواردات وتقليل المنفق عليها بالعملات الأجنبية للحد من عجز ميزان المدفوعات، عن طريق زيادة الضرائب أو الرسوم الجمركية.

ب-تقديم إعانت للتصدير: هدفها تشجيع التصدير وزيادة القيمة الكلية لل الصادرات، وسيتعدد المدى الذي تستطيع فيه الدولة تقديم إعانت لل الصادرات بمقدار ما تحدده الحكومة من أرصدة تخصص لهذا الغرض.

ج-رفع أسعار الفائدة: يمكن أن تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على سعر الصرف الأجنبي في دولة ما عن طريق تأثيرها على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة، فالارتفاع من أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة في تدفقات رأس المال إلى الدولة وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وارتفاع قيمتها الخارجية.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 180، 181.

المطلب الثالث: البنك المركزي وسعر الصرف:

يؤثر البنك المركزي على أسعار الصرف وهذا من خلال:

أولاً: تدخل البنك المركزي في سوق الصرف وتأثيره على أسعار الصرف

يتمثل تدخل البنك المركزي في سوق الصرف في:¹

1- التعقيم الغير مباشر:

إن بيع البنك المركزي للعملة المحلية وشراء الأصول الأجنبية يؤدي إلى الزيادة في القاعدة النقدية، هذا النوع من التدخل الذي يؤثر على القاعدة النقدية يسمى التدخل غير المعقم (الحدث الذي يحدث في القاعدة النقدية يسمى غير معقم).

إذا أراد البنك المركزي تخفيض قيمة العملة المحلية فإنه ينبغي أن يبيع عملته في سوق أسعار الصرف ويشتري لصوول أجنبية، وهذا صحيح بالنسبة للتدخل الغير معقم.

2- التعقيم المباشر:

يتمثل في قيام البنك المركزي ببيع وشراء العملة الأجنبية دون التأثير على القاعدة النقدية عن طريق عمليات تعويضه بشراء وبيع السندات الحكومية، وبالتالي هذا التدخل لا يؤثر على العرض النقدي ومن تم لا يؤثر على معدلات الفائدة والأسعار بطريقة مباشرة.

ثانياً: تخفيض قيمة العملة

يمكن القول أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير سعر الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى. وتتمثل أهم أسباب تخفيض قيمة العملة والتي تقصد إلى تحقيق إغراض متنوعة من بينها، علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقيد الواردات، الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج، قد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها، حماية الصناعة الناشئة.²

ثالثاً: نظام التعويم العملات

يقصد بتعويم سعر صرف ،هو تحديد سعر معين لعملتها مقابل بقية العملات أو مقابل الذهب أو أيها من الأموال الاحتياطية للدول، بل تترك الأمر لقوى السوق الحرة لتتولى تحديد سعر العملة وفقا لظروف

¹- عmad غزاري و محمد بولصنان، السياسة النقدية في ضل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية-، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدينة.

²- نجاح عبدلي ونور الهدى فضل الدين، دور البنوك المركزية في الحد من تقلبات أسعار الصرف، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ما ستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص47.

الطلب والعرض العالمي عليها، ولقد برهنت الدراسات على أنه لنجاح سياسة تعويم سعر الصرف وانتقاءه ما يمكن أن ينتج عنه مخاطر يجب إتباع عدد إجراءات أهمها:

- اتبعت سياسة نقدية ومادية معتدلة.
- انفصال المصالح القومية لمختلف الدول.
- الحيطة والحذر عند تطبيق السياسات الأزمة لتحقيق التوازن في أسواق الصرف سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

وينقسم نظام التعويم للعملات إلى:

1 التعويم النظيف للعملة:

بمعنى أن تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حر يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف، عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتمنى بمقتضاها للسلطة النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد حماية العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازية، وتمثل أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.

2 التعويم غير نظيف للعملة (التعويم المدار):

يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها، أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، كما قد تدخل كمشترية لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها، أو رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضاً.¹

¹ - المرجع السابق، ص 49، ص 50.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإحاطة بالجوانب سعر الصرف العملة المحلية، والتي تعتبر عنصر هام في اقتصاديات الدول هذا من خلال تقديم مفهوم سعر الصرف، الذي يعتبر ببساطة "أنه سعر عملة ما مقوم بعملة أخرى"، والتعرف على مختلف أنواعه بالإضافة إلى تصنيفات أنظمة سعر الصرف، والنظريات المفسرة له.

باعتبار أن سعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية، وتحديد سعره من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق تسمى سوق الصرف، وهذه الأخيرة بأنواعها وآليات عملها، والمشاركين فيها، لها فعالية تزداد مع زيادة حركة رؤوس الأموال، الصادرات والواردات.

لا تخلو أي عملية تتعلق بمبادلة العملات من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، من أجل التسبيير الأمثل لهذه المخاطر يتم الاعتماد على مجموعة من التقنيات، منها ما هو داخلي لأن المتعامل هنا يحاول التحكم في هذه المخاطر وإدارتها بإمكانيات داخلية، ومنها ما هو خارجي إذا استدعي الأمر اللجوء إلى الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية.

الفصل الثالث:

دور البنك المركزي في
استقرار أسعار الصرف
– دراسة حالة الجزائر –
(2016-2000)

تمهيد

يلعب البنك المركزي دورا حاسما في توجيهه دواليب الاقتصاد الوطني من الناحية النقدية والمالية هذا من خلال ما يقوم به من مهام وصلاحيات، حيث يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف البينية في إطار نظام تعويم قيمة العملة الوطنية إما لحساب زبائنه أو لحسابه الخاص ويلعب دورا أساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية استقرار أسعار الصرف خارجيا، كما يعمل على متابعة الالتزامات المالية للدولة ويتدخل في إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل إضافة للذهب، كما يعمل على توفير العملات الأجنبية للحكومة، وفي هذا الفصل سوف يتم الاعتماد على متغيرات السياسة النقدية.

وهذا ما سنتطرق في هذا الفصل من خلال:

البنك المركزي والسياسة النقدية.

دراسة تحليلية دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

المبحث الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية

من خلال هذا المبحث سنقوم بالطرق إلى بنك الجزائر والذي يعتبر أول مؤسسة نقدية أنشأت بعد الاستقلال وهم الإصلاحات التي قام بها خاصة بعد إلغاء قانون النقد والقرض 10-90 بواسطة الأمر الرئاسي (11-03) بالإضافة إلى التعرض إلى تطورات السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية بنك الجزائر وهيكله التنظيمي

خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على بنك الجزائر وهم الإصلاحات التي قام بها.

أولاً: ماهية بنك الجزائر.

1- تعريف بنك الجزائر

- تأسس بنك الجزائر بأمر قانوني رقم 144/62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد بدأ نشاطه في أول يناير 1963 ليغوص بنك الجزائر السابق المنشأ من طرف فرنسا بالجزائر عام 1851.¹ وقامت السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أبريل 1964 تحت اسم الدينار الجزائري والتي كانت قيمتها آنذاك مساوية لقيمة الفرنك الفرنسي.

- بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بكمال شخصيتها المعنوية والاستقلال المالي " ويدعى البنك المركزي بعلاقته مع الغير بـ"بنك الجزائر" ، وتمتلك الدولة رأس المال بنك الجزائر كلية.²

- يقع مقر البنك في مدينة الجزائر وله الحق في أن يفتح فروعاً أو وكالات في لندن إن رأى ضرورة لذلك.³

2- نشأة بنك الجزائر

نشأ بنك الجزائر غداة الاستقلال وتطور بتطور النظام البنكي، فقد نشأة بنك الجزائر بموجب قانون (144-62) المصوت عليه من طرف المجلس التأسيس يوم 13 ديسمبر 1962، والمتضمنة إنشاء بنك الجزائر و تحديد قانونه الأساسي، وقد شرع في نشاطه يوم 2 جانفي 1963، ومن الناحية القانونية يعتبر بنك الجزائر مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أسندت له كل المهام التي تتطلب بها البنوك المركزية، فهوا مسؤول عن الإصدار النقدي، وعن معدل الخصم، كما أن الهدف من إنشاءه هو الإشراف على البنوك وأيضا على السياسة النقدية و كذا مراقبة وتوجيه الائتمان،

¹ - المادة 09 من الأمر القانوني رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003.

² - المادة رقم 10 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .

³ - المادة رقم 11 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .

وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسبiqات للخزينة العمومية وما يقدمه من سندات مضمونة من طرفها.¹

ثانياً: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

يتكون هيكل بنك الجزائر من:

1. المحافظ و نوابه:

حسب الأمر رقم(11-03) المتعلقة بالنقد والقرض، وحسب المواد رقم (13_14_15_16_17) من هذا الأمر يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يترأسه المحافظ، ومن بين أعضائه ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما تم إقالته كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا .

لا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة ولايتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولة ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي، حيث تتنافى وظائف المحافظ و نوابه مع التمثيل الانتخابي أي مهمة حكومية أو وظيفية عمومية، كما لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، ويرفض أي تعهد صادر عنهم في محفظة بنك الجزائر، ولا أي بنك عامل في الجزائر.

كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر أو شركة تسيطر عليها هذه المؤسسة، كما لا يجوز لهم أيضا أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين في شركات بهذه .

يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر، حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال في إطار ما ينص عليه القانون.²

2 المديريات العامة:

إن هيكل وتنظيم بنك الجزائر تغيرت جذريا، وأخذت بعدها آخر يتناسب في أن واحد مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد تم صدور قانون رقم(10-90)المتعلق بالنقد والقرض، وحالياً أن هيكل بنك الجزائر و بالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هناك أيضا 11 مديرية عامة، والتي تتفرع بدورها إلى مديريات مركبة وعدها 34 مديرية مركبة، وهذه الأخيرة

¹-القانون 144/62 المتضمن إنشاء بنك الجزائر وتحديد قانونه الأساسي، المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادر في 28 ديسمبر 1962.

²-المادة رقم من 17 إلى 13 من الأمر 11-03 من قانون النقد والقرض.

بدورها تتفرع إلى نيا بات مذريات وعددها 79 نيابة مديرية، وستكتفي بذكر المذريات العامة، وهي كما يلي:

- **المديرية العامة للقرض و التشريع البنكي:** من وظائفها القيام بعملية إعادة تمويل البنك، والمهتم على تسيير السوقين المالي و النقدي، وكذلك التشريع البنكي و منح الرخص لإنشاء البنوك، بالإضافة إلى التسيير البنوك التجارية.

- **المديرية العامة للمفتشة العامة:** وتقوم هذه المديرية في أن واحد بمراقبة وكالات بنك الجزائر، ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

- **المديرية العامة للشبكة:** ومهتمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.

- **المديرية العامة للإدارة والوسائل:** وتقوم بتسخير واستغلال وسائل الإعلام الآلي والمحاسبة والموازنة، بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة.

-**المديرية العامة للوسائل البشرية:** ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، و الوقاية والأمن، وكذلك التكوين.

-**المديرية العامة للدراسات:** ووظيفتها القيام بجمع الإحصائيات والعلاقات الخارجية، والمهتم على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق و التمويلات الخارجية.

-**المديرية العامة للصرف:** ومن وظائفها مراقبة العمليات الخارجية، وكذلك ميزانية المدفوعات.

-**المديرية العامة للصندوق العام:** وتقوم بإصدار وإلغاء النقدية ومراقبتها.

-**المديرية العامة للطبعة:** وظيفتها طبع الأوراق النقدية والبرمجة والصيانة.

-**المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية:** وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى، وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.

3_ مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض :

قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان لمجلس النقد والقرض دورين، حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، وجاء هذا التعديل ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض، وحسب المواد من 18 إلى 25 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس الإدارة بنك الجزائر يتكون من:

- المحافظ رئيسا.

- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء.
- ثلاثة موظفين ساميين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، نظرا لقدرتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين سابقا عند الاقتضاء.¹
- وبحسب المواد من المادة 58 إلى 62 من الأمر رقم (11-03) والمتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس النقد والقرض يتكون من الأعضاء الآتية ذكرهم:
 - أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر .
 - شخصان يختاران نظرا لقدرتهما الاقتصادية والفنية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.
- ويستدعي المحافظ لمجلس الاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويكون حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعه، كما إن القرارات تتحدد بالأغلبية البسيطة الأصوات، ويجتمع المجلس بناء على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاثة أعضاء ذلك.²
- يرأس مجلس النقد والقرض محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، كما تم عملية التصويت على القرارات بنفس الطريقة التي يعمل بها مجلس الإدارة.

4. مراقبة بنك الجزائر:

حسب المادتين (26،27) من الأمر (11-03) والمتعلق بالنقد والقرض، تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة مكونة من مراقبتين، يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي، كما تنتهي مهامهما بموجب مرسوم رئاسي أيضا، ويشترط في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات، لا سميأ في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزية، وتهلهلهما ل القيام بمهامهما.³

¹-المادة رقم 18 إلى 25 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

²-المادة رقم 58 إلى 62 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

³-المادة رقم 26 إلى 27 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

المطلب الثاني: الإصلاحات النقدية في الجزائر.

لقد عرف بنك الجزائر العديد من الإصلاحات وهذا بانتقاله من الاقتصاد المخطط مركزاً إلى اقتصاد السوق.

أولاً: الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط مركزاً

كان لا يزال النظام المالي الجزائري إلى غاية 1966 نظاماً مصرفياً ليبراليا يتكون من عدد من البنوك الأجنبية، وتمثل الاهتمام الأساسي في تلك المرحلة في البحث عن كيفية استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام ندرة الموارد المالية من جهة، وتخلص البنوك الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى، وفي ضل العجز الكبير الذي حققه المؤسسات العمومية ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساساً على التسيير المخطط مركزاً قررت الجزائر إجراء عدة إصلاحات كان أولها إصلاح سنة 1971 الذي أخضع البنك المركزي لسلطة الوزارة المالية، إضافة إلى أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية استعملت بشكل ضيق جداً، كما إن تكلفة القرض كانت تحدد إدارياً لكن ابتداء من سنة 1978 تم التراجع عن المبادئ التي جاء بها إصلاح سنة 1971 ما استدعي السلطات إلى إعادة الكرة مرات عدّة وإجراء إصلاحات جديدة في كل من سنتي 1986 و 1988، وكل هذا في ظل نمط تسيير مخطط مركزاً أين تم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي الجديد ما لدى إلى رفع معدلات التضخم، وإحداث اختلال في الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفق الائتمان والاستثمار، وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجها.

وعليه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة في تلك الفترة وذلك راجع للتدخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، وبصفة عامة فقد أفرزت هذه المرحلة مجموعة من السلبيات تراكمت منذ الاستقلال وثرت في الأخير على الجهاز المالي الذي لم يعد يؤدي الوظائف الملقاة على عاتقه، لذلك توجب على السلطات النقدية إجراء إصلاحات جذرية في إطار انتقال إلى اقتصاد السوق وصادر بذلك قانون النقد والقرض رقم 90-10 سنة 1990.¹

¹ فتحية ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016، ص 158.

ثانياً: الإصلاحات النقدية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

1-قانون النقد والقرض 10-90:

وضع قانون (90-10) المتعلق بالقرض والنقد ² النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، سمح قانون (90-10) بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، ويرأسه محافظ البنك الجزائري، قام بإصدار عدد من القوانين المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وذلك تدعيمًا للنظام النقدي والمالي لمساعدة اقتصاد السوق.

ويعتبر القانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، نصاً تشريعياً يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل و المتمم لسنة 1988.

حمل هذا القانون في طياته أفكاراً جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدتها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل.

ولكن هذا القانون قد الغي وأصبح غير معمول به حالياً في الجزائر وهذا بصدور الأمر الرئاسي 03-11 الصادر في 23 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

2-تطور الوضع النقدي بعد قانون النقد والقرض (10-90)

الأمر رقم 01/01

أول تعديل لقانون النقد والاتتمان (90-10) كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.²

¹ بلعوز بن علي وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-وأبعاد تحديات، جامعة الشلف، ص 497، 496.

² سليمان ناصر وادم حيدري، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ضل التطورات الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015، ص 15.

الأمر الرئاسي (11-03) الصادر في 26 أوت 2003.

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظروف تميزت بضعف الجهاز البنكي الذي عرفه قانون النقد والقرض خاصة بعد الأزمات والفضائح المتعلقة بالإفلاس الذي عرفته بعض البنوك الخاصة والمتمثلة في بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر، وهذا من خلال القيام بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاعه إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات.

إن صدور الأمر (11-03) المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بقانون النقد والقرض والذي يعتبر أمرا تشريعيا يعكس أهمية مكانة النظام البنكي، إذ انه جاء مدعما لأهم أفكار والمبادئ التي جاء بها قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 بالإضافة إلى إدخال تعديلات جزئية والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد و القرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، ولقد أشارت المادة 18 من الأمر (11/03) كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر والذي يتكون من:

- المحافظ رئيسا،
- نواب المحافظ الثلاثة،
- ثلاثة موظفين يعينون بموجب مرسوم رئاسي وهذا بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي و المالي.¹ كما أشارت المادة 19 إلى مهام ووظائف مجلس الإدارة حيث يعتبر البنك هو السلطة التشريعية التي تقوم بإصدار القواعد والنصوص التنظيمية المطبقة، ومن أهم التعديلات أيضا ما جاءت به المادة 13 في الفصل الأول وهو عدم تحديدها للمرة الزمنية التي يقضيها المحافظ ونوابه وهذا بحكم وظيفتهم.²

بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة 62 فيما يخص توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وهذا في الفقرة(ج) في تحديدها لسياسته النقدية ونطاق الإشراف عليها بالإضافة إلى متابعتها وتقييمها. وتحديد المجلس الأهداف النقدية واستخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد والتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تقاديم خطر الاحتكار.

وكذا جاء في الفقرة (ل) (م) (ن) فيما يتعلق بأسعار الصرف من حيث تحديد أهداف السياسة سعر الصرف والتنظيم القانوني للصرف وسوق الصرف إضافة إلى تسيير احتياطي الصرف.³

¹-المادة رقم 18 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

²-المادة رقم 19 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

³-المادة رقم 62 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

التعديل الذي جاء به قانون النقد والقرض 2010:

جاء هذا التعديل عند صدور الأمر رقم 10-04-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 يعدل ويتم الأمر رقم 11-03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن تم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتم للأمر رقم 11-03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر ويقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظمي، إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار. وعموما يمكن تلخيص أهم ماجاء في هذا التعديل كما يلي:

- إن المساهمات الأجنبية في البنوك لا يمكن أن يسمح بها إلا في إطار الشراكة علما أن المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من رأس المال.
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي.
- أي تنازل عن مساهمات أو حصص في البنوك أو المؤسسات المالية يجب أن يرخص بها مسبقا من طرف محافظ بنك الجزائر وفي ظل الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض.
- تتمثل مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.
- يعمل بنك الجزائر على التأكيد من سلامة وسائل الدفع غير العملة الائتمانية.
- قيام بنك الجزائر بتنظيم وتسهيل مركبة المخاطر للمؤسسات ومركبة المخاطر للعائلات ومركبة لعوارض الدفع.
- التزام البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة.¹

تعديل 2017:

قانون رقم 17-10-17 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر سنة 2017 يتم الأمر رقم 11-03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر في 1 سبتمبر 2010، الموافق لـ 22 رمضان 1431، ص 11.

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: تتمم أحكام الأمر 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت المتعلقة بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرير كما يأتي:

المادة 45 مكرر: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تعطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازن خزينة الدولة.
- توازن ميزان المدفوعات.

- تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق الهيكل التنظيمي.¹

المطلب الثالث: السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر

عرفت السياسة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر مجموعة من التطورات مست الاقتصاد الوطني.

أولاً: السياسة النقدية في الجزائر

1- مفهوم السياسة النقدية:

✓ هي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي يستعملها الجهاز المركزي أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة.²

✓ هي عملية استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات الهدافلة للتأثير على عرض النقود والأداء الاقتصادي بشكل عام.³

¹ -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 الصادر في 12 أكتوبر 2017، الموافق لـ 21 محرم 1439، ص 04.

² - محمود الوادي وأخرون، *أساس في علم الاقتصاد*، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 307.

³ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقى، إدارة البنك التجارى، دار عباد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 175.

وعلى وفق التعريف السابقة، فإن السياسة النقدية أكثر انطباقاً على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، إذ أنها عبارة عن الإجراءات والقرارات النقدية سواء كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات الغير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.

2_ تطور الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية: ¹

تم تحديد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ويتمثل ذلك تطوراً تاريخياً مهماً في هذا المجال، اتسمت التسعينات بإدخال إصلاحات عميقة لإطار ووسائل السياسة النقدية بعد أكثر من عشرية عن تطبيق هذا الإصلاح النقدي، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 بالأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تنص المادة 35 منه على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، و يوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على تحسين تسيير التزادات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف .

احتفظ الأمر رقم (11-03) المؤرخ في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض بجزء كبير من الإحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتواة في القانون رقم (90-10)، مع تعزيز قواعد حسن الإدارة في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية. تحدد أهداف السياسة النقدية ووسائلها من طرف مجلس النقد والقرض بصفة سلطة نقدية، في حين أُسندت مهمة تطبيق السياسة النقدية، على أساس إطار تنظيمي ملائم، إلى بنك الجزائر والذي عليه أن يسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، كهدف نهائي للسياسة النقدية.

تجدر الشارة إن هذا الإطار القانوني الجديد قد أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية، أي مجلس النقد والقرض، في مجال تطور الوسائل النقدية الملائمة، بالفعل يخول مجلس النقد والقرض، بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها. يحدد مجلس الأهداف النقدية خصوصاً في مجال المجاميع النقدية والقرضية، على أساس التبيّنات النقدية المعدة من قبل بنك الجزائر، ويحدد استخدام الأدوات النقدية كما يضع القواعد الاحترازية التي تطبق على العمليات في السوق النقدية.

¹ حبور عبد الوهاب، السياسة النقدية في الجزائر، بنك الجزائر_مilla، 2018.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى بينك الجزائر إلى تعزيز على وجه الخصوص الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، التي تبقي تضم أدوات إعادة التمويل والتي هي أدوات تسمى بضخ السيولة. لكن ولكن هذه الأخيرة أصبحت دون نشاط منذ أواخر سنة 2001 اضطر بنك الجزائر، ابتداء من شهر أفريل 2002، إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكليا، وتمثل هذه الأدوات الجديدة في أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، وأداة الاسترجاع لمدة (3) أشهر وتسهيل الودائع المغלה للفائد.

فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم في امتصاص معظم فائض السيولة، تتمثل أداة الثالثة النشطة للسياسة النقدية في الاحتياطات الإجبارية والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في سنة 2004، تعتبر الاحتياطات الإجبارية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بالتزام البنوك بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية، على أساس معدل شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر المولى) مستوى الاحتياطات الإجبارية التنظيمية.

أدت فعالية الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية وكذا الأداء الجيد للتضخم، بمجلس التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة النقدية.

تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية بواسطة تشكيلة إجراءات كاملة لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية وتواصل هذا التعزيز في سنة 2010 بإصلاح الإطار القانون للسياسة النقدية تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 (الأمر رقم 10-04) المعدل المتمم للأمر (11-03)، المتعلقة بالنقد والقرض ارساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، يبرز هذا الإصلاح الهام لأداء الجيد من حيث التحكم في التضخم، في حالة فائض هيكلية للسيولة في السوق النقدية والدروس المستخلصة من الأزمة المالية الدولية.

بالفعل، هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية الذي وضع في سنة 2010 أصبح أساسيا مقارنة بالأهداف الكمية النقدية والفرضية والتي يمكن اعتبارها أهدافا وسيطة، يتطلب ذلك وعليه، فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي الذي يساند ذلك المتعلق بالتضخم، قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم، على المدى القصير، سعيا للمتابعة الصارمة لمسار التضخم في الجزائر.

بالفعل أدت أهمية تنبؤ التضخم ومراقبة بنك الجزائر منذ 2009 إلى تطوير أداة ملائمة تستجيب إلى انشغال تبني نظرة استشرافي، إن هذا النموذج (نموذج آحادي المتغير لسلسل زمنية) الذي يأخذ بعين

الاعتبار الذاكر الموفرة من قبل السلسلة الشهرية التاريخية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك، كان يهدف في بداية التنبؤ بمعدل التضخم على المدى القصير، أي التنبؤ الشهري لتطورات على أفق سنة واحدة. موازاة مع ذلك، عمق بنك الجزائر تحليل محدّدات التضخم تدعيمًا لوضع نموذج تنبؤ التضخم على 24 شهر ابتداءً في سنة 2012.

3- البرمجة المالية وإدارة السياسة النقدية:¹

في إطار البرمجة المالية، دقق بنك الجزائر تحديد الأهداف الكمية النقدية والفرضية المستهدفة، وذلك على أساس توقعات ميزان المدفوعات والمالية العامة وعمليات الخزينة العمومية و تستعمل التوقعات الخاصة بتطور المجاميع الحقيقية ومعدلات تضخمها لتقدير معامل السيولة، يجدد التذكير بأن الإطار التحليلي يركز في نفس الوقت على مكوناتها، إضافةً وإذا كان البحث عن الإشارات المعبّرة على اتجاه التضخم ساري من قبل فإنه من الأجر الإشارة أن سنة 2014 مثلت السنة الأولى التي يمارس فيها استهداف منن للتضخم في ظرف يتميز بالصدمة الخارجية.

هذا ويبقى معدل الصرف متغيراً أساسياً في البرمجة النقدية والمالية في الجزائر في حين، تساهُم سياسة إبقاء معدل الصرف الفعلي قرب مستوى التوازن، المقدر وفق أساسيات الاقتصاد، في مساندة هدف السياسة النقدية، وبالتالي فإن استهداف معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي يندرج ضمن إطار السياسة النقدية من جهة أخرى، بعد سنتي 2011 و2012 التي تميزت بالتوسيع القوي في نفقات الميزانية، متّبعة بتعزيز في 2013، أدمجت البرمجة المالية سنة 2014، أثر الصدمة الخارجية على المالية العامة بالنسبة لسنة 2014، ألح مجلس النقد والقرض على التوجيه الاستشرافي للسياسة النقدية بالنظر إلى خطر الصدمة الخارجية وفي سياق استمرار خطر التضخم الداخلي، فبالرغم من الاتجاه نحو تراجع التضخم ابتداءً من شهر فيفري 2013، بعد 19 شهراً من الاتجاه التصاعدي للتضخم دون انقطاع بين جولية 2011 و2013 بقي تسيير الفائض السيولة في السوق النقدية محل انشغال هام في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر وباستفادة من المجهودات المتواصلة في مجال التنبؤات بالعوامل المستقبلية وتنبؤات السيولة المصرفية، عمق بنك الجزائر التحاليل المتعلقة بقنوات انتقال أثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي أين يلعب كل من سعر الصرف وقناة القرض دوراً هاماً، من خلال التحكم الفعلي لهذا الفائض الفعلي للسيولة، يدقق بنك الجزائر بصفة متواصلة تنبؤ السيولة المركزية بالتحكم في ميكانيزمات تقييد التدفقات بالعملة الصعبة من خلال متابعة معطيات، عمليات التسديد المتعلقة بها والمتابعة الصارمة لتدفقات التحصيل والدفع للخزينة العمومية.

¹ - المرجع السابق.

من جهة أخرى، وفي إطار الاحتياطات الإجبارية، قامت المصارف بزيادة موجوداتها في حساباتها لدى بنك الجزائر وذلك في السادس الأول لسنة 2014، أي قبل الصدمة الخارجية التي تجسدت في السادس الثاني. تشكلت أداة الاحتياطات الإجبارية وسيلة نشطة أخرى طوال سنة 2014، بعد أن تم تعديل معاملها نحو لارتفاع، في منتصف شهر ماي 2013، ليبلغ وهكذا فان الاحتياطات الإجبارية، التي يتمثل وعائتها في الودائع بالدينار، فقد تطورت بالتوازن مع وسائل عمل المصارف، حيث مثُل ما بين 7.31% و 7.37% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر.

4- أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

تتمثل أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الأدوات الكمية أو ما يسمى بوسائل الرقابة الكمية حيث ينصب عمل هذه الأدوات إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك بغض النظر عن مجالات استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة هذه الوسائل وتمثل في معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

1-4 معدل إعادة الخصم:¹

تقوم البنوك التجارية بالافتراض من البنك المركزي الذي يقوم بدوره بفرض سعر فائدة معين يسمى بسعر إعادة الخصم، حيث يعتبر هذا الأخير من الطرق الأساسية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي التأثير على سعر الفائدة (تكلفة الافتراض وعائد الوديعة) حيث حدد بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري سابقا) من خلال التعليمية رقم 02-2016 المؤرخة في 24 مارس 2016، كيفية تطبيق عمليات الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة للبنوك والمؤسسات المالية والتسبيقات والقروض للبنك.

حيث تنص المادة 3 من هذا القانون انه يمكن لبنك الجزائر أن يخصم لفائدة البنوك والمؤسسات المالية سندات عمومية صادرة أو مضمونة من قبل الدولة وتمثل هذه السندات على وجه الخصوص في:

- سندات الخزينة قصيرة الأجل التي تساوي أو تقل مدتها عن سنة واحدة.

- سندات الخزينة متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنتين (2) وخمس (5) سنوات.

أما بالنسبة لعمليات إعادة خصم السندات الخاصة فان المادة 8 من نفس القانون تنص على انه يمكن لبنك الجزائر إعادة خصم ثلاثة فئات من السندات لفائدة البنوك والمؤسسات المالية وهي:

¹ - التقرير السنوي 2014، على الموقع الإلكتروني : .Bank of Algérie

- السندات الخاصة الممثلة لعمليات تجارية على الجزائر أو على الخارج والتي لا تتجاوز المدة المتبقية لاستحقاقها ستة (6) أشهر.

- سندات التمويل الممثلة لقروض الخزينة أو القروض القابلة لإعادة الخصم لفترة ستة (6) أشهر دون أن تتجاوز المدة الكاملة لسلفية بنك الجزائر اثني عشر (12) شهرا.

- سندات التمويل الممثلة لقروض المتوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم لفترات من (6) أشهر دون أن تتجاوز المدة الكاملة لسلفية بنك الجزائر ثلث (3) سنوات.

وأخيرا نتطرق إلى ما يسمى بالمراقبة البعيدة لقروض الممنوحة حيث تنص المادة 23 من التعليمية السالفة الذكر على أن:

تلزم البنوك والمؤسسات المالية بإرسال إلى بنك الجزائر ملف معلومات حول المؤسسة المستفيدة عندما يكون مبلغ القروض قصيرة الأجل عند افتتاح أو عندما تكون مبالغها تساوي أو تفوق:

1000.000.000- 1000.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية العمومية.

500.000.000- 500.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات المختلطة.

100.000.000- 100.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية الخاصة.

فيما يخص منح القروض طويلة و/أو متوسطة الأجل المخصصة لتمويل مشاريع استثمارية والتي تساوي مبالغها أو تفوق:

1000.000.000- 1000.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية العمومية.

500.000.000- 500.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات المختلطة.

100.000.000- 100.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الوطنية الخاصة.

يحتفظ بنك الجزائر بحقه في الطلب من البنوك والمؤسسات المالية إرسال كل ملف قرض يقل مبلغه الممنوح عن المستويات الدنيا المذكورة أعلاه.

الجدول رقم 04: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر.

10.5%	1991/09/ 03	1990/05/22
11.5%	1994/04/09	1991/10/ 01

15%	1995/08/01	1994/04/10
14%	1996/08/27	1995/08/02
13%	1997/04/20	1996/08/28
12.5%	1997/06/28	1997/04/21
12%	1997/11/17	1997/06/29
11%	1998/02/08	1997/11/18
9.5%	1999/09/08	1998/02/09
8.5%	2000/01/26	1999/09/09
7.5%	2000/10/21	2000/01/27
6%	2002/01/19	2000/10/22
5.5%	2003/05/31	2002/01/20
4.5%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2012/12/31	2004/03/07
4%	2013/12/31	2013/01/02
4%	2015/12/31	2014/01/02

المصدر : (النشرة الإحصائية الثلاثية : جوان 2013، جوان 2015، جوان 2015) -Banque d Algérie

4-2 عمليات السوق المفتوحة: تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن (6) أشهر، أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم، أو في تقديم التسبيقات المادة 76 من القانون 90-10، وتكون عملية شراء وبيع السندات بمبادرة من بنك الجزائر وتتم بشكل مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات لا تتم وفق جدول زمني محدد، بل تتم كلما رأى بنك الجزائر ضرورة لذلك، وقد حدد القانون (90-10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن للبنك الجزائري أن يجريها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف

20 من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (11-03)، المتعلق بالنقد والقرض وذلك حسب المادة (54) من الأمر (11-03)، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة المادة رقم (41) من الأمر (11-03)، ورغم فعاليات هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها الآمرة واحدة في نهاية ديسمبر 1996 وقد شملت مبلغاً قدره: 4 مليون دج بمعدل فائدة 14.94% ومنذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن هناك مجهودات مبذولة منذ سنة 2004 لاستعمال هذه الأداة كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، ورغم هذه المجهودات إلا أن عمليات السوق المفتوحة بقيت غير مستعملة منذ سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم وفعال في تعديل السيولة البنكية.¹

3-4 نسبة الاحتياطي القانوني: تحفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي برصيد دائم فرض عليها المشرع الاحتفاظ به في معظم دول العالم كنسبة من الودائع، وقد منح للبنك المركزي الجزائري سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية، وفي الجزائر حدد الاحتياطي القانوني على الوديعة المصرفية بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.

وبحسب التعليمية رقم 94-16 الصادرة بتاريخ 19/04/1994، فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي الجزائري في ظل الشروط المذكورة في التعليمية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري تحت التعليمية رقم 73-94 بتاريخ 28/12/1994، وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني.²

ثم جاء الأمر 11/03 الغي هذه المادة وأصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسية النقدية دون الاحتياطي الإجباري، إلا أنه ونظراً لأهميتها باعتبارها الضمان الأول للمودع، وأداة فعالة في يد السياسة النقدية تم إعادة إدراجها حسب القانون 20/04 المؤرخ في 12/03/2004 حدد معدل الاحتياطي الإجباري في التعليمية الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73/94 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 بنسبة

¹ ابرير محمد وبن قدور علي، اثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2013)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (19)، جامعة سعيدة، سبتمبر 2016، ص ص 277، 276.

² أمينة نور الدين إسماعيل مغلاوي، الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلية المتوجه (SVAR)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2011، الأردن، ص ص 62,63

2.5% وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمية رقم 01/01/2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعد تطبيق هذه التعليمية بحوالي عشرة أشهر أصدر بنك الجزائر تعليمية أخرى تحت رقم 06/01/2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25% انتلاقاً من 25 ديسمبر 2001، في ديسمبر 2002 تم رفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 6.25%، تم 6.5% في سنة 2004، وبقيت هذه النسبة بدون تغيير في سنتي 2005 و 2006 وفي نهاية 2007 ارتفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 8%.¹ وبقيت عند هذه النسبة حتى 2012 حيث أصبحت 11%. أما في ماي 2013 رفع معدل تشكيل الاحتياطات الإجبارية إلى 12% وكان هذا إلى غاية 2015². والجدول التالي يبين معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة من 1994-2015.

الجدول رقم 05: معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 1994-2015

السنة	المعدل	1994	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2012	2013	2015
	%2.5	%4.25	%6.25	%6.5	%6.5	%6.5	%6.5	%8	%11	%12	%12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

ثانياً: سعر الصرف في الجزائر

لقد عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري عدة تغيرات وتطورات، فقد شهد استقراراً كبيراً في إطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية في مرحلة التسيير المركزي للاقتصاد وإتباع مراقبة الصرف وذلك في إطار ثبات سعر صرف الدينار.

1- الدينار الجزائري من التثبيت إلى التعويم:

لقد شهد سعر صرف العملة الوطنية عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا تماشياً مع التغيرات الاقتصادية خاصة بعد الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، وقد عرف في تطوره عدة خطوات وهذا خلال انتقاله من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المعموم.

¹ - عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013، ص 114، 115.

² - (القرير السنوي 2013) (Banque d Algérie)

1- سعر الصرف الثابت 1964-1987

بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر تابعة لمنضمة الفرنك الفرنسي، وقد كانت العملة قابلة للتحويل حيث تم إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) في أبريل 1964، حيث حدد سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18% غرام من الذهب وهو التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، لأن الدينار كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي واستمر ذلك إلى غاية عام 1969 في حدود يتقابل فيها الدينار = 1%， أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي، رغم هذا التخفيض في قيمة الفرنك الفرنسي استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك لم يتبعه هذا التخفيض خلال الفترة التي ضعف فيها الفرنك الفرنسي شرعت الجزائر في تطبيق مخططات تنموية (المخطط التنموي الأول 1967-1969، المخطط الرياعي الأول 1970-1973) ساهمت في استقرار الدينار الجزائري وعدم انخفاضه بالرغم من انخفاض الفرنك الفرنسي، هذه الحقبة الزمنية كانت أول مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية.¹

وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971، وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب، أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

2- مرحلة الربط إلى سلة من العملات:

وأمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية 1994، مع العلم أنها فترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، الذي أرغماها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى الاقتصاد السوق، فأخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمة الحقيقة حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة وإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ 30/09/1991 وفقاً لما تم الإنفاق عليه مع صندوق النقد

¹ - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011، ص 129.

الدولي تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22%，للدينار ثم استمر بعده التخفيض الضعيف خلال الفترة 1991،1994 وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 16/04/1994، الذي اقتضى تخفيضا آخر بمقادير 40.17% لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار للدولار الواحد، والتي كانت كذلك مرفوقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.¹

1- الانزلاق التدريجي: سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بنحو 210% وبقي بعد ذلك سعر الصرف مستقرا ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 وفي إطار اتفاق " stand-bay " الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، حيث أن هذا النظام يحقق مرونة لقيمة تعادل الدينار والتي تعتبر مفيدة في حالة تواجد الصدمات الخارجية، وقد تم الالتزام بما حده صندوق النقد الدولي (تخفيض قيمة العملة) وهذا لأسباب من بينها وجود السوق الموازي الذي يعيق تواجد سعرين للصرف وفعلا تم الفصل في ذلك وحصل استمرار في تخفيض قيمة الدينار إلى غاية مارس 1991 تم في 30 سبتمبر 1991.²

الجدول رقم 06: الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري من 1987 إلى 1991

الوحدة دج/\$

السنة	1987	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	10	17.1

Source: banque d Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie rapport 2001, juillet 2002, p 97.

2- التخفيض الصريح: وطبقت هذه النظرية بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5 دج/للدولار الواحد . وقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن إبرام اتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%， وكان هذا القرار كتمهيد لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/للدولار.³

¹ - بيري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولي - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف-الجزائر، ص 36.

² - بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص 107-108.

³ - بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 113 .

1-3 سياسة تخفيض الدينار الجزائري:

لقد كانت سياسة التخفيض قبل 1986 فكرة مرفوضة، وتعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الكلام عنها لفترة طويلة، لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية، ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أبريل 1994 وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقبول برنامج التصحيح الهيكلية كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وإعادة ثقة فيه والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية والدولية.¹

1_4 قابلية تحويل الدينار:

انتقلت الجزائر إلى مرحلة "قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية وكذا خلق سوق بيني ما بين البنوك للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها وكان ذلك في قانون الثاني/يناير 1996 واعتبر كأول خطوة حقيقة للتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم، ولقد بدأت الجزائر تطبيقه، منذ سنوات 1990، سياسات للتصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي أصبحت ترکز جهودها على الاتجاه صوب "القابلية الجارية للتحويل" وهي تختلف عن "القابلية الكاملة للتحويل" التي من مؤداتها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل من المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال، وفيما يلي أهم الخطوات التي تبعتها الجزائر في شأن تحرير عملتها الوطنية:

دخلت قابلية التحويل الجارية للدينار الجزائري حيز التطبيق سنة 1994، ذلك أن تحرير المدفوعات بالنسبة للواردات الجزائرية بدأ تفيذه الفعلي خلال هذه السنة هذه المرحلة تم تدعيمها بتطبيق ما يسمى Fixing session في تشرين الأول/أكتوبر 1994 إلى غاية نهاية 1995 ويتعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية بالمزاد من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط الازمة لإنشاء سوق صرف. وبالتالي كان ينبغي تهيئة وتنظيم القواعد والإجراءات وخاصة الموارد البشرية التي يتطلبها هذا النوع من الأسواق بهدف تثبيت وتحديد سعر الصرف عن طريق التوازن بين الطلب والعرض في هذا السوق. بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل الجارية للدينار في حزيران/يونيو 1995 وتعلق بنفقات الصحة والتعليم التي تسمى بنفقات "المعاملات الجارية غير المنظورة" ويتم تحديدها بقيمة معينة

¹- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 162.

خلال السنة بالنسبة للمرضى المحليين الذين يتبعون العلاج في الخارج وأيضاً بالنسبة للطلبة المحليين الذين يزاولون الدراسة خارج التراب الوطني.

أعطى بنك الجزائر في أوت 1997 ، حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج وكان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة وأصبح هذا الحق قابل للتنفيذ في 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبابيك التوزيع للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة.

هكذا خص بنك الجزائر الطلب على العملات الأجنبية لتحقيق المدفوعات أو التحويلات الموجهة أساساً للمعاملات الجارية وليس لتحويلات رؤوس الأموال غير المرخصة، وبالتالي دخلت الجزائر مرحلة قابلية تحويل الدينار التي تبعتها في نفس الوقت إجراء الرقابة على الصرف المطبق بصرامة خاصة فيما يتعلق الأمر بالتوافق بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وبقية دول العالم.¹

1_5 سوق الصرف ما بين البنوك (العملات):

تعتبر سوق الصرف ما بين البنوك سوقاً ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث ت تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعاً وشراءً) العاجلة والأجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل، وسوق الصرف هي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية.

وسوق الصرف ما بين البنوك على نوعين وهما:

-سوق الصرف ما بين البنوك العاجل.

-سوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

ويكون تدخل بنك الجزائر في إطار تسيير احتياطاته من العملات الأجنبية و الذهب، في سوق الصرف فيما بين البنوك العاجل، بواسطة مداخيل صادرات المحروقات والمنتجات المنجمية، وسوق الصرف ما بين البنوك تشتمل بصفة مستمرة، والمتدخلون ينجذبون عملياتهم كل أيام الافتتاح، كما ت تعالج العمليات بواسطة التلفون، التلكس ... الخ.²

¹ - ايت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص ص 66,67.

² - محمد علة، مرجع سابق ذكره ، ص 139.

1-2 تعويم الدينار الجزائري ما بعد 1994

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

مرحلة نضام جلسات التثبيت:

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التخلص في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليغوص بنظام الاجتماعات الأسبوعية *le Fixing* بداية من 01/10/1994 تضم جلسات التثبيت مماثلة للمصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر الصرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، وفي بداية كل حصة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكين أهل التخصص (الصيارة) من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم اتجاه تقنيات وكيفية تسيير أسواق الصرف ومدى تأثر هذا الأخير بالمعلومات الاقتصادية والسياسية... الخ . ولن يكون لنظام مجلس العملة مصداقية إلا إذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطياً رسمياً من العملة الأجنبية يكفي على الأقل لتغطية كل عرض للنقد بمعناه الضيق، ومن أجل تعزيز هذا الغرض تحولت كل مذاخيل الصادرات النفطية من سونا طراك إلى بنك الجزائر في أكتوبر 1994، وهذا استمر هذا النظام إلى غاية 31/12/1995 أي دام هذا النظام خمسة عشرة شهراً، وفي نفس الوقت تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك أو السوق البينية، وقد ساعدت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي وتقليل حجم سوق الصرف الموازي.¹

مرحلة السوق الصرف البينية:

كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر، فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار، وفي هذا الإطار جاء التصحيح الهيكلية الذي يغطي الفترة الممتدة بين

¹ بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 256.

أفريل 1995 ومارس 1998، إيماناً بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات، ومن تم تحديد أسعار صرف حقيقة للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 اللائحة رقم 95-08 والتي تتضمن إنشاء سوق صرف بيئية، يتدخل فيها يومياً جميع البنوك، بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية، وذلك من أجل بيع وشراء العملات القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسمياً في 02 جانفي 1999، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

– بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيدة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

– بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.

– بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.

– بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات القابلة للتحويل مجزية مقابل العملة الوطنية.

خلال عام 1996 حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك المركزية، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض حوالي 13% بين 1998 و2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر المواتية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و5%， وهذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل ابرز العملات الأجنبية، وبين جوان 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 5.7%， وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625% و 91.3014% بالنسبة للاورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464% بالنسبة للدولار و 91.2547% بالنسبة للاورو وواصل انخفاضه إلى 66.82% في نهاية 2007 أما الاورو فقد ارتفع إلى 98.33% في هذه الفترة .

منذ تبني هذا النظام كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر، ويتدخله في سوق الصرف فان بنك الجزائر يؤثر على سعر الصرف الاسمي كي يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي، من الناحية العملية فان بنك الجزائر يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لتضافر ثلات عوامل:

– حساب صادرات النفط والغاز تمثل لأكثر من 95% من إجمالي الصادرات.

- من القانون، إيقاعات صرف العملات الأجنبية من صادرات النفط والغاز لابد من تحويلها إلى الدينار الجزائري مباشرة في البنك المركزي.

- معاملات حساب رأس المال تخضع لضوابط صارمة.¹

2- الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم:

2-1 من زوايا ميزان المدفوعات:

في ظل نظام التعويم الذي تتحدد فيه قيمة العملة وفق آليات سوق الصرف يعبر جانبي ميزان المدفوعات أحسن تعبير عن هذه الآلية، فأي فائض في ميزان المدفوعات يعبر عن زيادة الطلب على العملة المحلية مقارنة بالعرض، وهذا ما يجعل قيمة العملة الوطنية ترتفع ويحدث العكس في حالة العجز. حيث يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب رأس المال واحتياطات الصرف الأجنبية، لكننا سوف نعتمد فقط على رصيد ميزان المدفوعات مقاييس بالدولار الأمريكي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 07: تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي (2000-2015)

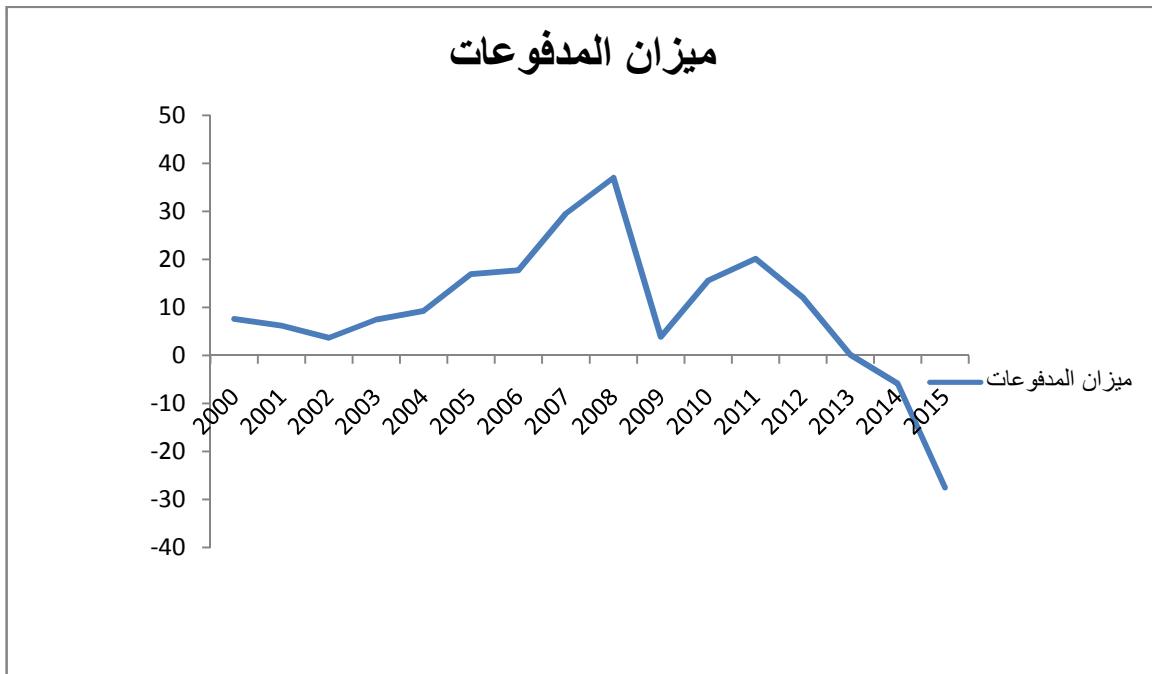
السنة	الرصيد
2015	27.53-
2014	5.881-
2013	0.134
2012	12.057
2011	20.141
2010	15.58
2009	3.859
2008	36.99
2007	29.55
2006	17.73
2005	16.94
2004	9.25
2003	7.47
2002	3.65
2001	6.19
2000	7.57

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2008، 2013، 2015، عن الموقع:

www.bank-of-algeria.dz consulte: 05/04/2018.

¹ - خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 133.

الشكل رقم 08: تطور رصيد ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نستنتج أن رصيد ميزان المدفوعات تميز بالارتفاع وهذا خلال الفترة (2000-2012) وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول والتي أدت إلى زيادة الإيرادات الناجمة عن الصادرات من المحروقات، حيث شهد سعر الصرف للدينار الجزائري تحسن منخفض أمام الدولار وذلك بسبب تأثيره بالأزمة العالمية خلال هذه الفترة.

لكن خلال الفترة (2013-2015) شهد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تدهوراً كبيراً وهذا بسبب تراجع العائدات البترولية حيث شهد سنة 2015 عجزاً قدره 27.54 مليار دولار مقابل العجز المسجل بقيمة 5.881 مليار دولار سنة 2014.

وبالرغم من التحسن الملحوظ على مستوى رصيد ميزان المدفوعات إلا أن ذلك لم يحسن من وضعية سعر الصرف الدينار الجزائري، وهو ما يخالف مبدأ التعويم المدار للعملة، ونلاحظ كذلك تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف البيني بكميات كبيرة من أجل العمل على استقرار قيمة الدينار الجزائري وهذا أيضاً في مبدأ التعويم المدار.

2- من زوايا تسيير الاحتياطات

لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا ملحوظا وذلك نتيجة تحقيق فوائض مالية، والجدول التالي يبين ذلك:

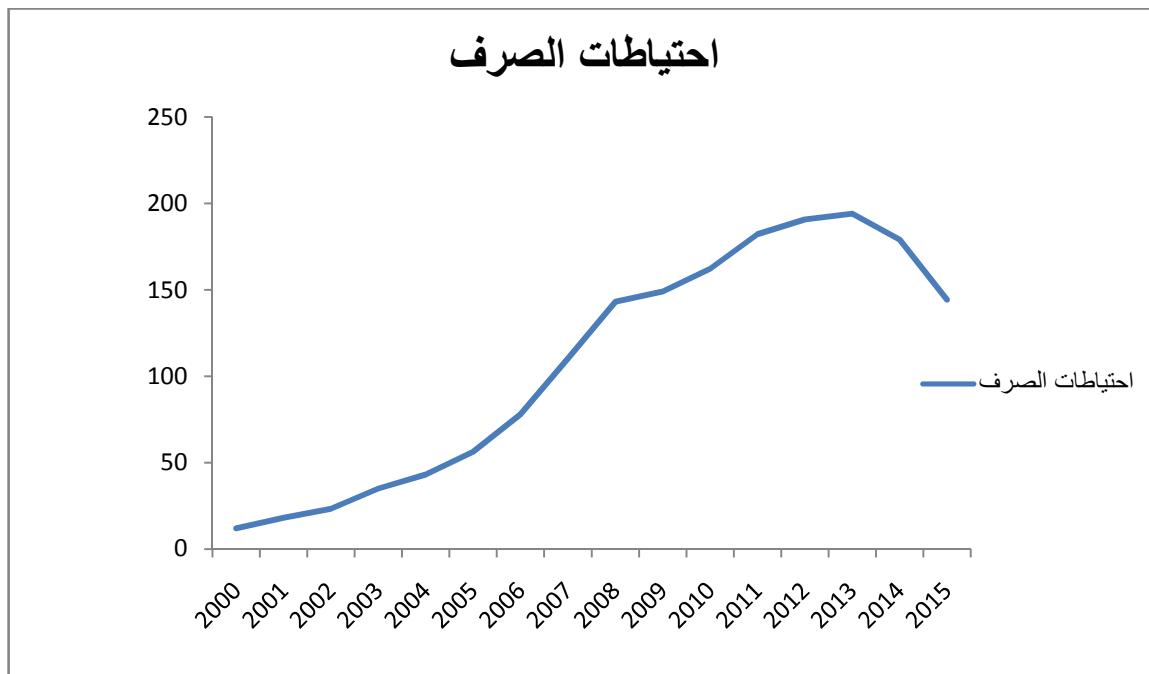
جدول رقم 08: تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأميركي (2000-2015)

السنوات	مدون الذهب	احتياطي الصرف
2015	144.13	178.93
2014	194.01	182.22
2013	190.66	162.22
2012	148.913	143.10
2011	2009	110.18
2010	2008	77.78
2009	2007	56.18
2008	2006	43.11
2007	2005	34.92
2006	2004	23.11
2005	2003	17.97
2004	2002	11.90
2003	2001	2000

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2008، 2013، 2015 عن الموضع:

www.bank-of-algeria.dz 05/04/2018.

الشكل رقم 09: تطور احتياطات الصرف مقابل الدولار الأميركي (2000-2015)



من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ انه هناك ارتفاع ملحوظ في احتياطي الصرف وهذا نظر للارتفاع المستمر الذي عرفته الأسواق المالية في أسعار البترول خلال الفترة (2000-2013)، فقد شهدت تطورات الاحتياطات الرسمية زيادة كبيرة حيث بلغت سنة 2013 ما قيمته 194.01 مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا مما جعل الجزائر تحتل المرتب الأولى من حيث امتلاكها احتياطات الصرف.

لكن بدءاً من عام 2014 شهدت هذه الاحتياطيات تراجعاً كبيراً وهذا بسبب التدهور الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث قدرت قيمة الاحتياطي سنوي 2014 و2015 بـ 178.93 و 144.13 على التوالي وهذا مقارنة بالسنوات السابقة.

2-3 من زاوية مقاومة الصدمات

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقة بالنسبة للجزائر، وهي صدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساساً للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر سنة 2009 من خلال الانخفاض الشديد للصادرات الجزائرية، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في متوسط سعر البترول الذي بدأ ينخفض بشكل كبير بسبب انخفاض الطلب عليه نتيجة الركود العالمي. وبعد القمة التاريخية التي وصل إليها بأكثر من 145 دولار للبرميل خلال الأسبوع الثاني من يوليو 2008 أمام الاختلالات المتواصلة للوضعية الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى انهيار ميزان المدفوعات الجزائري من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03.86 مليار دولار سنة 2009، وقد وجد تناسب كبير أكد التقرير السنوي لسنة 2009 أن الارتفاع المتزايد في احتياطيات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية الحقيقة، غير أن هذا التصريح يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبعة والذي يتجاوز مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعويم.

ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقة بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهو ما يحدث للدينار الجزائري 2008 و 2009، وليس بالتدخل بشكل معتبر في سوق الصرف من أجل حماية قيمة العملة المحلية مثلاً حدث للجزائر.¹

¹ - ايت يحيى سمير، مرجع سابق ذكره، ص ص 68، 69.

المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لدور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض دراسة وصفية تحليلية توضح تطورات كل من السياسة النقدية وأسعار الصرف خلال فترة الدراسة، واثر الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر على المؤشرات النقدية.

المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالتوسيع النقدي و أسعار الصرف في الجزائر

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر.

أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلية الذي أبرمه البنك المركزي مع المؤسسات النقدية الدولية التحكم في نمو التوسيع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى.¹ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي والذي يبين تطور الكتلة النقدية.

جدول رقم 09: تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة : 1 مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكتلة النقدية M2	2022.534	2473.516	2901.53	3354.42	3738.03	4157.58	4975.34	5994.50	6955.96
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الكتلة النقدية M2	7292.69	8280.74	9929.18	11015.14	11941.51	13663.91	13704.51	13945.15	

1. المصدر: صندوق النقد الدولي، www.imf.org، تاريخ الاطلاع: 07/04/2018.

بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع: 07/04/2018.

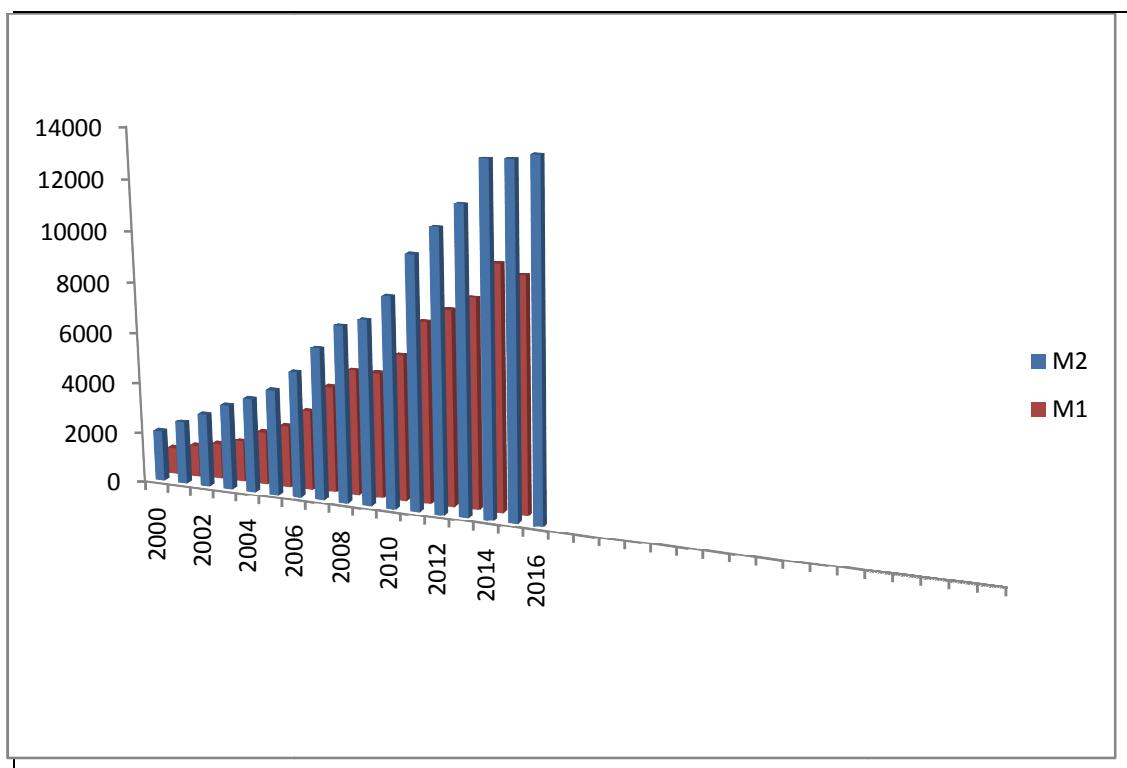
¹ مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص 117.

الجدول رقم 10: تطور الكتلة النقدية M1 خلال الفترة (2000-2016). الوحدة 1 مليار دج

السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الكتلة النقدية M1
	4233.6	3167.6	2437.5	2160.5	1643.5	1416.3	1238.5	1048.2	
السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الكتلة النقدية M1
	9261.2	9603.0	8249.8	7681.5	7141.7	5756.4	4944.2	4964.9	

المصدر: (حوصلة إحصائية 1992-2011، التقرير السنوي Banque d'Algérie 2015)

الشكل رقم 10: تطور الكتلة النقدية M1، M2 خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

بين الجدولين والشكل أعلاه تحليل الوضعية النقدية المجمعة خلال سنة 2007 أن التطور الكتلة النقدية يتواصل بواسطة تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية على أساس أن الموجودات الخارجية الصافية قد تجاوزت، اعتبارا من سنة 2005، السيولات النقدية وشبه نقدية في الاقتصاد الوطني حيث حافظ مجلس النقد والقرض على هدف التضخم في المدى المتوسط المحدد عند 3%， كهدف نهائي

للسياحة النقدية، كما قام في هذا المجال بتحديد فرشاة بين 3% و4% بالنسبة لسنة 2007 فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرضية، فقد جدد المجلس هدفاً لنمو يتراوح بين 17,5% و18,5% وهدفاً خاصاً بنمو القروض للاقتصاد يتراوح بين 14% و15%. وترتکز هذه الأهداف النقدية الكمية على فرضية لسعر متوسط للبنزول عند 62.8 دولار / للبرميل وارتفاع قوي في نفقات التجهيز مقارنة مع سنة 2006. إضافة إلى ذلك، لم تأخذ البرمجة النقدية بالاعتبار التسديدات المسبقة في سنة 2007 للدين العمومي الداخلي المتمثل في تسبيقات بنك الجزائر إلى الخزينة لاسيما التسبيق الاستثنائي الذي قدم بغرض التسديد المسبق في سنة 2006 للدين الخارجي تجاه نادين باريس ولندن.

قدر المجتمع النقدي M2 بقيمة 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11051.14 مليار دينار في نهاية سنة 2002 11261.44 مليار دينار في نهاية شهر جوان 2013، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8,41% منها 6,04% في السادس الثانوي، هذا ما يؤكّد وتيرات التوسيع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 (10.94% في 2011)، يخص تباطؤ وتيرة التوسيع النقدي كذلك المجمع النقدي M2 (خارج ودائع المحروقات) والذي انخفض معدله إلى 10.17% في 2013 مقابل 16.59% في 2012 في حين ارتفعت في 2013 الكتلة النقدية بمفهوم M2 (خارج ودائع المحروقات) بسرعة وبوتيرة سداسية شبه متساوية مقارنة بـ M2 بمفهومها الواسع، مؤكّدة تراجع دور موارد قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف، في ظرف يتميز بفائض السيولة في السوق النقدية السائدة منذ 2002، أدار بنك السياسة النقدية بمروره، مستعملاً الأدوات الملائمة أي الأدوات الجديدة المتخصصة لامتصاص فائض السيولة، للتحكم في التضخم في الوقت الذي تزايدت فيه الموارد في الاقتصاد الكلي، باستثناء سنتي 2009 و2014 رغم تزايده، خاصة بين 2004 و2008، سمحت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة النقدية ومن تم باحتواء التضخم بقرب الهدف بالفعل، بلغ متوسط التضخم ما بين 2002 و2014 نسبة 4% مع ارتفاع إلى 8.89% في سنة 2012 قبل أن يتراجع في بداية 2013.

إن هذا الأداء الجيد للتضخم الأسعار عند الاستهلاك قد أبرز أكثر مساهمة السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر، في ظرف يتميز بتعقيم جزء من فائض السيولة من طرف الخزينة العمومية بواسطة صندوق ضبط الإيرادات.

سجلت سنة 2014 وهي السنة الثالثة عشر الحالة فائض السيولة والسنة الرابعة لإدارة السياسة النقدية باستهداف التضخم كهدف صريح، عودة الضغوطات التضخمية ذات الطبيعة الداخلية، وهذا بعد الصدمة على الأسعار عند الاستهلاك في الثلاثي الأول من سنة 2012 التي ترجمت بذروة في التضخم.

ثانياً: تطور سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار

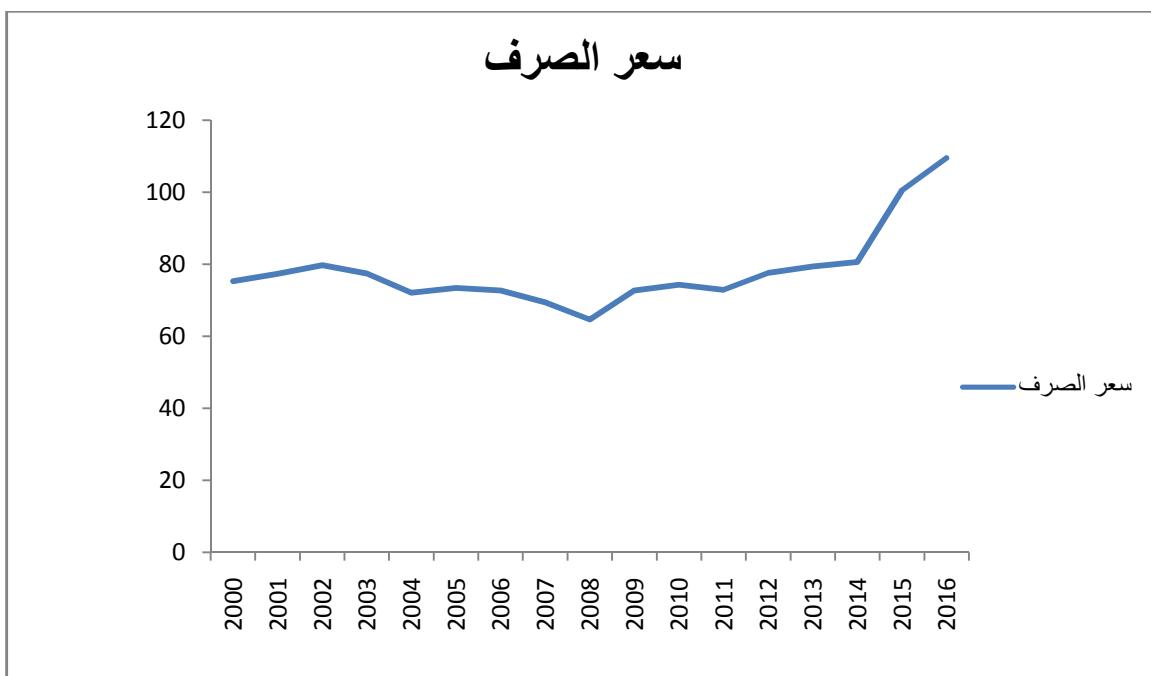
الجدول الموالي يوضح مختلف التطورات التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 2000-2016.

جدول رقم 11: تطور سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2016).

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
69.36	72.64	73.36	72.06	77.36	79.68	77.26	75.26	سعر الصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
109.47	100.46	80.56	79.38	77.55	72.88	74.31	72.64	64.58

المصدر: - بيانات سنة 2000 من الموقع الالكتروني: <http://worldbank.org> تاريخ الاطلاع: 14/04/2018 . - الوكالة الوطنية للاستثمار .

الشكل رقم 11: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال جدول تطورات سعر الصرف الاسمي خلال الفترة من 2000 إلى 2016 نستنتج أن الجزائر عرفت في إطار الاقتصاد المخطط سياسة سعر صرف ثابت، انتلذا من سنة 1974 كان الدينار الجزائري مرتبطا بسلة من العملات الصعبة باعتبار أن العملة الصعبة الأساسية هي الدولار الأمريكي بسبب وضعيته في مذاхيل الدولة الجزائرية الناتجة أساسا من عمليات تصدير المحروقات، تم

اختيار هذا النظام بهدف حماية العملة الوطنية من كل المخاطر والسلبيات المتعلقة بالارتباط النقدي الوحيد.

انطلاقا من سنة 1986 أي بعد الصدمة النفطية (انهيار أسعار النفط) فإن سعر صرف الدينار الجزائري عرف انزلاقا الذي لم يكن سوى سلسلة من التخفيضات المتتالية التي كانت تهدف إلى إعطاء العملة الوطنية قيمة تتوافق مع الوضعية الحقيقة لل الاقتصاد الوطني. إن التخفيض الأول للظاهر تم تطبيقه في شهر سبتمبر 1991 وذلك من أجل وضع حد للتبؤات التضخمية الناتجة عن إنزلاقات سعر الصرف في ذلك الوقت، وصل الدولار الأمريكي الواحد إلى 9 دج في سنة 1990 و 10.10 دج في سنة 1992. في سنة 1994 وفي بدايات الاتفاق على برنامج الاستقرار والضبط مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض العملة الوطنية بأكبر من 40% قبل الشروع في تطبيق نظام الصرف المعوم (le système de change flottant) حيث تم السماح للبنوك التجارية الحصول على العملات الصعبة مع العلم أن بنك الجزائر هو الممول الوحيد لهذه البنوك.

إن عملية تحويل الدينار الجزائري بدأت في سنة 1994 مع تحرير عمليات الاستيراد من الخارج، حيث أصبح اللجوء إلى العملة الصعبة يتم بطريقة حرّة لكل متعامل اقتصادي يتوفر على الملاعة والبنوك التجارية هي الممول للواردات بالعملة الصعبة.

إن الهدف الأساسي لنظام الصرف المعوم هو تجنب كل العقبات والموانع تجاه تطوير الصادرات وكذلك التقليل من حدة التضخم بالتوازي مع السياسة النقدية المعمول بها. كما أن هذا النظام يؤدي أيضا إلى تشجيع تنويع الاقتصاد والتقليل من آثار الصدمات الخارجية.

طبقاً لتوحيد السياسة النقدية التي تهدف إلى المحافظة على مستوى ضعيف للتضخم (أقل من 3%)، فإن بنك الجزائر قد واصل في تطبيق سياسة استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، وفي هذا السياق وفي إطار التعويم الموجه الذي بدأ في سنة 1996، فإن بنك الجزائر تدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض العملات الأجنبية يقابلها طلب متزايد نسبياً منذ سنة 2003 وذلك للأسباب التالية:

- الصادرات تمثل أزيد من 95% من الصادرات الإجمالية.
- كل المدخل من العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات يجب أن يتم تحويلها إلى العملة الوطنية عن طريق بنك الجزائر.
- تحويلات رؤوس الأموال كانت تخضع لرقابة جد صارمة، في سنة 2006 فإن بنك الجزائر قد واصل تدخلات في سوق الصرف ما بين البنوك مع عرض متزايد للعملات الأجنبية من أجل تلبية الطلب

المتزايد الذي يعود بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبق للدين الخارجي، إن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي يعكس انكماش أو نقلص فوارق التضخم مع الشركاء التجاريين الأجانب للجزائر وكذلك نتيجة لوضعية سوق الصرف للعملات الأجنبية الأساسية، وكذلك كون سعر الصرف تجاوز 73.28 دج / دولار أمريكي واحد في سنة 2005 إلى 72.64 دج / دولار أمريكي واحد في سنة 2006 أي تثمين (appreciation) بمقدار 0.64% من العملة الوطنية.

تواجه الجزائر أزمة اقتصادية خانقة، فبالإضافة إلى تراجع سعر البترول الذي يقدر متوسطه السنوي 51 دولارا للبرميل وهو عمد اقتصادها، شهد الدينار الجزائري انخفاضا محسوسا، حيث سجلت الفترة الأخيرة مستويات قياسية لم تعرفها البلاد منذ الاستقلال، بلغت فيها قيمة الدولار الواحد 109.47 دينار وسجل الدينار الجزائري خلال السنوات الخمس الماضية ما بين 2012 و 2016 تراجعا محسوسا أضعف قيمته الاسمية، كما ساهم في تآكل قدرته الشرائية، وهو ما يتضح من خلال دراسة مسار تطور العملة الوطنية من 2012 إلى 2016، حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يقدر ب 77,54 دينارا للدولار، ثم تطور تدريجيا إلى أن فاق عتبة 100 دينار للدولار ثم 109.47 دينار للدولار، حيث يتوقع أن يفوق 115 دينار للدولار الواحد في 2017، لاسيما وأن التوجه الذي تتبعه الحكومة يميل إلى اتجاه تخفيض أكبر لقيمة الدينار، رغم أن هذا التوجه لا يخدم بالضرورة القدرة الشرائية للمواطن ولا القيمة الاسمية للعملة الوطنية ولا الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: معدلات الفائدة الاسمية والحقيقة

عرفت معدلات الفائدة العديد من التغيرات وهذا ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي.

جدول 12 رقم: تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015

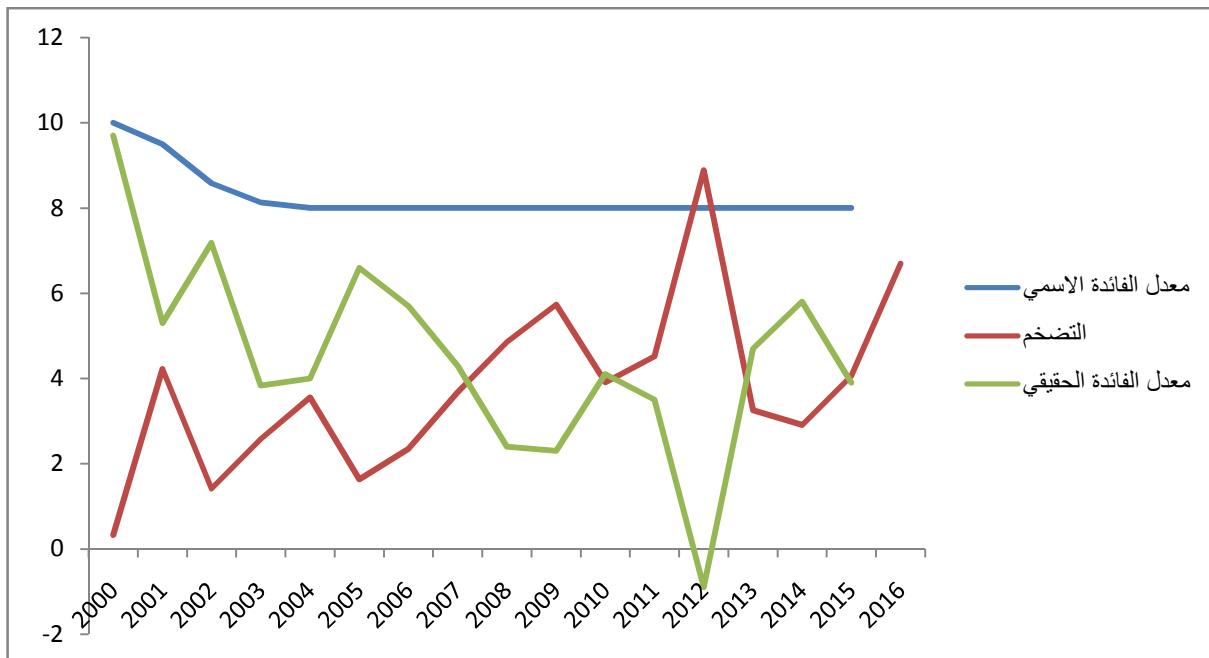
	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
-	8	8	8	8	8.13	8.58	9.5	10	المعدل الاسمي %
-	3.68	2.35	1.64	3.56	2.58	1.42	4.23	0.33	معدل التضخم %
-	4.3	5.7	6.6	4	3.83	7.18	5.3	9.7	المعدل ال حقيقي %
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات

الفصل الثالث: دور البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف سعر الصرف في الجزائر (2000-2016)

	-	8	8	8	8	8	8	8	8	المعدل الاسمي %
6.70	4.06	2.91	3.26	8.89	4.52	3.91	5.74	4.86	معدل التضخم %	
-	3.9	5.8	4.7	-0.9	3.50	4.10	2.30	2.40	المعدل ال حقيقي %	

المصدر : (النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2013 ، جوان 2015)
ar.knoema.com
شوده يوم 14/04/2018 على الساعة 12:19

الشكل رقم 12: تطور معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

إن معدل الصرف يعتمد على عاملين أساسين هما: الفائدة على الإيداعات بالعملة الصعبة ومعدل الصرف المستقبلي المتوقع ولكي نفهم كيفية تحديد معدل الصرف، يجب أن نعرف كيف تتشكل معدلات الفائدة وتوقعات الصرف حيث يجب اعتماد نموذج يربط معدل الصرف، بمعدل الفائدة والمتغيرات الاقتصادية الهامة الأخرى.

يجب تفسير أثار عرض وطلب النقود على معدل الفائدة ومعدل الصرف، حيث أن التطورات النقدية تؤثر على معدلات الصرف وذلك بتصحيح في نفس الوقت معدلات الفائدة وتوقعات الصرف، حيث أن

هذه التوقعات مرتبطة بشكل ضيق مع ظاهرة التضخم كون أن هذا الأخيرة يرتبط بتغيرات العرض والطلب على النقود.

نتيجة للصدمة الخارجية التي نجم عنها سعر البترول وخاصة في السادس الثاني لسنة 1999 ورغم الوضعية الإيجابية في 2000 شاركت بقوة في العودة إلى الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 الذي تمثل في:

- الفائض المعتر للحساب الجاري الخارجي 16.9% من الناتج الداخلي الخام وإعادة تشكيل كبير لاحتياطات الصرف (11.9 مليار دولار في نهاية 2000 مقابل 4.4 مليار دولار في نهاية 1999).
- فائض معتر لعمليات الخزينة العمومية (9.8% من الناتج الداخلي الخام).
- تراجع نسبة السيولة واستقرار وتيرة نمو الكتلة النقدية.
- ملاحظة تراجع معدل التضخم بسبب أن تضخم الأسعار للاستهلاك بلغ أقل مستوى وهو 0.33% في سنة 2000.

من أجل إدارة منسقة للسياسة النقدية، يتوافر بنك الجزائر على استخدام نصيبي يتضمن في نفس الوقت عمليات مع البنوك والمؤسسات المالية خارج السوق النقدية (إعادة الخصم، أخذ ووضع الأمانات، التسبيقات)، وعمليات في هذه السوق (مناقصات القروض، السوق المفتوحة، استرجاع السيولة عن طريق نداءات القرض)، ومتابعة التنظيم في مجال الاحتياطات الإجبارية. من المفيد التذكير بأن الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، قد تدعت بشكل خاص حسبانا من 2002، عندما تم في أبريل من هذه السنة إدخال وسيلة جديدة، تتمثل في استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض (المناقصات السلبية)، وذلك من أجل السماح لبنك الجزائر بمواجهة فائض السيولة كظاهرة محددة لتطور الاقتصاد الكلي، في ظرف يتميز بغياب سيولة البنك المركزي، إضافة إلى ذلك تطلب استمرار سنوات 2002، 2003 و 2004 من بنك الجزائر القيام في أوت 2005 بإدخال المناقصة السلبية لثلاثة أشهر، كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين البنوك والتي تعتبر كأصول قارة.

بتعدل إلى منتصف جوان 2007 مقابل 0.3% بالترابط مع رفع معدلات الفائدة المطبقة على استرجاع السيولة السبعة (07) أيام وثلاثة أشهر، يبقى معدل الفائدة على تسهيل الوديعة المغالة للفائدة يمثل المستوى الأدنى، مقارنة مع المعدلات المطبقة على الوسائل الأخرى لامتصاص السيولة من طرف بنك الجزائر.

إن الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال سنة 2007، المتميزة بتواصل انتعاش التوسيع النقدي ومخاطر التضخم المتزايدة، قد سمحت بإتمام إستراتيجية هدف التضخم بشكل ناجح، بحيث أن معدل التضخم

البالغ 3.68%， على أساس متوسط سنوي، المسجل في 2007 يعتبر متناغما مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، الذي يعبر عن استقرار الأسعار في المدى المتوسط حول معدل التضخم عند 3%.

بالنسبة لسنة 2012، وبالنظر إلى الارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل خلال 2012 8.89%， بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية ابتداء من منتصف جانفي 2013، وهي أداة استرجاع السيولة بستة (6) أشهر بمعدل فائدة قدره 1.50%， إضافة إلى تمديد فترات استرجاع السيولة ابتداء من جانفي 2013 لامتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، تم رفع معدل تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا في ماي 2013 إلى 12%， بعد اثنا عشر شهرا بعد رفعه بنقطتين مئويتين (من 9% إلى 11%)، بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية هذا، إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.

تراوحت معدلات الفائدة المتوسطة المرجحة للعمليات البنية للمصارف في 2013، بين 0.28125% و 4.00000% بينما كانت تتراوح في 2012، بين 0.21875% و 0.46875%.

أكملت سنة 2014، العودة إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض، أين بلغ التضخم السنوي المتوسط نسبة 2.92% في 2014، 3.26% في 2013، مقابل 8.89% في 2012، (4.52%) في 2011 و 3.91% في 2010)، مثبتا تراجع التضخم عقب ذروة التضخم في 2012، وتناغما مع الأداء الجيد للتضخم خلال الخمسة عشر من السنوات الأخيرة. تساهم إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر الحدّة للتضخم في سياق الفائض الهيكلي للسيولة النقدية (4% بين سنتي 2012 و 2013، و 2.92% في 2014).

يشكل المجمع النقدي M2 (خارج ودائع قطاع المحروقات) المحدد الأساسي للتضخم، كما تشهد على ذلك نتائج الدراسة ذات الطابع اقتصادي قياسي المحققة حول محددات التضخم ومعدلات الفائدة، خلال الفترة 2001-2014 بالفعل وكمتوسط لفترة الدراسة فان الكتلة النقدية M2 خارج ودائع قطاع المحروقات، والودائع بالعملة الصعبة، وهي تشكل مقابل لصافي الموجودات الخارجية والموجودات سالداخلية المحددة بنمو القروض للاقتصاد، تساهم بما يعادل 70.7% في التضخم الكلي، متبعا بمساهمات المتغيرات الأخرى: أسعار الإنتاج الصناعي لنشاط الصناعات الغذائية 13%， سعر الصرف الاسمي 9.9%， وأسعار الاستيراد 6.4%.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالتضخم (استقرار الأسعار)

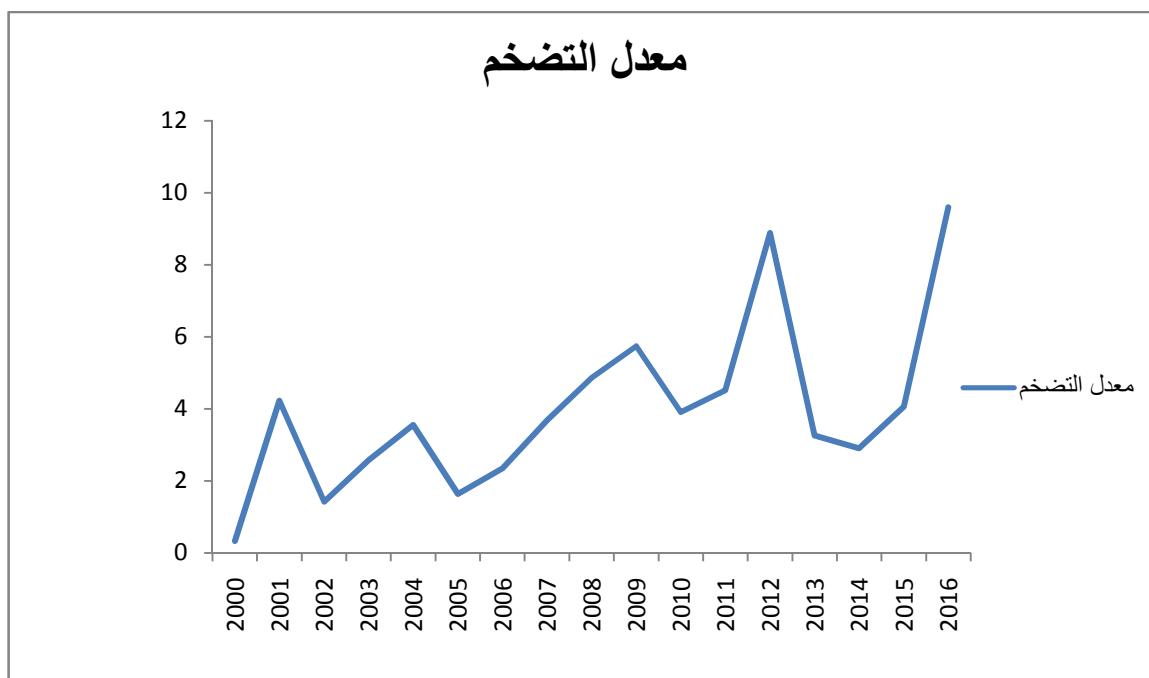
تحكم السياسة النقدية علاقة وثيقة بمعدلات التضخم وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

السنوات								
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
3.68	2.35	1.64	3.56	2.58	1.42	4.23	0.33	المعدل%
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
6.70	4.06	2.91	3.26	8.89	4.52	3.91	5.74	4.86
								المعدل%

المصدر: (ال gioسلة الإحصائية 1992-2011، النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2015 Banque d Algérie)

الشكل رقم 13: تطورات معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية خلال التسعينيات أساسا خلال النصف الثاني من هذه العشرية المتميزة بتطبيق برنامج استقرار وتعديل هيكلية، جاء الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلقة بالنقد والقرض لتدعم قواعد الأداء الحسن في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، في هذا الإطار، تم توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، باعتباره السلطة النقدية، المكلفة بتحديد أهداف وصياغة إطار السياسة النقدية، وذلك في ظرف يتميز بظهور فائض في السيولة ابتداء من سنة 2002 بالفعل، بلغ متوسط التضخم ما بين 2002 و2010 نسبة 5.3% مع ارتفاعه إلى 74.5% بموجب سنة 2009 قبل أن يتراجع في 2010، إن هذا الأداء الجيد لتضخم الأسعار عند الاستهلاك قد ابرز أكثر مساهمة السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الكلي في الجزائر، في ظرف يتميز بتعقيم جزء من فائض السيولة من طرف الخزينة العمومية وتقلص معتبر للدين العمومي الخارجي في سنة 2006.

وعلى أساس هذا الأداء الجيد من حيث التحكم في التضخم، في حالة فائض هيكلی للسيولة في السوق النقدية، والدروس المستخلصة من الأزمة المالية الدولية، ثم إصلاح إطار السياسة النقدية في أوت 2010 لإرساء استقرار الأسعار (هدف التضخم) كهدف صريح للسياسة النقدية وفي بدايتها، سجلت سنة 2013، استهداف التضخم كهدف صريح، استقرار الوتيرات التضخمية ذات الطبيعة الداخلية للتنكير، كان اثر الصدمة على الأسعار عند الاستهلاك في الثلاثي الأول لسنة 2012، أقوى من ذلك المسجل في بداية سنة 2011، كما شهد عليه ظاهرة التضخم المكتسب أي مساهمة تضخم الثلاثي الأول من سنة 2012 في تضخم مجمل السنة.

بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في 2012 8.89% تحت اثر حدة التضخم الداخلي، أكدت سنة 2004 العودة إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض بلغ التضخم السنوي المتوسط في الجزائر الكبـرى (محسوب بمتوسط متحرك على مدار 12 شهرا) بنسبة 2.92% في سنة 2014 و 3.26% في 2010 مثبـتا تراجـع التضخم عـقب ذروـة التضـخم في 2012 و تـناغـما مع الأداء الجـيد للتـضـخم خـلال الخـمسـة عـشر سـنـوات الـأخـيرـة، تـسـاـهـم إـدـارـة السـيـاسـة النـقـدـية مـن قـبـل بـنـك الـجزـائـر الـحـدـرة فـي الأداء الجـيد للتـضـخم فـي سـيـاق الـفـائـض الـهيـكـلـي لـلـسـيـولـة فـي السـوق النـقـدـية 4% بـيـن سـنـتـي 2002 و 2013 و 92.2% فـي 2014.

هـذا وـقد سـاـهـم التـضـخم المـسـتـورـد فـي تـرـاجـع التـضـخم الـقـومـي المسـجـل فـي 2013، وـخلـال الأـشـهـر الثـمـانـية الـأـولـى مـن سـنـة 2014، فـي ظـرف يـتـمـيز بـتـرـاجـع مـعـمـم لـلـتـضـخم عـلـى مـسـتـوى أـهـم الـبـلـادـان الشـرـيكـة.

خلاصة الفصل

يعد البنك الجزائري من أهم المؤسسات المالية في الجزائر حيث يأتي على رأس النظام المصرفي، ويعتبر بمثابة الداعمة الأساسية للهيكل المالي والنقد في الوطن، خاصة بعد الإصلاحات التي أجرتها، فوجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، لذا يلعب دوراً مهماً في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة إلى جانب المهام و الصلاحيات الموكلة له والتي جعلته مميزة عن باقي البنوك الأخرى، ضف إلى ذلك هيكله التنظيمي المساعد في استمرار وسيرورة عمله.

ويقوم بنك الجزائر بالرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري من أجل تحديد سعر الصرف من خلال عدة إجراءات منها تخفيض قيمة الدينار، الرقابة على حركة رؤوس الأموال، ودراسة ظاهرة التعويم للدينار الجزائري.

من خلال دراسة موضوع البنك المركزي وسعر الصرف، الذي أدى إلى معرفة أن البنك المركزي له دور متعدد، فإنه لا يقتصر على تنظيم وتمويل المؤسسات المالية، بل يتعدى ذلك إلى إصدار العملة ومراقبتها وتحديد سعر الصرف وضبط العلاقة المالية الداخلية والخارجية للدولة، وكذا الإشراف عليها، كما يعتبر من بين المساهمين في السياسة المالية للدولة وذلك من خلال قيامه بدور المسير والمنظم والمراقب والموجه لأدوات السياسة النقدية.

دور البنك المركزي في الاقتصاد هو دور ديناميكي مرتبط بتبدلاته عديدة منذ نشأة هذه البنوك وحتى الآن، ومن الطبيعي أن يتواصل تطوره باستمرار طالما تطور هيكل الاقتصاد وتسعة قاعدة الأدوات التي يستخدمها لتنفيذ سياسة النقدية، وبالتالي فقد أصبحت السياسة النقدية ورغم مرورها بالعديد من التحولات، ترتكز على الاستقرار النقدي ونقصد هنا الاستقرار الداخلي أي استقرار المستوى العام الأسعار، والاستقرار الخارجي أي استقرار سعر الصرف، هذا فضلاً عن توفير المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

ويعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة على تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وبباقي اقتصادات العالم، كما أنه يلعب دوراً كبيراً في قدرة الاقتصاد التناهية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما بخصوص حالة الجزائر فقد شهدت تطورات حادة في السياسة النقدية وانعكاساتها هذه التطورات مست مباشرة الاستقرار في أسعار الصرف، فاتجهت الجزائر إلى تعديل والتطوير في المنظومة البنكية بعد الاستقلال مباشرة وتولت الإصلاحات بعد صدور قانون النقد والقرض (10-90) سنة 1991، وتواترت الإصلاحات بعد إصدار قانون النقد والقرض حتى سنة 2003 عقد صدور القانون المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03).

أما بشأن الدراسة الميدانية فتم الوقوف عند دراسة حالة بنك الجزائر والذي يكمن دوره في تدخله بشكل مباشر في السوق الصرف البينية، فضلاً عما يتمتع به من مهام وصلاحيات وهيكل تنظيمي يخوله إلى الوقوف والنهوض بسياسة صرف الدينار الجزائري من خلال تحديد سعر صرفه، مواكبة التطورات أسعار

الخاتمة

العامة

الصرف في الجزائر وكذا اتخاذ التدابير الازمة من أجل الرقابة على الصرف وصولا إلى الاستقرار، وكذا تناول آليات تدخل بنك الجزائر للحد من تقلبات أسعار الصرف.

اختبار الفرضيات:

- لقد تم اختبار **الفرضية الجزئية الأولى**: التي مفادها أن البنك المركزي يستخدم الاحتياطي القانوني في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2016، والتي اثبتت صحتها. وهذا من خلال قيام الحكومة بعدة إصلاحات الهدف منها الاستمرار في سياسة تخفيض قيمة العملة، حيث يعمل البنك المركزي على تسهيل ودائع البنوك التجارية التي تحفظ بها كاحتياطي بما يتماشى مع مجريات الاقتصاد الوطني وذلك من أجل التوفيق بينه وبين المتغير الخارجي بهدف التحكم في سعر صرف الدينار.

- كما تم اختبار **الفرضية الجزئية الثانية**: القائلة بأن البنك المركزي يستخدم معدل إعادة الخصم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2016، وهذا ما يثبت كذلك صحة هذه الفرضية.

عند قيام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم هذا دليل على أن سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاع والعكس في حالة خفضه، كل هذا ناتج لتدخلات السلطة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني من خلال سلسلة الإصلاحات التي يقوم بها البنك المركزي في كل فترة.

- بالإضافة إلى اختبار **الفرضية الثالثة**: القائلة أيضا بأن البنك المركزي يستخدم معدلات الفائدة في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، والتي اثبتت أنها صحيحة أيضا.

حيث أنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة الاسمية يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف والعكس بالنسبة إلى معدلات الفائدة الحقيقة، وهذا نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وكان ذلك خلال فترة التسعينات لاعتماد الحكومة على سياسة تخفيض قيمة العملة خلال فترة التسعينات، أما بعد هذه الفترة فقد عرفت معدلات الفائدة الاسمية استقرار بمعدل ثابت، وذلك نتيجة استمرار الحكومة في تتبع سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتبني السلطة النقدية برامج التثبيت والتعديل الهيكلية.

وأخيرا قمنا باختبار **الفرضية الرابعة**: والتي تقول بأن البنك المركزي يستخدم معدل التضخم في التأثير على استقرار أسعار الصرف في الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2016، والتي اثبتت أنها صحيحة. حيث أن معدل التضخم يؤثر على أسعار الصرف في المدى المتوسط والطويل ولا يؤثر عليه في المدى القصير.

اختبار الفرضية الرئيسية: والتي مفادها أن البنك المركزي يتحكم في استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2016) عن طريق تخفيض قيمة العملة، وهذا ما يؤكد صحتها. بمعنى أنه ونتيجة لتبني الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة عرفت الكتلة النقدية ارتفاعاً مستمراً طوال فترة الدراسة (2000-2016) ويرجع ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلية الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وهذا في إطار تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج النمو من خلال البرنامج الخماسي الأول، وكذلك السياسة المنتهجة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنمية البنية القاعدية.

نتائج الدراسة:

- يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن أمراً غاية في التعقيد لهذا لا بد أن تتوفر لو كل الشروط الالزمة منها كفاية احتياطات الصرف وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الذي يجب أن يتم بالعمق والكفاءة ونلاحظ أن الجزائر لم تستوفي بعد كل هذه الشروط.
- شهد سعر صرف الدينار الجزائري عدة تخفيضات متتالية، سواء بفعل القرارات الداخلية التي اتخذتها الدولة، أو بفعل الشروط التي أملأها صندوق النقد الدولي، نتيجة القروض التي حصلت عليها الجزائر.
- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائرمواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار لأنه أداة فعالة لتنافسية الاقتصاد.

الاقتراحات:

- بعد الدراسة والنتائج المتحصل عليها، يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات:
- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
 - يجب إتباع سياسة نقدية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.
 - على البنك الجزائري التوسيع من احتياطاته وذلك حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر وذلك ما يقلل من مخاطر الصرف.
 - على الجزائر استخدام احتياطات صرفها بشكل عقلاني و أمثل و الإدارة الرشيدة لهذه الوفرة وكذلك المزج الأمثل بين العملات الصعبة، وتتوسيع مصادر الدخل الوطني.
 - أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسلطة النقدية بالجزائر هو استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمونة النتائج.
 - ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بسياسة سعر الصرف من طرف السلطات النقدية، حتى تتمكن الجزائر منمواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

أفاق الدراسة:

إن هذا البحث لا يعدوا أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقة في النشاط المصرفي، أتمنى أن تكون قد وفقنا في تقديم البحث بصورة مقبولة، على أن يتم الإلمام بجوانب الموضوع مستقبلا، وبهذا تكون قد فتحنا المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد حتى نوفيه حقه على مدي الأزمنة وأن يكون تمهيدا لأبحاث يمكن أن تتعرض لها:

- سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساته على تطور سعر صرف الدينار الجزائري.
- سعر الصرف ومحدداته في الجزائر.

قائمة

المراجع

الكتب:

- 1 pric, الموسوعة الاقتصادية الميسرة، دار الكتاب الحديث، 2010.
- 2 احمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط1، دار زهران، عمان، 2010.
- 3 إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنك التجارية ، دار غيادة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 .
- 4 بان صلاح الصالحي، دور البنك المركزي في مالية الدولة ، كلية القانون، جامعة بغداد.
- 5 بخراز يعدل فريدة، تقييات وسياسات التسيير المصرفى، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون-الجزائر، 2008.
- 6 بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 7 بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 8 حسين سمير عشيش، التحليل الاقتصادي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوزع النقدي في البنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2010.
- 9 حسين كامل الفهيمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006.
- 10 حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان 2011.
- 11 دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 12 دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.
- 13 رشيد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 14 زكريا الدوري ويسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
- 15 زياد رمضان محفوظ جوده، الاتجاهات الحديثة في إدارة البنك، دار وائل للنشر، ط3، 2006.
- 16 سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 17 سايمون غراري ونك تالبوت، العمليات النقدية، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك إنجلترا المركزي، 2006
- 18 سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار يازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 19 سوزي عدلي ناشد، مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

- 20- سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 21- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2010.
- 22- شقيري نوري ومحمد عبد الرزاق التحنيطي وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- 23- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 24- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
- 25- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2011.
- 26- عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 27- عيسى محمد الغزالي، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، 2003.
- 28- فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
- 29- محمد الفاتح محمود بشير المغاربي، **نقود وبنوك**، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 30- محمد حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، **الاقتصادي الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
- 31- محمد صالح القرishi، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 32- محمد صفوتو قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، 2010.
- 33- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، ط1، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.
- 34- محمد علة، **اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
- 35- محمد منير هندي، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، ط3، 2010.
- 36- محمود الوادي وآخرون، **لأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- 37- مروان عطوان، **الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 38- منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدى مساعدة، **النقد والبنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 39- موردخاي كرياني، تعریب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي " مدخل للسياسات "**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.
- 40- موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 41- ناظم نوري الشمري، **النقد و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- 42- هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، **النقد والمصارف والنظرية النقدية**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

المذكرات والأطروحات:

- 1- ابرير محمد، **السلطة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية-دراسة حالة الجزائر**- مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
- 2- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 3- أسماء حرشوش، **فعالية السياسة النقدية وأثرها على استقرار الطلب على النقد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014- 2015.
- 4- اكسن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 5- أمينة نور الدين إسماعيل مغلاوي، **الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي**، دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلية المتوجه (svar) ، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
- 6- بربيري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011_2012.
- 7- بغداد زيان، **تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012-2013.

- 8- بقق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2014-2015.
- 9- بحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان ، 2013-2014 .
- 10- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازن في الجزائر 1970-2010 أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 11- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
- 12- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متوري، قسنطينة، 2004-2005.
- 13- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011/2012.
- 14- دوحة سلمى، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضراء - بسكرة ، 2014-2015.
- 15- رائد مكاحلية، أثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990_2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016_2017.
- 16- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة، 2012.
- 17- السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2005 - 2006 .
- 18- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963- 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009 .
- 19- سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009 .
- 20- شوقي طارق، اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 .
- 21- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013، 2014 .

- 22- عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2008.
- 23- علة محمد، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 - 2003.
- 24- منهوم بلقاسم، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013.
- 25- موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 26- نجاح عبدلي ونور الهدى فضل الدين، دور البنوك المركزية في الحد من تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

المجلات :

- 1- ابرير محمد وبن قدور علي، اثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة(1970-2013)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد(19)، جامعة سعيدة، سبتمبر 2016.
- 2- ايت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
- 3- بربيري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولي دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشاف-الجزائر.
- 4- سليمان ناصر وادم حيدري، تأهيل النظام المالي الجزائري في ضل التطورات الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015.
- 5- عبد الرزاق بن الزاوي و إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستوى التوازن في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، العدد 10 ، 2012.
- 6- عبد الله إبراهيم نور الدين، أثار تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي- (مجلد 37 العدد 1) يناير- مارس 2016.
- 7- عماد غزاري ومحمد بولصنان، السياسة النقدية في ضل نظم الصرف المختلفة-تجارب بعض الدول النامية- مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدية.
- 8- فتحية ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14 ، المجلد 01، 2016.

- 9- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد 40، 2005.
- 10- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008.
- 11- نشأت مجید حسن الونداوي، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزائري، مجلة الإدراة والاقتصاد، العدد 82، 2010.

الملتقىات

- 1- أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية العالمية، 2005.
- 2- بلعوز بن علي و كتوش عاشر، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة الشلف.
- 3- عباش قويدر وإبراهيم عبد الله، استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية-بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
- 4- محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرhat عباس-سطيف.

الموقع الالكترونية

- 1- سماعيلى فوزي، اقتصاد معدلات الصرف، البريد الالكتروني، Few-Emerging à yahoo.Fr، Banque d'Algérie: التقرير السنوي: 2013، 2015 على الموقع
- 2- التقرير السنوي 2014، على الموقع الالكتروني: Bank of Algérie
- 3- حوصلة إحصائية 1992-2011 على الموقع: Banque d'Algérie
- 4- حبور عبد الوهاب، السياسة النقدية في الجزائر، بنك الجزائر_ ميلة_، 2018
- 5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- 6- تقارير بنك الجزائر 2008، 2013، 2015، عن الموقع: www.bank-of-algeria.dz consulte:05/04/2018.

banque d Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie -8
:rapport 2001,juillet 2002,p 97

- 9- بحصي مذوب، استقلالية البنك المركزي بين القانون 10/90 والأمر 11/30 المركز الجامعي، البريد الالكتروني: www.jadoub2000@yahoo.fr
- 10- النشرة الإحصائية الثلاثية: جوان، ديسمبر 2013، جوان 2015، على الموقع: Banque d'Algérie
- 11- .2018/02/20 تاريخ الاطلاع: <http://www.onefd.edu.dz>
- 12- صندوق النقد الدولي، www.imf.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/07.
- 13- بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/07.
- 14- .2018/04/14 تاريخ الاطلاع <http://worldbank.org>
- 15- شوهد 2018/04/14 على الساعة 12:19. Ar.knoema.com
- الجرائم الرسمية، الأوامر والتعليمات والقوانين والمواد
- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر في 1 سبتمبر 2010، الموافق ل 22 رمضان 1431.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 الصادر في 12 أكتوبر 2017، الموافق ل 21 محرم 1439.
- 3- المادة 09 من الأمر القانوني رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003.
- 4- المادة رقم 10 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .
- 5- المادة رقم 11 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003
- 6- المادتين 13 و 16 من الأمر القانوني رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 .
- 7- المادة رقم 26 من الأمر القانوني رقم 11/03 .
- 8- المادة رقم 18 الى 25 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 9- المادة رقم 58 الى 62 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 10- المادة رقم 26 الى 27 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 11- المادة رقم 18 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 12- المادة رقم 19 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.
- 13- المادة رقم 62 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

الملخص:

تناولنا من خلال هذه الدراسة توضيح الدور الذي يلعبه البنك المركزي في استقرار أسعار الصرف، وذلك من خلال القيام بتوضيح دور متغيرات السياسة النقدية التي تمثلت في الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، سعر الفائدة، والتضخم (استقرار الأسعار).

وعليه فان الهدف من هذه الدراسة معرفة ما مدى مساهمة البنك المركزي في التحكم أو استقرار أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2016، وقد تم الاعتماد على التحليل الإحصائي، فتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار لأنه أداة فعالة لتنافسية الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، سعر الصرف، الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم، معدل الفائدة، الاستقرار الأسعار (معدل التضخم).

Abstract:

This study we discussed the role played by the central bank in the stability of exchange rates by clarifying of monetary policy variable, namely, the legal reserve, rate of recoupment, interest rate and inflation (price stability).

The study examined the extent of the contribution of the central bank to the control or stability of the exchange rate in Algeria during the period 2000-2016, and was based on statistical analysis. through this study we reached a number of result :

Algeria's monetary authorities should continue their policy of stabilizing the real effective exchange rate of the dinar because it is an effective tool for economic competitiveness.

Key words:

Central bank, exchange rate, mandatory reserve, discount rate, interest rate, price stability (inflation rate).

Sommaire:

Nous avons mangé dans cette étude pour préciser le rôle de la banque central dans la stabilité des taux de change, par le biais de clarifier le rôle des variables de politique monétaire, qui étais la réserve légale, le taux nouveau soustraire, taux d'intérêt, l'inflation (stabilité des prix).grâce a cette étude nous avons atteint un certain nombre de résultat:

Et donc la analyse de cette étude a examiné l'ampleur de la contribution de la banque centrale ou contrôle ou à la stabilité des taux de change en Algérie au cours de la période 2000-2016 et était fondée sur une analyse statistique.

Les autorités monétaires algériennes devraient poursuivre leur politique de stabilisation du taux de change effectif réel du dinar car c'est un outil efficace de compétitivité économique.

Mots clés:

Banque centrale, taux de change, réserve légale, taux nouveau soustraire, taux d'intérêt, l'inflation (stabilité des prix).